

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

**التفكير النحوي عند الطبراني
في كتابه التفسير الكبير**

إعداد الطالبة
رانية فرحان السقرات

إشراف
الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي الخليل

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الدكتوراة في اللغة قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة ، 2010م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة رانية فرحان السقرات الموسومة بـ:

التفكير النحوي عند الطبراني في كتابه التفسير الكبير

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

التاريخ	التوقيع	
2010/05/26		أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل مشرفاً ورئيساً
2010/05/26		أ.د. محمد حسن عواد عضواً
2010/05/26		د. عادل سلمان البقاعين عضواً
2010/05/26		د. جزاء محمد المصاروة عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. نضال صالح الحوامدة



MUTAH-KARAK-JORDAN

Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694

مؤتة - الكرك - الاردن

الرمز البريدي: 61710
تلفون: 03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694

الإهداء

إلى روعي والديّ الطاهرين في عالم البرزخ أسكنهما الله فسيح جنانه،

واللذين تمنيتُ أن يُشاركاني فرحتي، إلاّ أنّ مشيئة الله حالت دون ذلك

إلى كلِّ شِعْلٍ اتقَدَّ لينيرَ العلمَ والهدايةَ لطلاّب العلم، إلى كلِّ صوتٍ صدعَ بقولِ

كلمة الحق.

إلى كلِّ من ساندني في أزماتي التي ألمت بي طيلة فترة الدراسة

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

رانية السقرات

الشكر والتقدير

يسعني في هذا المقام، أن أتقدم بالحمد والشكر لله العلي القدير على ما منحني من قوة الصبر والعزم، والمقدرة على مواصلة البحث حتى كتابة الرسالة، كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من مدّ لي يد العون وساهم في تذليل الصعوبات والتحديات التي واجهتني أثناء كتابة هذه الرسالة.

والشكر الخاص للأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الذي يسرّ لي سبيل البحث العلمي، وما ضنّ عليّ بنصحٍ و لا مشورة في مراحل كتابة الرسالة، منذ أن كانت فكرة إلى أن خرجت إلى حيز الوجود.

كما أتقدم بمزيد من الشكر والعرفان، لكل من أعضاء لجنة المناقشة .الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد والدكتور عادل بقاعين والدكتور جزاء مصاروة لما تفضلوا به من قبول مناقشة الرسالة، وبذل العناء في قراءتها، ولما يقدمونه من ملاحظات واقتراحات تساهم في تقويم اعوجاج هذه الرسالة، لتستوي على عودها ويكتمل بناؤها العلمي، والله ولي التوفيق.

رانية السقرات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء.....
ب	الشكر والتقدير.....
ج	فهرس المحتويات.....
هـ	الملخص باللغة العربية.....
ز	الملخص باللغة الانجليزية.....
1	المقدمة.....
4	الفصل الأول : التعريف بالطبراني.....
4	1. 1 اسمه ومولده
4	1 . 2 رحلاته في طلب العلم.....
5	1 . 3 شيوخه.....
7	1 . 4 تلاميذه.....
8	1 . 5 سعة علمه وأقوال العلماء فيه.....
10	1 . 6 آثاره العلميّة.....
11	1 . 7 وفاته.....
12	الفصل الثاني: الطبراني وأصول النحو.....
12	2 . 1 مفهوم التفكير النحوي
14	2 . 2 أصول النحو عند الطبراني
15	2 . 3 السماع.....
15	2 . 3 . 1 مفهومه.....
18	2 . 3 . 2 السماع عند الطبراني.....
19	2 . 3 . 3 موارد السماع.....
20	2 . 3 . 3 . 1 القرآن الكريم.....
29	2 . 3 . 3 . 2 القرآيات القرآنية.....
38	2 . 3 . 3 . 3 الحديث النبوي الشريف.....
43	2 . 3 . 3 . 4 الكلام العربي.....

65 4. 2 القياس
66 1 مفهومه. 4. 2
69 2 القياس عند الطبراني 4. 2
70 1 القياس على المسموع من الكلام العربي 4. 2
78 2 القياس النحوي. 4. 2
82 5. 2 الإجماع
82 1 مفهومه. 5. 2
87 2 الإجماع عند الطبراني. 5. 2
90 6. 2 استصحاب الحال
90 1 مفهومه. 6. 2
95 2 استصحاب الحال عند الطبراني. 6. 2
98 الفصل الثالث: الطبراني ومسائل النحو
99 1 ما وافق فيه البصريين. 3
121 2 ما وافق فيه الكوفيين. 3
129 3. 3 مما انفرد به الطبراني أو شاركه فيه عددٌ قليلٌ من النحاة
138 الفصل الرابع: العلة النحوية
138 1 مفهومها. 4
142 2 أنواع العلل وأقسامها. 4
145 3 العلة عند الطبراني. 4
158 الفصل الخامس: مذهب النحوي
158 1 مفهوم المذهب النحوي. 5
160 2 مذهب الطبراني. 5
180 الخاتمة
183 المراجع

المُلخَص

التفكير النحوي عند الطبراني في كتابه

التفسير الكبير

رانية فرحان السقرات

جامعة مؤتة، 2010

تهدفُ هذه الدراسة إلى بيان الفكر النحوي للطبراني من خلال كتابه (التفسير الكبير) محددة مذهبه النحوي، ومصادره وأساتذته، وبيان موافقته لآراء النحوية المختلفة أو مخالفتها، وتفرد به ببعض منها.

وتقع الرسالةُ في مقدمة وخمسة فصولٍ وخاتمة، وتتضمنُ المُقدِّمة حديثاً عن أهمية الموضوع وسبب اختياري له، والمنهج المُتَّبَع في هذه الدراسة.

أما **الفصل الأوَّل** فتناولت فيه حياة الطبراني من حيث : اسمه ومولده ونشأته وشيوخه وتلاميذه وأقوال العلماء فيه إلى حين وفاته.

وأما **الفصل الثاني**: (طبراني وأصول النحو)، فقد تناولت فيه موقفة من السَّماع، ومدى اعتداده بالقرآن الكريم، وقراءاته السَّبْعِيَّة منها، والشاذَّة، والحديث النبوي الشريف، والكلام العربي : نَظْمُه، ونَثْرُه، في بناء قواعده النحوية، زيادة على اعتداده بالقياس والإجماع واستصحاب الحال في بناء تلك القواعد.

أما **الفصل الثالث**: فيُعنى بالمسائل النحوية التي ناقشها الطبراني في تفسيره، مصنفة على النحو الآتي : ما وافق فيه النحاة البصريين، وما وافق فيه النحاة الكوفيين، ما يمكن أن يكون قد تفرد به أو وافق فيه القليل من النحاة ، وتجدرُ الإشارة إلى أنني لم أعنَ بحصر المسائل النحويَّة في (التفسير الكبير)، بقدر الكشف عن عمق الفكر النحوي لدى صاحبه.

ثم أفردتُ **الفصل الرابع**: (العلَّة النحويَّة)، فوضَّحتُها من حيث المفهوم والنشأة والأنواع والأقسام، وبيَّنتُ موقفَ الطبراني منها من خلال ذكر بعض أنواع العلل عنده.

وذكرتُ في الفصل الخامس مذهب الطبراني النحويّ، فوضحتُ مفهوم المذهب النحوي مبينةً الأدلة التي يتوصل بها إلى المذهب النحوي وهي: التصريحُ بالمذهب، ومصادرُ المؤلفِ والمصطلحُ النحويّ والآراءُ النحويّة، فبسّطتُ الحديث عن المصطلح ذاكراً أمثلةً من المصطلحات التي استخدمها الطبراني في كتابه. وأمّا الخاتمة، فقد تضمنت أهمّ النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

Abstract

Grammatical thinking according to Al-Tabaraani in his book “Al-Tafseer Al-Kabeer”

By Rania farhan Al- Sagarat

Mu'tah University, 2010

This study aims at notifying the grammatical thinking of Al-Tabaraani throughout his book “Al-Tafseer Al-Kabeer” identified by his grammatical ideology, resources and students. Then showing his agreement or objection of other grammatical opinions and with being singular with some of them.

This thesis consists of an introduction, five chapters and an outline. The introduction includes a discussion for the importance of the subject and the reason of choosing with the procedure I have followed in this study. The first chapter includes Al-Tabaraani life: his name, birth, upbringing, Sheiks, students and the scholars’ opinions of him up to his death.

The second chapter :(Al-Tabaraani wa osool Al-nahu)which includes his point of view about listening, his respect of Quran Kareem, his seven readings with its irregularities, Hadith Nabawi Shareef and the Arabic speech: its writing ,prose in constructing syntax. In addition to, his appreciation to measurement and consensus with building grammatical structures.

The third chapter concerned with the syntactic questions which were discussed by Al-Tabaraani in his interpretations arranged into the Arabic syntax sections: indicatives, subjunctives, prepositional and subordinates. I want to indicate that Iam concerned about the meaning of the syntax thinking and its founder more than the syntactic questions in Al-Tafseer Al-Kabeer.

I specified the fourth chapter:”Al-elaa Al-Nahua” and explained it according to concept, emerging, section and parts. I also clarified his approach by mentioning some examples of his faults or Elall.

I mentioned Al-Tabaraani's ideology in the fifth chapter; I explained its concept supported by the evidences that it may achieve which includes; interpretation of his ideology, resources, syntactic concept and opinions. I simplified the discussion of the concept exemplified by the concepts that Al-Tabaraani used in his book.

The outline or the conclusion includes the results of the study.

المقدمة

لقد يسر الله لتفسير الطبراني الخروج إلى النور على أيدي أهل العلم والمهتمين به، ولما كان ذلك التفسير أحد الكنوز الفكرية الثمينة في المحتوى، التي لا يوجد لها مثيل في التفاسير القرآنية الأخرى، حيث إن الطبراني عاش في الفترة ما بين 260هـ-360هـ، وهي فترة قريبة من عهد النبوة والصحابة، وهي الفترة التي برزت فيها الأصول النحوية برونزاً كبيراً في التقعيد النحوي، فاعتمد في منهجه التفسير بالمأثور الذي يعدُّ من أدق المناهج تفسيراً للقرآن، فهو يعتمد على ما ورد على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم - والصحابة في بيان دلالات الآيات ومعانيها، وما ذكره النحاة الأوائل، وخاصة أن أكثر النحاة كانوا يمزجون بين التفسير والنحو، ويفسرون القرآن بناءً على القاعدة النحوية.

ويمتاز تفسير الطبراني بسهولة العبارة وغزارة الدلالة في تفسير الآيات والسور القرآنية، إذ يُعدُّ بحراً واسعاً في المعاني اللغوية والشواهد الشعرية، علاوة على توجيهه للقراءات فقهياً ونحوياً، الأمر الذي يجعل منه مهلاً لكل طالب علم من العلوم الشرعية واللغوية، ومن هنا أرتأيت البحث في جانب التفكير النحوي للطبراني في هذا التفسير، ولا سيما أن هذا الجانب النحوي وغيره من جوانب اللغة لم يُطرق من قبل، إذ اقتصرَت الدراسات حول الطبراني على مجالات الدراسات الإسلامية وعلوم الحديث، فكانت فكرة البحث.

ومما زادني تعلقاً بفكرة البحث في هذا التفسير، ما أثير حوله من ردود فعل تشكك في نسبته لمؤلفه، التي جاءت مبنية على الظن الأمر الذي لم يقلل من قيمة هذا التفسير وشأنه.

ويُعدُّ الطبراني من كبار المحدثين الملتزمين بذكر الأحاديث والأخبار بأسانيدها، وهو أمرٌ ظاهرٌ في معاجمه الثلاثة (الكبير، والأوسط، والصغير)، وهي كتبها كُتبت في علم الحديث، ومنهجها فيها الإسناد كما هو معروف، وبقيت هذه الحقيقة معروفةً عنه إلى أن ظهر أخيراً تفسيره الكبير ليبين لنا أن الطبراني - كذلك - مفسرٌ من مفسري القرآن الكريم، ومن هنا تكمن أهمية الدراسة، في أنها

تحاول أن تثبتَ إلى جانب ذلك كله حقيقةً أخرى تحسبُ لهذا العالمِ الجليل، وهي أن الطبراني مفكرٌ نحويّ.

فهدفت الدراسة إلى بيانِ الفكرِ النحوي للطراني من خلال كتابه (التفسير الكبير)، محددةً مذهبه النحويّ، ومصادره، وأسانيده، وبيان موافقته للآراء النحويّة المختلفة أو مخالفتها والتفرد ببعض الآراء.

أمّا عن منهج الدراسة، فقد اعتمدتُ المنهج الوصفيّ التفسيريّ الذي يقوم على رصد الظواهر النحويّة في (التفسير الكبير) للطراني، ثم تفسيرها ضمن معطيات البحث، الآراء التي اتفق فيها مع النحاة، والآراء التي خالف فيها النحاة، والآراء التي تفرد بها.

هذا وقد جاءت الرسالة في خمسة فصول وخاتمة.

الفصل الأول: خصصته لترجمة الطبراني، فعرّقت باسمه ومولده، كما تحدثتُ عن نشأته وأهم شيوخه وتلاميذه، وأوردتُ نماذجَ من أقوال العلماء فيه.

الفصل الثاني: (الطراني وأصول النحو)، كان لا بُدَّ قبل الدخول إلى الأصول النحويّة للتّيف بالتفكير بشكل عام والتفكيرِ النحوي بشكل خاص، ثم تناولت فيه موقف الطبراني من أصول النحو: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، فعرّفتُ بكل أصلٍ من هذه الأصول. وانتهيتُ إلى أنّ الطبراني يبنّي قواعده النحويّة على القرآن الكريم، وقراءاته السبعيّة منها والشاذة، والحديث النبويّ الشريف، والكلام العربي: نظمه ونثره، كما اعتدّ بأصول النحو الأخرى (القياس، والإجماع واستصحاب الحال)، في بناء تلك القواعد.

الفصل الثالث: (الطراني ومسائل النحو)، تناولت في هذا الفصل مجموعة من مسائل النحو التي اخترتها من (التفسير) لأقف على شخصيّة الطبراني النحويّة، حيثُ بيّنتُ من خلال هذه المسائل، ما وافق فيه النحويين البصريين، والنحويين الكوفيين، وما تفرد به أو شاركه فيه عددٌ قليل من النحاة.

الفصل الرابع: تناولتُ فيه العلة النحويّة التي تُعدُّ ركناً من أركان القياس، إلا أنني أفردتُ لها فصلاً خاصاً، لما لها من أهمية كبيرة عند الطبراني، ولاعتباره من أشد المدافعين عنها وقد جاء هذا الفصل في قسمين: تحدثتُ في الأول عن

العلة من حيث : المفهومُ والأنواعُ والأقسامُ وبعض آراء النحاة فيها، وتحدثتُ في الثاني عن العلة عند الطبراني، إذ بيّنتُ موقفه منها، وذكر ت أبرز أنواع العلل عنده.

الفصل الخامس: تحدثتُ فيه عن مذهب الطبراني، مُوضحةً مفهوم المذهب النحوي، ثم ذكرتُ الأدلة التي يُتوصلُ بها لمعرفة المذهب النحوي، وهي : التصريح بالمذهب، ومصادر المؤلف، والمصطلح النحوي والآراء النحوية. وأفضلُ للدراسة إلى نتيجة مفادها أن الطبراني يميلُ كثيراً إلى النحو البصري، على الرغم من اعتداده ببعض الآراء الكوفيّة، كما يمكن عدّه من رواد المنهج الوصفي وإن ظهرت في مسائله بعض الجوانب المعيارية التحويلية. أما الخاتمة فقد تضمنت أهمّ النتائج التي توصلتُ إليها الدراسة. وأخيراً، فهظمتُ المتواضع أضعه بين أيديكم لتبدو ملاحظاتكم القيّمة حوله، فإن كنتُ قد وفّق وهو الرّجاء والألم فالفضلُ لله سبحانه ، وإن كنت قد أخطأت أو زللتُ، فيكفيني أنني حاولت واجتهدتُ وحسبي أن أنالَ أجر المجتهدين.

الفصل الأول

التعريف بالطبراني

1. 1 اسمه ومولده:-

هو الإمام، الحافظ، الثقة، الرَّحَالُ، الجَوَّالُ، محدِّثُ الإسلام، عَدَمُ المَعْمَرين، أبو القاسم، سُلَيْمانُ بنُ أحمد بنِ أيُّوب بنِ مُطيرِ الَّ لخمِي الشاميُّ الطَّبْرانيُّ، صاحب المعاجم الثلاثة⁽¹⁾.

ولد في صفر سنة ستين ومائتين بطبرية، وهي مدينة من مدن الأردن بنا حياة الغور⁽²⁾ وإليها ينتسب، وقد ذهبَ بعضُ المصَادِرِ إلى أنه ولد بمدينة عكا⁽³⁾، ولعل ذلك من باب الوهم باعتبار أنَّ أمَّهُ عكاوية.

1. 2 رحلاته في طلب العلم:-

اعتنى به أبوه، وحرص عليه، ورحل به في حادثة سنة . كان أول سماعه في سنة ثلاث وسبعين ومائتين بطبرية، ورحل إلى القدس سنة أربع وسبعين ومائتين، ثم إلى قيسية سنة خمس وسبعين ومائتين، فسمع من أصحاب محمد بن يوسف

(1) انظر: (السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت 562هـ)، الأنساب: تحقيق محمد عوامة. بيروت- لبنان / 199/8 ابن خلكان؛ أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، ت (681هـ): وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت: 407/2، الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي (ت 748هـ)، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان: 912/3-917، الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي ابن العماد، ت (1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار إحياء التراث العربي بيروت: (30/3).

(2) السمعاني؛ الأنساب: 200/8.

(3) انظر: (ابن خلكان، وفيات الأعيان: 407/2، الذهبي؛ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت (748هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوطي وأكرم البوشي، مؤسسة الرسالة-بيروت ط1، 1983هـ: 119/16، الداودي؛ الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد ت (945هـ)، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ط1، 1983م.

الفريابي⁽¹⁾ رحل إلى حمص، وجبلة، ومدائن الشام، وحجّ، ودخل اليمن، ورَدَّ إلى مصر، وبرقة ثم إلى العراق، وأصبهان فقدمها سنة التسعين ومائتين، وخرج منها، كما رحل إلى الجزيرة، وفارس، ثم عاد أدراجه إلى أصبهان، واستقر فيها، وبقي فيها محدثاً ستين سنة إلى أن توفي فيها⁽²⁾.

وقد استغرقت رحلاته تلك ستة عشر عاماً، لقي خلالها الرجال وكتب عمّن أقبل وأدبر رويح في هذا الشأن وجمع وصنّف وعُ مرّ دهرًا طويلاً، وازدحم عليه المحدثون، ورحلوا إليه من الأقطار⁽³⁾، لقي أصحاب يزيد بن هارون، وروح بن عبادة، وأبي عاصم، وحجاج بن محمد، وعبد الرزاق، ولم يزل يكتب حتى كتب عن أقرانه وحدث عن ألف شيخٍ أو يزيدون⁽⁴⁾.

1. 3 شيوخه:-

حدّث الطبراني - كما مرّهن ألف شيخ أو يزيد ون، فسمع خلقاً كثيرين

منهم:-

- 1- هاشم بن مرثد الطبراني عن آدم، قال ابن حيان "ليس بشيء"⁽⁵⁾.
- 2- إسحاق بن إبراهيم الدبّري : مُسنَدُ اليمَن، وصاحب عبد الرزاق، وشيخ العربية أبي العباس محمد بن يزيد المُبرّد⁽⁶⁾.
- 3- إدريس العطار: وهو ابن أبي محمد العطار، حدّث عن أبي بدر شجاع بن الوليد خمسة أحاديث، قال البغدادي : "ولا يَعْرِف أصحابنا البغداديون لإدريس

(1) "هو أبو عبد الله محمد بن يوسف، الفريابي الحافظ... توفي سنة اثنتي عشرة ومائتين

بقيسارية. الحنبلي، شذرات الذهب 28/2".

(2) الذهبي؛ سير أعلام النبلاء: 120/16.

(3) الذهبي، المصدر نفسه: 120-119/16.

(4) الذهبي، المصدر نفسه: 120/16.

(5) الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ)، ميزان الاعتدال في نقد

الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة بيروت - لبنان: 290/4.

(6) الذهبي، تذكرة الحفاظ: 585/2.

شيئاً مسنداً سوى هذه الأحاديث "، روى عن الطبراني عن يزيد بن هارون،
وعبد العزيز بن أبان أحاديث عدة. ذكر الدارقطني وقال "متروك"⁽¹⁾.
4-بشر بن موسى : المتخذ الإمام الثبت أبو علي الأ سدي البغدادي. كان أحمد
بن حنبل يكرمه . وقال الدارقطني: "ثقة نبيل" مات سنة ثمان وثمانين
ومائتين⁽²⁾.

5-علي بن عبد العزيز البغوي : أبو الحسن الحافظ الصدوق، شيخ الحرم
ومصنف المسند، قال أبو حاتم : "صدوق" وأما النسائي فمقته لكونه كان يأخذ
على الحديث. ولا شك أنه كان فقيراً مجاوراً، توفي سنة ست وثمانين
ومائتين⁽³⁾.

6-أبو زرعة الدمشقي الحافظ الثقة محدث الشام عبد الرحمن بن عمرو . قال
أبو حاتم: "صدوق"، مات في جمادى الآخرة سنة إحدى وثمانين ومائتين⁽⁴⁾.

7- النسائي الحافظ الإمام شيخ الإسلام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن
علي بن سنان بن بحر الخراساني القاضي صاحب السنن، قال الدارقطني:
وكان "أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعلمهم بالحديث والرجال " توفي
بفلسطين سنة ثلاث وثلاثمائة⁽⁵⁾، وقد اشترك معه الطبراني بعدد من
الشيوخ.

8-عبد الله بن أحمد بن حنبل الإمام الحافظ الحجة أبو عبد الرحمن محدث
العراق، قال أحمد بن المنادي في تاريخه : "لم يكن أحد أروى في الدنيا عن
أبيه من عبد الله بن أحمد . وقال: "ما زلنا نرى أكابر شيوخنا يشهدون لعبد

(1) البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، تاريخ بغداد أو مدينة

السلام منذ تأسيسها حتى سنة 463هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

(2) الذهبي، تذكرة الحفاظ: 611/2.

(3) الذهبي، المصدر نفسه: 623/2.

(4) الذهبي، المصدر نفسه: 624/2.

(5) الذهبي، المصدر نفسه: 701/2.

الله بمعرفة الرجال، ومعرفة علل الحديث، والأسماء والمواظبة، حتى أفرط بعضهم وقدمه على أبيه في الكثرة والمعرفة"⁽¹⁾.

9 يحيى بن أيوب العلاف : كان من كبار شيوخ الطبراني، روى عنه النسائي وقال فيه: "صالح" توفي سنة تسع وثمانين ومائتين⁽²⁾.

1. 4 تلاميذه:-

روى عن الإمام الطبراني العديد من تلاميذه الذين أصبحوا من أعلام المحدثين فمن حدّث عنه من شيوخه:-

1- أبو خليفة الجُمحي : لفضل بن الحباب . قال الذهبي: مُسْنَدُ عصره بالبصرة . وكان ثقةً عالماً ما علمت منه ليناَ إلا ما قاله السليمانى : إنه من الراضة، فهذا لم يصح عن أبي خليفة. مات سنة خمس وثلاثمائة⁽³⁾.

2- ابن عقدة: أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي حافظ العصر، والمحدث البحر⁽⁴⁾، وقال في الميزان: "محدث الكوفة شيعي متوسط ضعّفه غير واحد، وقواه آخرون"⁽⁵⁾.

وقد حدّث عنه من تلاميذه نفرٌ كثيرٌ منهم:-

1- أبو بكر بن مردويه : الحافظ الثبت العلامة أبو بكر بن أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني؛ صاحب التفسير، والتاريخ، وغير ذلك عمل المستخرج على صحيح البخاري، وكان قيماً بمعرفة هذا الشأن بصيراً بالرجال، طويل الباع، مليح التصانيف. مات سنة عشر وأربعمائة⁽⁶⁾.

(1) الذهبي، تذكرة الحفاظ: 665/2.

(2) العسقلاني، شهاب الين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تهذيب التهذيب، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان ط1، 1994م،

الحنبلي، شذرات الذهب: 202/2.

(3) الذهبي؛ ميزان الاعتلال: 350/3، الذهبي، تذكرة الحفاظ: 670/2.

(4) الذهبي، تذكرة الحفاظ: 839/3.

(5) الذهبي، ميزان الاعتلال: 136/1.

(6) الذهبي، تذكرة الحفاظ: 1050 /3.

2- أبو نعيم الحافظ الكبير محدّث العصر أحمد بن عبد الله بن أحمد المهراني الأصبهاني صاحب كتاب "حلية الأولياء" و ذكر أخبار أصفهان ، قال ابن مردويه: "كان أبو نعيم مرحولاً إليه، لم يكن في أفق من الآفاق أحفظ منه ولا أسند منه..." (1).

3 أبو الفضل أحمد بن محمد الجارودي :قال أبو نعيم : "يعرف الحديث ويذكر به" قدم أصفهان سنة إحدى وستين وثلاثمائة. وكان يصحب أبا نعيم (2).

4- أبو الحسين بن فاذشاه : هو أحمد بن محمد بن فاذشاه؛ صاحب الطبراني، سماعه صحيح، لكنه شيعي معتزلي رديء المذهب ب، مات سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة³.

5- ابن ريذة: أبو بكر محمد بن عبد الله بن ريذة.

1. 5سعة علمه وأقوال العلماء فيه:-

والمطلع على مؤلفات الطبراني المتنوعة يلحظ سعة اطلاعه، و غزارة علمه حتى نال إعجاب العلماء، وأغدقوا عليه عبارات الإطراء والثناء، فقد قال عنه السمعاني: "حافظ عصره وصاحب الرحلة، رحل وأدرك الشيوخ وذاكر الحفاظ وسكن أصفهان في آخر عمره وصنف التصانيف"⁽⁴⁾.

وقال عنه الذهبي : "مسند الدنيا... وكان من فرسان هذا الشأن مع الصدق والأمانة..."⁽⁵⁾، وقال: "ولم يزل حديث الطبراني رائجاً نافقاً مرغوباً فيه، ولاسيما في زمان صاحبه ابن ريذة، فقد سمع منه خلائق، وكتب السلفي عنه نحو مئة نفس منهم..."⁽⁶⁾.

(1) الذهبي، تذكرة الحفاظ: 1094/3.

(2) الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله (ت430هـ)، كتاب ذكر أخبار أصفهان، دار الكتاب الإسلامي: 166/1، وانظر ترجمته في الذهبي، التذكرة: (1054/3).

(3) الذهبي ، ميزان الاعتدال : 136/1

(4) السمعاني، الأنساب: 199/8.

(5) الذهبي، تذكرة الحفاظ: 912/3.

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء: 128/16.

ويصفه ابن خلكان بقوله : «كان حافظ عصره»⁽¹⁾ ، وقد اتفق معه في هذا الوصف ابن عساكر قائلاً: " أحد الحفاظ الكثيرين والرحالين"⁽²⁾.
وقال عنه ابن العماد الحنبلي : "كان ثقة صدوقاً واسع الحفظ بصيراً بالعلل والرجال والأبواب كثير التصانيف"⁽³⁾.
يشهد له بالعلم أبو نعيم الحافظ، فيقول نسعتُ أحمد بن بندار يقول : "دخلت العسكر سنة ثمان وثمانين ومئتين، فحضرتُ مجلس عبدان، وخرج ليملي، فجعل المُستملي يقول له إن رأيتَ أن تُملي به، فيقول حتى يحضر الطبراني، قال : فأقبل أبو القاسم بعد ساعة متزراً بإزار مُرتدياً بآخر، ومعه أجزاء، وقد تبعهُ نحو من عشرين نفساً من الغرباء من بلدان شتى حتى يُفيدهم الحديث"⁽⁴⁾.
قال أبو بكر بن أبي علي : سأل والدي أبا القاسم الطبراني عن كثرة حديثه، فقال: "كنتُ أنام على البواري"⁽⁵⁾ ثلاثين سنة"⁽⁶⁾.

ومما يؤكد سعة اطلاعه وسعة حفظه؛ ما قاله أبو الحسن أحمد بن فارس اللُّغوي نسعتُ الأستاذ ابن العميد يقول ما كنتُ أظنُّ أن في الدنيا حلاوةً أذمَّ من الرئاسة والوزارة التي أنا فيها، حتى شاهدتُ مذاكرة أبي القاسم الطبراني وأبي بكر الجعابي بحضرتي، فكان الطبراني يُغلبُ أبا بكر بكثرة حفظه، وكان أبو بكر يغلب بفظنته وذكائه حتى ارتفعتُ أصواتُهُما، ولا يكاد أحدهما يغلب صاحبه، فقال الجعابي: عندي حديثيس في الدنيا إلا عندي، فقال : هات، فقال: حدثنا أبو خليفة الجُمحي، حدثنا سُليمان بن أيُّوب، وحدثتُ بحديث، فقال الطبراني : أخبرنا سُليمان بن

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان: 407 / 2.

(2) ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله ، تهذيب تاريخ دمشق، تحقيق عبد القادر أفندي:

.366/4

(3) الحنبلي، شذرات الذهب: 30/3.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء: 123 / 16.

(5) جمع بارية وهي الحصير.

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء: 122/16، الداوودي، طبقات المفسرين: 205/1.

أيوب، ومنى سمعهُ أبو خليفة، فاسمع منى حتى يعلو فيه إسناده، فخلج الجعابي، فوددت أن الوزارة لم تكن، وكنت أنا الطبراني، وفرحتُ كفرحه، أو كما قال." (1)

1. 6 آثاره العلمية

ترك الإمام الطبراني العديد من المؤلفات في الحديث والتفسير، والسنة والدلائل ما بين مطبوع ومحفوظ، إلا أننا نقتصر الحديث على المطبوع منها، وأهمها.

1- **المعجم الكبير** في خمسة وعشرين مجلداً بتحقيق الشيخ حمدي عبد

المجيد السلفي، وهو معجم أسماء الصحابة وتراجمهم وما رووه، لكن ليس فيه مسند أبي هريرة ولا استوعب حديث الصحابة المكثرين.

2- **المعجم الأوسط**: جاء في خمسة مجلدات، وهو مرتب على شيوخه. فأتى

عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب، بيّن فيه فضيلته وسعة روايته، وكان يقول: "هذا الكتاب روي" (2).

3- **المعجم الصغير**: جاء في مجلد، وعن كل شيخ حديث.

أما مؤلفاته الأخرى فمنها: -

1- كتاب "الدعاء" في مجلد كبير.

2- كتاب السنة.

3- كتاب "حديث الشاميين".

4- كتاب "الطوالات في الحديث".

5- كتاب النوادر.

6- كتاب الأوائل.

7- كتاب مسند أبي سفيان.

8- كتاب مسند (شعبة).

9- كتاب المناسك.

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء: 124/16 و الذهبي، تنكرة الحفاظ: 915/3.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء: 122/16.

- 10- الأحاديث الطوال.
- 11- كتاب مكارم الأخلاق.
- 12- كتاب دلائل النبوة.
- 13- كتاب التفسير: والذي نحن بصدد دراسته.

1. 7وفاته

يُعدّ الطبراني من المعوِّين، فقد عاش مائة عامٍ وعشرة أشهر . قال أبو نعيم الحافظ: "توفي الطبرانيُّ لليلتين بقيتا من ذي القعدة سنة ستين وثلاث مئة بأصبهان"⁽¹⁾.

وقيل إنّه توفي في شوال، ودُفن إلى جانب حممة الدّوسيِّ صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم⁽²⁾.

فرحمةُ الله تعالى عليه، وجزاه الله عنّا وعن المسلمين كلّ خير.

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء: 129/16، والذهبي، تنكرة الحفاظ: 917/3.

(2) ابن خلكان. وفيات الأعيان: 407/2.

الفصل الثاني

الطبراني وأصول النحو العربي

1.2 التمهيد:

مفهوم التفكير النحوي

التفكير لغةً: من فَكَّرَ الفِكرُ، والفِكرُ بالكسر والفتح إعمالُ النظرِ في الشيء⁽¹⁾.
والتفكيرُ: التأملُ أفكرَ في الشيء وفكرَ فيه وتفكرَ بمعنىً. ورجلٌ فكيرٌ، مثال:
فسيق: كثيرُ التفكير⁽²⁾.

وجاء في الكلّيات: "الفكرُ: هو حركةُ النفسِ نحو المبادئ والرجوع عنها إلى المطالب⁽³⁾".

التفكير اصطلاحاً: لقد تباينت وجهاتُ نظر العلماء والباحثين التربويين حول تعريف التفكير، إذ قدّموا تعريفات مختلفة استناداً إلى أسس واتجاهات نظرية متعددة، وليس من شك أن لكل فرد أسلوبه الخاص في التفكير، الذي قد يتأثر بنمط تنشئته ودافعيته وقدراته وخلفيته الثقافية وغيرها، مما يميّزه عن الآخرين، الأمر الذي قاد إلى غياب الرؤية الموحدة عند العلماء والباحثين بخصوص تعريف التفكير. فيعرفه ديبونو (DeBono) بقوله⁽⁴⁾ التفكير هو العملية التي يمارس عليها الذكاء من خلالها نشاطه على الخبرة، أي أنه يتضمن القدرة على استخدام الذكاء

(1) انظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط، دار الفكر - بيروت 1978م: 11/2 وابن منظور، لسان العرب، دار صادر، مادة (فكر): 65/5.

(2) انظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار، مطابع دار الكتاب العربي - مصر: 783/2.

(3) الكفوي؛ أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني، الكلّيات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت. ط3، 1993: 697.

(4) نقلاً عن: أبو جاد، صالح محمد علي، تعلم التفكير النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع - عمان، ط1، 2007م: 27.

الموروث وإخراجه إلى أرض الواقع، مثلما يُشيرُ إلى اكتشاف مُتَبَصِّرٍ أو متأنٍ من أجل الوصول إلى الهدف".

وقد عرّف (أندرسون) التفكير بأنه مجموعة من البنى المفاهيمية لفهم مجال ما، ولكنه ليس مُحكماً بما فيه الكفاية ليشكل نظرية صالحة للتنبؤ⁽¹⁾.
أما كوستا وكاليك (costs & kallic)، فقد عرّفا التفكير بأنه المعالجة العقلية للمدخلات الحسية بهدف تشكيل الأفكار من أجل إدراك المثيرات الحسية والحكم عليها⁽²⁾.

ويقدّم مجدي حبيب تعريفاً للتفكير على أنه عملية عقلية معرفية وجدانية عليا تُبنى وتؤسس على محصلة العمليات النفسية الأخرى كالإدراك والإحساس والتخيل، وكذلك العمليات العقلية كالتذكر، والتجريد، والتعميم والتمييز والمقارنة والاستدلال، وكلّما اتجهنا من المحسوس إلى المجرد كان التفكير أكثر تعقيداً. كما يؤكد حبيب على أن التفكير بوجه عام لا يتم إلا إذا سبقته مشكلة تتحدى عقل الفرد وتحرك مشاعره وتحفز دوافعها⁽³⁾.

ويرى جروان أنّ التفكير عبارة عن سلسلة من النشاطات العقلية التي يقوم بها الدماغ عندما يتعرض لمثير يتم استقباله عن طريق واحدة أو أكثر من الحواس الخمس، اللمس والبصر والسمع والشم والذوق⁽⁴⁾.

ونخلصُ مما سبق أنّ التفكيرَ بمعناه العام: هو نشاط ذهني عقلي يختلف عن الإحساس والإدراك ويتجاوز الاثنين معاً إلى الأفكار المجردة⁽⁵⁾.

(1) مارازانو، وآخرون، أبعاد التفكير، ترجمة يعقوب حسين نشوان ومحمد صالح خطاب، ط2، 2004م: 18.

(2) نقلاً عن، أبو جاد، تعلم التفكير: 27.

(3) حبيب، مجدي، اتجاهات حديثة في تعليم التفكير استراتيجيات مستقبلية للألفية الجديدة، دار الفكر العربي - القاهرة، ط1، 2003م: 8.

(4) جروان، فتحي، الإبداع مفهومه معايير مكوّناته نظرياته خصائصه مراحل قياسه وتدريبه، دار الفكر - عمان - الأردن، ط1، 1999م: 20-32.

(5) معمار، صلاح صالح، علم التفكير، دار دبيونو للنشر والتوزيع - عمان، ط1، 2006م:

أما عن مفهوم التفكير النحوي؛ فقد حاول الدكتور علي أبو المكارم أن يضع له حداً من خلال تفريقه بين مصطلحي أصول التفكير النحوي وعلم أصول النحو، وذلك بقول في تحديد مفهوم أصول التفكير النحوي " إن هذا الاصطلاح الذي نستخدمه نقصدُ به دراسة الخطوط الرئيسية التي سار عليها البحث النحوي، والتي أثرت في إنتاج النحاة وفكرهم على السواء وهذه الخطوط العامة قديمة جداً في البحث النحوي...، أما علم أصول النحو " فهو المحاولة المباشرة من النحاة لدراسة هذه الخطوط التي اتبعت في الإنتاج النحوي"(1).

إن التفكير النحوي هو الخطوط الرئيسية التي سار عليها البحث النحوي، والتي تعود إلى بداية نشأة البحث النحوي العربي.

2. 2. أصول النحو عند الطبراني:

تعدُّ الأصول النحوية من أهم مصادر البحث النحوي، فعلى الدارس للنحو العربي الوقوف عليها وتأملها؛ فهي "الأسس التي بُني عليها هذا النحو في مسأله وتطبيقاته، ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم، وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمدُّ الجسم بالدم والحيوية"(2).

فالأصول هي المادة الخام الأسس العامة والأبنية الرئيسية للنحو وأدلته وبها يمكن وضع قواعد أنظمة عامة تحكم النحو في مسأله وتطبيقاته وأدلته استدلالاً واحتجاجاً.

وهذه الأصول لم تكن حديثة العهد، بل كانت معروفة لدى النحاة القدماء، إلا أنها لم تُدرس دراسة منهجية في مؤلفات خاصة بها، بل جاءت متناثرة في كتبهم هنا وهناك، وهذا لا يقلل من جهودهم المبذولة في البحث بتلك الأصول، وبقيت كذلك

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية: 3 و 4.

(2) عيد، محمد 1978م، أصول النحو العربي، القاهرة، عالم الكتب.

إلى أن صيغت صياغة منهجية مجتمعة على يد ابن جنبي، وابن الأنباري، ثم السيوطي لتصبح بذلك علماً له منهجاً وحدوده⁽¹⁾.

وتقسم الأصول النحوية إلى أربعة أقسام:-

1- السماع أو (النقل).

2- القياس.

3- الإجماع.

4- استصحاب الحال.

ومن خلال دراستنا لكتاب الطبراني، نجده يركز على أصليين من أصول النحو

وهما: السماع والقياس.

2. 3. السَّماع

2. 3. 1. مفهومه:-

اعتدَّ النحاة في بناء قواعدهم بالسماع (النقل) أصلاً من أصول النحو العربي،

زيادة على اعتدادهم بالقياس، والإجماع، واستصحاب الحال.

فالسَّماع لغة: اسمٌ لما استنَدتْ به الأذن، من صوتٍ حسنٍ، وهو كلُّ ما سمَعْتَ

به فشاعَ وتكلَّم به⁽²⁾؛ ويعني كذلك: إيناسُ الشيء بالأذن⁽³⁾. والقبولُ والعملُ بما يُسمع⁽⁴⁾.

أمَّا في الاصطلاح فيُعرِّفه الأنباري بقوله⁽⁵⁾: "النقل هو الكلام العربي

الفصيح، المنقول النقل الصحيح الخارج من حدِّ القلَّة إلى حدِّ الكثرة، فخرج عنه إذا

(1) نحلة، محمود أحمد، 1987م، أصول النحو العربي، بيروت- لبنان، ط1: (15-27).

(2) ابن منظور، دار صادر (سمع): 162/8.

(3) ابن فارس، أبو الحسين أحمد، 1991م، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام

محمد هارون، بيروت- دار الجيل، ط1: 102/3.

(4) ابن منظور: اللسان (سمع): 162/8.

(5) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، 1971م، الإعراب في جدل

الإعراب، ولُمع الأدلة في أصول النحو، قدم لها: سعيد الأفغاني، بيروت- دار الفكر، ط2:

ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذَّ من كلامهم، كالجزم بـ "لن" والنصب بـ "لم".

ويقولُ السيوطي في حدِّه (1): "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيِّه صلى الله عليه وسلم - وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه أنواع لا بُدَّ فيها من الثبوت".

ومن خلال التعريفين السابقين يتضح لنا أن الأنباري والسيوطي قد اختلفا في تسمية المصطلح، إلاَّ أنَّهما يتفقان في أن النقل أو السماع يشتمل على ثلاثة مصادر أساسية هي أدلة قطعية من أدلة النحو، وهي: القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وكلام العرب شعراً كان أم نثراً⁽²⁾، غير أن الأنباري قيده بالكثرة كمقياس للأخذ به. ويرى علي أبو المكارم أن السماع هو "ما يرويه العالم بعد سماعه بنفسه، وأمّا ما يرويه من عالم آخر، أو عن جيل سابق من العلماء، أو عن مُصنّف من المُصنّفات اللغوية، أو كتاب من كتب النحو، فلا نعدّه سماعاً وإنما نعدّه رواية"⁽³⁾.

ويرى أنّ الفيصل في هذه التفرقة؛ هو الإشارة إلى عدد الفواصل بين مصدر المادة اللغوية وبين الدارس لها، فإذا كان هنالك فواصل -ولو بعالم- كانت رواية، وأمّا إذا كان الدارس هو الذي سمع بنفسه عددناه من قبيل السماع⁽⁴⁾.

إنّ فالسّماع ما سُمع مباشرة بالأذن دون وساطة، فإن كان هناك فاصل ما بين المتحدث والراوي ولو بشخص واحد عدّ ذلك رواية.

والسماع طريق مهم اعتمده اللغويون والنحاة القدامى بصريين كانوا أم كوفيين، وجعلوه أساساً استندوا إليه في تععيد اللغة واستنباط قواعدها النحوية

(1) السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، 1998م، الاقتراح في علم أصول النحو،

تحقيق: محمد حسن الشافعي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلميّة، ط1: 24

(2) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، نزّهة الألباء في طبقات الأدياء د.ت، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار النهضة القاهرة: 55، نحلة، أصول النحو: 33.

(3) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي: 21.

(4) أبو المكارم، المصدر نفسه: 21.

والصرفية فهو المرحلة التي تسبق القياس . فالسمع -إذن - أصل، والقياس قائم عليه وأن السماع يَنْفُضُ قياساً سابقاً⁽¹⁾. فيقول ابن جني : "إذا أدّك القياسُ إلى شيءٍ ثمَّ سَمِعْتَ العربَ نَطَقَتْ فيه بشيءٍ آخر، على قياس غيره، فدَع ما كُنْتَ عليه"⁽²⁾. ولم يكن اعتماد النحاة على أصل السماع اعتبارياً، وإنما حدّدوا النقل بحدود زمانية، ومكانية معينة بمن تُرْتَضَى لُغَتُهُ، ويُعْتَدُّ بفصاحته، فمنهم من التزم بهذا التحديد، كالبصريين، ومنهم من تجاوز هذه الحدود فاعتدّ بها وبغيرها كالكوفيين. وذكر السيوطي في الاقتراح وثيقة الفارابي التي تحدد البيئة المكانية ومنها :

كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وإيانه عما في النفس، والذين عنهم نُقِلَت اللُغة العربية، وبهم اقتُدي وعنه أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم : قَيْسٌ، وتميمٌ، وأسدٌ، فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكِلَ في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يُؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يُؤخذ عن حَضْرِيٍّ قطُّ، ولا عن سُكَّانِ البراري ممَّن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يُؤخذ لا من لَحْمٍ ولا جُدَامٍ، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاة ولا من غسان ولا من إياد، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام..⁽³⁾.

أمَّا البيئة الزمانية، فقد تم تحديدها من قبل المتشددين من نحاة البصرة "إذ قيّد النحويون الاستشهاد بالكلام العربي المسموع من القبائل التي يُوثَّقُ ببقاء لغتها

(1) السيّد، عبد الرحمن، د.ت، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، مصر، دار المعارف، ط1:11، آل ياسين، محمد حسين (1980م)، الدراسات اللغوية عند العرب في نهاية القرن الثالث الهجري، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1: 342-343.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان: 162/1، و السيوطي، الاقتراح: 16.

(3) السيوطي، الاقتراح، 1998م:33، الشاوي، يحيى بن محمد أبو زكريا المغربي الجزائري، د.ت، ارتقاء السيادة لحضرة شاه زاده في أصول النحو، تقديم وتحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعد علي: 47-48.

وصفائها من أعراب البادية، وأعراب الأمصار فلا تتجاوز الفترة الزمانية للاحتجاج بلغتهم القرن الثاني الهجري، أما الاحتجاج بالشعر فينتهي ببداية الدولة العباسية ونهاية الدولة الأموية (132هـ) (1).

فهاتان البيئتان: الزمانية، والمكانية التزم بهما النحاة البصريون، وخرج عنهما النحاة الكوفيون، إذ أخذوا، ونقلوا عن العرب من تلك البيئتين، ثمَّ وسَّعوا في ذلك واستشهدوا بشعرٍ ونثرٍ من غيرهما، فقاسوا على كلام العرب المسموع إن كان شاذاً، أو نادراً، أو غير معروف القائل، "فقد اعتمدوا على القبائل التي اعتمد عليها البصريون، واعتمدوا على لغات أخرى أبي البصريون الاستشهاد بها وهي : لهجات سكان الأرياف الذين وثقوا بهم كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحطمية الذين غلط البصريون لغتهم، ولحنوها..." (2).

فالسَّماع بهذا التحديد : "الأخذ عن العرب الفصحاء، ونقل لغاتهم وتسجيل شعرهم ونثرهم، وقضاء الأزمنة الطويلة في النقل عنهم م، ومتابعتهم في حياتهم اليومية، وشؤونهم المعيشية، وكان هذا السَّماع هدف العلماء، ومبتغى الرواة، ومقصد الأوائل من النحاة، كانت الرحلة إلى البادية أمراً مألوفاً، وكانت مشافهة الأعراب تكاد تكون الطريق الطبيعي للإلمام باللغة، والوقوف على أسرارها" (3). ومطرد السَّماع تتمثل في : القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف وكلام العرب نظمه ونثره.

2. 3. 2 السماع عند الطبراني

لقد اعتمد الطبراني في تلقي العلوم على السَّماع والأخذ عن الرجال -كما ذكر سابقاً في ترجمته- فقد كان أول سماعه في سنة ثلاث وسبعين ومائتين بطبرية،

(1) حموز، عبد الفتاح ، 1997، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفيّ

المعاصر، عمان-الأردن لدار عمار ط1: 17

(2) الحديثي، خديجة، 1974م، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت:81.

(3) السيد، مدرسة البصرة:236.

وهو الأصل النحوي الذي اعتدَّ به العديد من النحاة لبناء قواعدهم النحوية. فالسَّماعُ من المصادر الأساسية التي تطالعنا في كتاب (التفسير الكبير) إذ اعتمد الطبراني اعتماداً كبيراً على القرآن وقراءاته وبعض الحديث، وكلام العرب : نظمه ونثره، حيث شكلت مادة غزيرةً تعكسُ اهتمام الطبراني بالسَّماع. ومن مظاهر اعتداده بالسَّماع أنَّه بنى كثيراً من قواعده على ما سَمِعَ من العرب، ومما يؤكد اعتداده بالمسموع من الكلام العربي والتزامه الشديد به تلك الإشارات والإيماءات التي تتردد في كتابه (التفسير الكبير) منها قوله في مسألة (جواز إلحاق الفعل علامة التثنية والجمع) (ويُحكى عن بعض أهل اللغة جواز (1) جمع الفعل متقدماً على الاسم كما يُقال : أكلوني البراغيث... (2) ، وفي تعليقه على قراءة يحيى بن وثاب وأبي رجاء (3) : "قد ضللتُ" (4) بكسر اللام، "وهما لغتان، إلا أن الفتح أفصح، لأنهلغة أهل الحجاز (5) وقوله: "يقول العربُ: قَتَلْنَا بني تميم؛ وإنما قُتِلَ بعضهم" (6).

2. 3. 3. موارد السماع:

لقد اشتمل السَّماع عند الطبراني على الموارد الآتية:-
القرآن الكريم، وقراءاته، الحديث النبوي الشريف وهو نادر إذ ينحصر في القليل من الأحاديث، الكلام العربي: نظمه ونثر

(1) وجاءت في التفسير (جواب).

(2) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت 360هـ)، التفسير الكبير، ضبطه وعلّق عليه، هشام عبد الكريم البدراني الموصلي، دار الكتاب الثقافي، الأردن-اربد، ط1، 2008م: 427/2.

(3) مكرم، عبد العال مكرم وأحمد مختار عُمر، معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1982م: 274/2.

(4) الأنعام: 56 (ضللتُ).

(5) الطبراني، التفسير: 36/3.

(6) الطبراني، التفسير: 142/2.

2. 3. 3. 1. القرآن الكريم

لا خلاف بين العلماء في حُجِّيَّة النَّصِّ القرآني، فهم مجمعون على أنه أفصح مما نطقت به العرب، وأصحُّ منه نقلاً، وأبعد منه عن تحريف، وأنه نزل بلسان عربيٍّ مبين⁽¹⁾ فالقرآن الكريم هو عماد الأدلة النقلية جميعها⁽²⁾، فقد اعتمد عليه النحاة وعلى قراءاته في الاستدلال على قواعدهم وأصولهم النحوية، إذ لم يتوافر لنصٍّ ما توفّر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متناً وسنداً وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبيداء من التابعين، عن الصحابة، عن الرسول صلى الله عليه وسلم -؛ فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات ولم تعتن أمةٌ بنصٍّ ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم⁽³⁾.

لذا فقد اعتمده النحاة في تععيد قواعدهم، بغض النظر عن خلافهم النحوي، كالخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة، إلا أن البصريين يؤولون الآيات التي تأتي مخالفة لقواعدهم وأصولهم التي وضعوها، في حين أن الكوفيين كانوا يعولون على اللفظ أو الظاهرة، تأتي في القرآن فيبينون عليها قواعدهم⁽⁴⁾.

فالقرآن الكريم يُعدُّ الأصل الأول من أصول الاستشهاد في وضع القواعد النحوية؛ فهو أفضل أنواع السَّماع لنزوله بلسان عربيٍّ مبين، وبلوغه ذروة الفصاحة وحسن البيان، فقد عبّر عنه البغدادي في خزائنه: "فكلامه عزَّ اسمه، أفصحُ الكلام وأبلغه، يجوز الاستشهاد بمتواتره وشأده"⁽⁵⁾.

ولما كان الطبراني من كبار المفسرين والمحدثين، نجده يُكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم، كغيره من النحاة، وبنى كثيراً من قواعده على القرآن في جميع

(1) نحلة، أصول النحو العربي: 33.

(2) حسانين، عفاف، 1996م، في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية: 30.

(3) الأفغاني، سعيد، 1951م، في أصول النحو العربي، دمشق: 28.

(4) حسانين، في أدلة النحو: 30.

(5) البغدادي، عبد القادر بن عمر (1979م): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق

وشرح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2: 9/1.

الجوانب النحويّة والصرفيّة والصوتيّة والدلاليّة، غير أننا سنقتصر الحديث عن الشواهد التي تختص بالجانب النحوي ولاسيما أنه مجال الدراسة. يحتل الشاهد القرآني المرتبة الأولى غالباً من مراتب الاستشهاد عند الطبراني، وغيره من النحاة، ومن ذلك قوله تعالى وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ (1) ومعناه لَا تُلْقُوا أَنْفُسَكُمْ، فَبَرِعَ بِالْبَعْضِ عَنِ الْكُلِّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُ أَيْدِيكُمْ (2) و"بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ" (3)... والباء زائدة كقوله تعالى: تَنْبَتُ بِالذُّهْنِ (4)(5). ويحتج في موضع آخر من كتابه على إمكانية مجيء لفظ الجمع في موضع التثنية، كان له إخوة فلأمه السُدُسُ (6)، أي أخوان (7). فعبر بلفظ الجمع (أخوة) عن المثني.

ولم يكن الطبراني في استشهاده بآيات القرآن الكريم ملتزماً بمنهج معين، إذ إنه كثيراً ما يُورد الشاهد القرآني منفرداً لإثبات قاعدة أو تعزيز أصل دون دعمه شواهد أخرى، فأحياناً كان يُورد شاهداً قرآنياً واحداً، ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: إِنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّ عَلَيْهَا حَافِظٌ (8)، "ما هنا صلة، كما قال تعالى: فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ (9) أَي فَبِرَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ، والمعنى: إن كل نفس لعلها حافظ من الملائكة يحفظها ويحفظ عليها عملها وأجلها، حتى إذا انتهى إلى المقادير كُفَّ عن الحفظ (10). وأحياناً أخرى يُورد شاهدين قرآنيين لدعم قاعدة أو أصل نحوي، ومن ذلك أن (الواو) في قوله تعالى: وَيَقُولُونَ سَبْعَةَ وَثَمَانِينَ كَلْبُهُمْ (11)، وهي واو الثمانية؛

(1) البقرة: 195.

(2) آل عمران: 182.

(3) الشورى: 30.

(4) المؤمنون: 20.

(5) الطبراني، التفسير: 332/1.

(6) النساء: 11.

(7) الطبراني، التفسير: 296/4 و 297.

(8) الطارق: 4.

(9) آل عمران: 159.

(10) الطبراني، التفسير: 476/6.

(11) الكهف: 22.

فالعرب تقول: واحدٌ اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة وثمانية؛ لأن العدد عندهم سبعة كما هو اليوم عندنا عشرة، ونظيره قوله تعالى: "التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ" إلى قوله "وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ"⁽¹⁾، وقوله في صفة الجنة "وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا"⁽²⁾، لأنَّ أبوابها ثمانية⁽³⁾. خلاف جهنم بلجأ الطبراني أحياناً أخرى، إلى ذكر الشاهد الق رآني معززاً بالشعر أو بكلام العرب، وفيما يلي بيان للمسائل التي بنى أصولها على الشاهد القرآني.

1- مجيء الشاهد القرآني وحده

الطبراني في استشهاده بالقرآن الكريم بيني بعض مسائله على آية واحدة أو أكثر، ومن المسائل التي اعتمد فيها على القرآن فقط لإثبات أصل أو قاعدة ما يلي:

(أ) دخول حرف الشرط على الاسم (من باب جواز الفصل بين العامل والمعمول)

يذهب الطبراني إلى أن "دخول حرف الشرط (إن) على الاسم في قوله تعالى: "وإن امرأة خافت"⁽⁴⁾ على تقدير فعلٍ مضمرٍ؛ أي: "وإن خافت امرأة من بعلها نشوزاً وعلى هذا قوله تعالى: "إن امرؤ هلك"⁽⁵⁾، "وإن أحد من المشركين استجارك"⁽⁶⁾، وهذا لا يكون إلا في الفعل الماضي، كما يقال: إن الله أمكنني ففعلت كذا، فأما في المستقبل فيصح أن يُفرَّق بين التي للجزاء وبين لفظ الاستقبال، فيقال: إن امرأة تخف؛ لأن (إن) تحرم المستقبل فلا يفصل بين العامل والمعمول"⁽⁷⁾.

فالطبراني يرى أن رفع الاسم الواقع بعد (إن) الشرطية هو الفعل المضمر، وهو في هذا يذهب إلى ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز الفصل بين حرف

(1) التوبة: 112.

(2) الزمر: 73.

(3) الطبراني، التفسير: 164/4.

(4) النساء: 128.

(5) النساء: 176.

(6) التوبة: 6.

(7) الطبراني، التفسير: 309/2.

الجزم وبين الفعل بفاصل، وهي من مسائل الخلاف الدائرة بين البصريين والكوفيين⁽¹⁾، والتي سيتم مناقشتها في موضعها.

(ب) إنابة المصدر عن فعله

ذهب الطبراني في كتابه إلى إمكانية إنابة المصدر عن فعله والقيام مقامه، إذ يقول في تفسيره لقوله تعالى: "فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ"⁽²⁾؛ أي إذا لقيتموهم في القتال، فاضربوا رقابهم أي اقتلوهم، والمعنى فاضربوا الرقاب ضرباً، وهذا مصدرٌ أقيم مقامَ الأمر، كما في قوله: "فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ"⁽³⁾«(4).

وقد عدّ ابن جني ذلك من "باب مراتب الأشياء وتنزيلها تقديراً وحكماً لا زماناً ووقتاً"، فالعمل عنده للفعل المحذوف، ولما ناب المصدر مكان الفعل أصبح العمل ظاهراً للمصدر، فيقول: "فالعامل الآن إنما هو لهذه الظواهر المقامات مقام الفعل الناصب"⁽⁵⁾؛ وقاس ذلك على واو رُبَّ، فإنَّ الجر لربِّ لا للواو كما أن النصب في الفعل لأن المضمرة، لا للفاء ولا للواو ولا لـ (أو)⁽⁶⁾.

(ج) مجيء (أو) بمعنى (الواو): -

يقول الطبراني: "وقد تكون (أو) بمعنى الواو كقوله: "وَلَا تَطْعُ مِنْهُمْ آثاً أَوْ كَفُوراً"⁽⁷⁾ وكذلك قوله: "وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ"⁽⁸⁾ والمعنى وجاء أحد منكم من الغائط"⁽⁹⁾، ويؤكد ذلك في موضع آخر من

(1) انظر، الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت 577)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر: 615/2 مسألة (85).

(2) محمد: 4.

(3) المجادلة: 3.

(4) الطبراني، التفسير: 29/6.

(5) ابن جني، الخصائص: 275/1.

(6) انظر: المصدر نفسه: 275/1.

(7) الإنسان: 24.

(8) النساء: 43.

(9) الطبراني، التفسير: 427/1.

كتابه بقوله: " (أو) بمعنى (الواو) مثل قوله تعالى : "وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ"⁽¹⁾، "وإليه ذهب الأخفش والجرمي، واستدلا بقوله تعالى : "أَوْ يَزِيدُونَ". وهو مذهب جماعة من الكوفيين⁽³⁾.

وقد عدّه الحموز من باب التضمين أو الإحلال بين حروف العطف⁽⁴⁾.

د - استخدام "مَنْ" لغير العاقل

ذهب الطبراني إلى جواز استخدام (مَنْ) لغير العاقل في قوله تعالى : "وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَائِشَ وَمَنْ لَسْتُ لَهُ بِرَازِقِينَ"⁽⁵⁾، فمن جاءت لغير الناس كقوله تعالى : "فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ"⁽⁶⁾، وقيل: المعنى: وجعلنا لكم مَنْ لستم له برازقين ..."⁽⁷⁾، ويؤكد ما ذهب إليه في موضع آخر بقوله: "و (ما) بمعنى (مَنْ)، كقوله: "فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ"⁽⁸⁾⁽⁹⁾.

هـ - دخول أن على الفعل المضارع المنفي

يرى الطبراني من خلال تفسيره لقوله تعالى : "وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ"⁽¹⁰⁾ أن دخول (أن) على الفعل المضارع المنفي من كلام العرب الفصيح، ويدل على ذلك

(1) الصافات: 147.

(2) الطبراني، التفسير.

(3) الأنباري، الإنصاف: 478/2 مسألة (67) والمرادي، الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1992م: 230.

(4) الحموز، الكوفيون: 198.

(5) الحجر: 20.

(6) النور: 45.

(7) الطبراني، التفسير: 43/4.

(8) النساء: 3.

(9) الطبراني، التفسير: 3:491.

(10) البقرة: 246.

بالشواهد القرآنية، فيقول "دخول (أن) وُجد فيها لغتان فصيحتان، فدلّيل إثباتها قوله تعالى: "مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ" (1) و"مَالِكٌ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ" (2) (3).

قال الأخفش (4): أن زائدة، وقال الفراء (5): هو محمول على المعنى، أي وما منعنا، كما نقول: مالك ألا تصلي، أي ما منعك، وقيل المعنى وأي شيء لنا في ألا نُقاتل في سبيل الله وهذا أجودها".

2- مجيء الشاهد القرآني مع غيره:

(أ) قرآن ويعزّزه بشعر:-

نجد الطبراني في الغالب يبدأ بالشاهد القرآني، ويعزّزه بشاهد شعري، ففي تفسيره لقوله تعالى: "لِيُبَيِّنَ لَكُمْ" (6): "في قوله (لِيُبَيِّنَ) اللام بمعنى (أن)، والعربُ تعاقب بين لام كي وبين (أن) تقع أحدهما مكان الآخر، كقوله: "وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ" (7)، وقوله: "وَأُمِرْنَا لِنُسَلِّمَ" (8) وفي موضع آخر: "وَأُمِرْتُ أَنْ أُسَلِّمَ" (9)؛ وقال: "يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا" (10)، وفي موضع آخر "أَنْ يُطْفِئُوا" (11) (12).

(1) الأعراف: 12.

(2) الحجر: 32.

(3) الطبراني، التفسير: 449/1.

(4) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل (ت338هـ)، 2001م، إعراب القرآن، علق عليه: عبد المنعم خليل ابراهيم، منشورات محمدعلي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1: 122/1.

(5) الفراء، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الكوفي، معاني القرآن: 163/1، وأبو حيان، البحر المحيط: 256 /2.

(6) النساء: 26.

(7) الشورى: 15.

(8) الأنعام: 71.

(9) غافر: 66.

(10) الصف: 8.

(11) التوبة: 32.

(12) الطبراني، التفسير: 222/2.

فهو يرى أن هناك إمكانية للتعاقب بين لام التعليل و (أن)، من خلال حملته للنص على الظاهر، وعزّز رأيه ذلك بقول الشاعر(1):

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ
يُرِيدُ أَنْ أَنْسَى

ويرى الطبراني أن اللام تكون للعاقبة ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : "وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ" (2) و كما جاء في قوله تعالى: "فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا" (3)، أي كان عاقبتهم أن صار لهم عدوًّا، وإلاّ فهم التقطوه ليكون لهم قُرَّةَ عَيْنٍ، كما قال تعالى : "وَقَالَتِ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ قُرَّةَ عَيْنٍ لِي وَلَكِ لَا تَقْتُلُوهُ" (4)(5). ويستشهد على ذلك بقول الشاعر (6): -

لِدُّوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ

وقد عزز ذلك بأبيات من الشعر، منها قول الشاعر (7):

أموالنا لذوي الميراثِ نجمعُهَا ودورنا لخرابِ الدهرِ بنينها
وقال آخر (8):

(1) البيت للمتوكل الليثي (ت85هـ)، الجبوري، يحيى ، شعر المتوكل الليثي، مكتبة الأندلس، بغداد: 279.

(2) الأعراف: 179.

(3) القصص: 8.

(4) القصص: 9.

(5) الطبراني، التفسير: 219/3.

(6) البيت للإمام علي بن أبي طالب، وعجزه: فكلُّكم يصير إلى ذهاب، المرادي، الجني الداني: 98، وابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، أوضح المسالك: 33/3، والبغدادي، الخزانة: 163/4 وفيها أن الشاهد عجز بيت و صدره: له ملكٌ يُنادي كلَّ يوم.

(7) البيت لإمام علي بن أبي طالب، علي بن أبي طالب الديوان، تحقيق محمد عبد المنعم الخفاجي، دار ابن زيدون، بيروت- لبنان: 151.

(8) أبو العتاهية، الديوان، 1980م، دار صادر، بيروت: 128.

أَلَا كُلُّ مَوْلُودٍ فَلِلْمَوْتِ يُولَدُ وَلَسْتُ أَرَى حَيًّا لَحِيًّا يُخَلَّدُ
وقال آخر (1):

وَلِلْمَوْتِ تَغْذُو الْوَالِدَاتُ سَخَالَهَا كَمَا لِخَرَابِ الدَّهْرِ تُبْنِي الْمَسَاكِنُ
وهذه اللام التي قد صدها الطبراني، هي لام الصد -يرورة- وتسمى لام
العاقبة ولام المآل (2). وهو ما ذهب إليه من الذ -حاة- القدامى الخليل
وسيويبه (3).

غير أن المراد ي يذهب إلى أن من ذكرها هم الكوفيون، والأخفش وقوم من
المتأخرين، منهم ابن مالك، مستشهدين على ذلك بقوله تعالى: "فَالنَّقْطَةُ أَلٌ فِرْعَوْنَ
لِيُكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا" (4)(5)، إلا أن البصريين ومن تابعهم أنكروا لام العاقبة
وعدوها صنفاً من أصناف لام (هي أي) لام التعليل، ويقول الزمخشري بشأن ذلك:
"والتحقيق أنها لام العلة، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة،
وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم ع -دوًّا- و-حزناً-، بل المحبة
والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شُبّه بالداعي الذي يفعل
الفعْلُ لأجله، فلام مستعارة لما يشبه الت -عليل كما استعير الأسد لمن يشبه
الأسد" (6).

ومن ذلك قوله: "إِنَّ لَفِظَةَ (مَنْ) تَصْلِحُ لِلوَاحِدِ، وَالِاثْنَيْنِ، وَالْجَمْعِ،
وَالْمَذْكَرِ، وَالْمُؤَنَّثِ" (7)، فاعتدَّ بقوله تعالى: "وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ" (8)، وقوله:

(1) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام
الأنصاري (ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد
الحמיד، دار الطلائع: 231/1.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب: 231/1، النحاس، إعراب القرآن، 2: 156/2.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب: 231/1.

(4) القصص: 8.

(5) المرادي: الجنى الداني: 121.

(6) ابن هشام، مغني اللبيب: 232/1.

(7) الطبراني، التفسير: 180/1.

(8) محمد: 16.

"وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ"⁽¹⁾، وعزّزها بقول الفرزدق في التنثية⁽²⁾:

[الطويل]

تَعَالَ فَإِنَّ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ
فالشاهد فيه: قوله (يصطحبان) وهو صلة (مَنْ) تَنَاهَا حَمَلًا عَلَى معناها،
لأنها كناية عن اثنين؛ عن نفسه والذئب.
(ب) قرآن ويعززه بكلام العرب النثري:

وربما يبدأ استشهاده بالقرآن، ويعزّزه بكلام العرب النثري، ولكنه قليل جداً،
ومنه قوله: "وقوله تعالى تُمْ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ"⁽³⁾؛ بدل من الواو في قوله
(عَمُوا) كأنه قالَ عَمِيَ وَصَمَّ كَثِيرٌ مِنْهُمْ، وهذا ك ما يقال: جَاءَنِي قَوْمُكَ أَكْثَرَهُمْ ..
ويُحكى عن بعض أهل اللغة جواز جمع الفعل متقدماً على الاسم، كما يُقال : "أكلوني
البراغيث"⁽⁴⁾، و"ذهبوا أصحابك"⁽⁵⁾.

وقد ذهب سيبويه في كتابه إلى جواز اعتبار الواو علامة جمع على أن من
العرب مَنْ جعل للجمع علامةً قياساً على علامة التانيث، فهو يقول بشأن ذلك :
و"عَلِمَ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : ضَرَبُونِي قَوْمُكَ، وَضَرَبَانِي أَخْوَاكَ؛ فَشَبَّهُوا هَذَا
بِالنَّاءِ الَّتِي يُظْهِرُونَهَا فِي : قَالَتْ فُلَانَةٌ، وَكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَجْعَلُوا لِلْجَمِيعِ عِلْمَةً كَمَا
جَعَلُوا لِلْمَوْنِثِ، وَهِيَ قَلِيلَةٌ"⁽⁶⁾.

(1) الأحزاب:31.

(2) الفرزدق، الديوان، دار صادر - دار بيروت 1960م: 329/2، والأخفش، أبو الحسن سعيد
بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري (ت215هـ)، معاني القرآن تحقيق: فائز فارس، ط2،
36/1981:1.

(3) المائدة: 71.

(4) الطبراني، التفسير: 427/2.

(5) الطبراني، التفسير: 114/2.

(6) سيبويه، الكتاب، تصنيف منهجي وتحقيق: محمد كاظم البكاء، مؤسسة الرسالة، ودار
البيشير، ط2004، م: 113/2.

واستشهد ببيت الفرزدق⁽¹⁾:

ولكن ديافيُّ أبوه وأمه
بحوران يعصرن السليط أقاربه

والشاهد فيه: قوله (يعصرن أقاربه)، وفيه نون الفاعل علامة للجمع، أي أن النون في "يعصرن" حرف يدل على التانيث والجمع، وأنكر قوم، من النحويين، هذه اللغة غير أن ذلك لا يقبل منهم فهي ثابتة بنقل الأئمة⁽²⁾.

وخلاصة ما تقدم، أن الطبراني اعتمد على الشاهد القرآني، اعتماداً كبيراً جداً في الاستشهاد على القضايا التي طرحها في كتابه، فقد كان الشاهد القرآني مقدماً في أغلب الأحيان - على الشواهد الأخرى من شعر أو أقوال العرب.

2. 3. 3. 2. القراءات القرآنية

تُعرّف القراءات القرآنية على أنها اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها، من تخفيفٍ وتثقلٍ وغيرهما⁽³⁾، كما أنها تُعرّف بالعلم الذي يُعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف، والإثبات، والتحريك والتسكين، والفصل، والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع⁽⁴⁾.

(1) الشاهد للفرزدق في ديوانه يهجو عمرو بن عفراء: 46/1، البغدادي، خزنة الأدب: 163/5، سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل وعالم الكتب: ط1، 1991م: 40/2، ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت643هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت: 89/3 وابن منظور، لسان العرب مادة (سلط): 321/7 و(دوف): 108/9، وبلانسة في المرادي، الجنى الداني: 150، وابن جني، الخصائص: 537/1، والمالقي؛ أحمد بن عبد النور (ت702هـ)، 1985م، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم-دمشق ط2 رصف المباني 398، ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م: 446/2، والسليط: الزيت.

(2) المرادي، الجنى الداني: 150.

(3) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، منشور المكتبة العصرية، صيدا-بيروت: 318/1.

(4) الدمياطي، أحمد عبد الغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء (ت1117هـ)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، دار الندوة الجديدة، بيروت - لبنان: 5.

ونلاحظ من هذين التعريفين أشكال وأوجه اختلاف القراءات وأسبابها، وهي متمثلة بتعدد ألفاظ الوحي من تخفيف، وتشديد، وحذف وإثبات، وإبدال، وغير ذلك من الأسباب اللفظية والنطقية العائدة إلى السماع.

والقراءات القرآنية جميعها حُجَّة في النحو، كما قال عنها السيوطي: "كلُّ ما وردَ أنَّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أُطبقَ الناسُ على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تُخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحتجُّ بالمجمَع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يُقاس عليه"⁽¹⁾.

فالسيوطي يُعدُّ القراءات كلها حجة -المتواترة منها والشاذة - في إقامة القواعد الكلية.

أما النحاة فقد اختلفوا في الاستشهاد بالقرءات، فالاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس سار عليه نحاة البصرة ونحاة الكوفة، أمَّا الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها واعتبارها أصلاً من أصول الاستشهاد، فقد اعتراه التباين، فهذا ليس منهج البصريين، لأنهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حجة إلا ما كان موافقاً لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقررة، فإن خالفها ردوها⁽²⁾. فقد تشدد البصريون في موافقة القراءة للعربية ولو بوجه من الأوجه، فمتى خالفت القراءة قاعدة نحوية سبق اعتمادها لديهم رفضوها وبالغوا في ردّها . حتى وصل بهم الأمر إلى تجريح القارئ ووصف قراءته بالضعف، وفي ذلك يقول الدكتور مهدي المخزومي: "والقراءات مصدرٌ مهمٌّ من مصادر النحو الكوفي، ولكنَّ البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم، وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه، وما أبأها رفضوا

(1) السيوطي، الاقتراح:24.

(2) حديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:47.

لاحتجاج به ووصفه بالشذوذ كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية وعودها شاذة تحفظ ولا يُقاسُ عليها⁽¹⁾.

أما عن رأس المدرسة البصرية (سيبويه)، فقد وقف من القراءات القرآنية موقفاً مخالفاً، إذ اعتدَّ بالقراءات القرآنية اعتداداً واضحاً، وأكثر منها ، فلم يُلحَّن قارئاً أو يُخطَّى قراءة، بل كان يذكرها ليبين بها وجهاً من العربية، وأثر عنه استشهاده بما عُرف من بعدُ بالقراءات الشاذة إذا لم تخالف قياساً معروفاً، فإن خالفت القراءة القياس أعرض عن ذكرها وتجنَّب الإشارة إليها⁽²⁾.

وقد خلَّصت الحديثي إلى موقفه من القراءات بقولها : "فموقف سيبويه من القراءات موقف معتدل، وقد استشهد بها واستخلص منها القواعد، وقاس عليها كلام العرب أو قاس على كلام العرب، ونظر إليها نظرته إلى الآيات القرآنية الواردة في المصحف العثماني، فهو لم يُخطَّى قراءة ولم يلحَّن قارئاً، ولم يُرَجِّح قارئاً على غيره، بل كان يؤيد القراءة أو يؤوِّلها أو يرجحها من غير أن يعتمدَ شخصيَّة القارئ في ذلك، وسواء لديه أورَدَ اسمه في القراءة أم لم يردْ، أكان من القراء السبعة أو العشرة أو لم يكن.."⁽³⁾

ومن ذلك إجازته قراءة : "قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَماً الْغُيُوبِ"⁽⁴⁾ بقوله : "وقد قرأ ناسٌ هذه الآية على وجهين: "قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَماً الْغُيُوبِ"، و"عَلَامَ الْغُيُوبِ"⁽⁵⁾. وأمثلة كثيرة تؤكد احترامه للقراءات القرآنية.

أما الكوفيون، فإنَّ نظرتهم إلى القراءات القرآنية تختلف تماماً عن نظرا ئهم البصريين، "فقد أخذوا بالقراءات جميعاً، واحتجوا بها فيما له نظير في العربية، فإن

(1) المخزومي، مهدي، 1958م، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مصر، مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الثانية: 384.

(2) انظر: حديثي، الشاهد وأصول النحو: 50 و 51 ونحلة ، أصول النحو: 34.

(3) حديثي، الشاهد وأصول النحو: 59.

(4) سبأ: 48.

(5) سيبويه، الكتاب: 146/2.

لم يكن له نظير ردّه بعضهم كما عند الفراء، وأباحه بعضهم وبنّوا عليه قواعداً وأحكاماً⁽¹⁾.

فالكوفيون أكثر توسعاً، إذ أخذوا بالقراءات جميعها سواء كانت سبعية أم عشرية، أم شاذة يحتجّون بها فيما له نظير في العربية وإن لم يكن لها نظير ردها. ويتبيّن لنا مما سبق أن النحويين وإن اختلفت مواقفهم من القراءات القرآنية، نجدهم أكثر احتراماً للقراءات القرآنية، فقليلاً ما يرد تخطئة القارئ أو القراءة، إذ كان قومٌ من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحزمة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونها إلى اللحن⁽²⁾ ويرد عليهم السيوطي بقوله: "وهم مخطئون في ذلك فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها". وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية⁽³⁾.

وأما عن الطبراني، فقد اعتدّ بالقراءات القرآنية كغيره من النحاة وبنى عليها قواعده النحوية، فقد كان متساهلاً في قبول القراءات، إذ قبل بها جميعها سواء أكانت متواترة أم شاذة، فهو يحمل كثيراً من القراءات على اللغات ومثال ذلك:-

1- قراءة أبي بكر عن عاصم "ورضوان"⁽⁴⁾ بضم الراء في جميع القرآن، فيجعلها على لغة قيس عيلان وتميم⁽⁵⁾.

2- قراءة السلمي والعطاري والحسن وعاصم وابن عامر "بربوة"⁽⁶⁾، بفتح الراء، وقد حملها على لغة تميم⁽⁷⁾.

3- قراءة الأعرج "قنوان"⁽⁸⁾ بضم القاف، قال: وهي لغة قيس⁽⁹⁾.

(1) نحلة، أصول النحو: 45.

(2) السيوطي، الاقتراح: 25.

(3) السيوطي، المصدر نفسه: 25.

(4) آل عمران: 15.

(5) الطبراني، التفسير: 22/2.

(6) البقرة: 265.

(7) الطبراني، التفسير: 479/1.

(8) الأنعام: 99.

(9) الطبراني، التفسير: 68/3.

4- قراءة أبي جعفر ونافع وشيبة وعاصم وأبي عمر "تَعَمًّا" بكسر النون وجزم العين، فقد قال أنها لغة النبي صلى الله عليه وسلم⁽¹⁾.

5- قراءة الأشهب العقبلي "تَيْمَنُهُ بِقَنْطَارٍ"⁽²⁾، بكسر الياء، وهي لغة بكر وتميم⁽³⁾.

6- قراءة الحسن وابن عامر وحمزة لَمَّا عليها حافظ⁽⁴⁾ بالتشديد، فقال: وهي لغة هذيل⁽⁵⁾.

وهو فيما سيذكر اسم اللغة، ولكن ثَمَّة مواضع يكتفي فيها بـ قوله "وهي لغة"؛ ومنها:-

1- قراءة عيسى بن عُمَر "حُسْنًا"⁽⁶⁾ بضم الحاء والسين والتتوين، وهي لغة مثل (النُصْبُ، والسُّحْبُ)⁽⁷⁾.

2- قراءة أبي السَّمَال "كُلُّ ذِي ظِفْرِ"⁽⁸⁾ بكسر الظاء والفاء وهي لغة⁽⁹⁾.

ونجده أحياناً يذكر القراءة مصدراً عليها أحكاماً، ومن ذلك

-قراءة ابن مسعود والحسن وعكرمة "رُبِّيون"⁽¹⁰⁾ بضم الراء، وقرأ الـ باقون بالكسر وهي لغة فاشية؛ وهي جمعُ الرُّبَّةِ وهي الفرقة⁽¹¹⁾.

(1) الطبراني، التفسير: 486/1.

(2) آل عمران: 75.

(3) الطبراني، التفسير: 73/2.

(4) الطارق: 4.

(5) الطبراني، التفسير: 476/6.

(6) البقرة: 82.

(7) الطبراني، التفسير: 200/1.

(8) الأنعام: 146.

(9) انظر الطبراني، التفسير: 99/3.

(10) آل عمران: 146.

(11) الطبراني، التفسير: 142/2.

وأحياناً يتناول القراءات القرآنية، وكثيراً ما يأتي بها وحدها، فيبني عليها مسألة من مسائل النحو والصرف، ومن المسائل النحوية التي اعتدّ فيها بالقراءات، وبنى قواعده النحوية عليها، ما يلي:-

1- مجيء الفعل مقدّراً:-

فقد قرئ في الشواذ⁽¹⁾: (بَلِ اللّٰه) ⁽²⁾، بالنصب على معنى: بَلْ أُطِيعُوا الله⁽³⁾. وقد أجاز سيبويه،⁽⁴⁾ حذف الفعل لدلالة الكلام السابق على يه في قراءة أبي بن كعب "لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَ لَا يُنْزَفُونَ فَآكِهَةً، مِمَّا يَنْخَيْرُونَ وَلَحْمٍ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ وَحَوْرًا عَيْنًا"⁽⁵⁾، وتابعه في ذلك الفراء⁽⁶⁾، وأبو جعفر النحاس⁽⁷⁾، وتابعه ابن خالويه⁽⁸⁾ ويذهب ابن جني إلى أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به⁽⁹⁾.

2- مجيء كان فعلاً تاماً:-

ويجئ الطبراني على مجيء كان تامة ب قراءة أهل الحجاز "وإن تك حسنة"⁽¹⁰⁾ بالرفع على معنى إن تقع حسنة⁽¹¹⁾، وقراءة الجمهور: "إلا أن تكون تجارة"⁽¹²⁾ بالرفع على معنى إلا أن تقع تجارة⁽¹³⁾.

وقد ذهب النحاة إلى أن كان تكون تامة: تكنفي بالاسم ولا تحتاج إلى الخبر وذلك إذا كانت بمعنى "وَقَعَ"، و "حَدَّثَ"، وبمعنى: "خُلِقَ"، كقولك: (إِنَ الْأَمْرُ)،

(1) ابن خالويه د.ت، المختصر في شواذ القرآن في كتاب البديع، عالم الكتب:22.

(2) آل عمران: 150 "بَلِ اللّٰهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ".

(3) الطبراني، التفسير: 143/2.

(4) سيبويه، الكتاب: 95/1 و 172.

(5) الواقعة: 19-22.

(6) الفراء، معاني القرآن، ط3: 124/2.

(7) النحاس، إعراب القرآن: 183/1.

(8) ابن خالويه، مختصر: 22.

(9) ابن جني، الخصائص: 293/1.

(10) النساء: 40 "وإن تك حسنة..".

(11) الطبراني، التفسير: 239/2.

(12) النساء: 29 "إلا أن تكون تجارة..".

(13) الطبراني، التفسير: 224/2.

بمعنى: وَقَعَ الأَمْرُ وَحَدَّثَ، و "أَنَا أَعْرَفُهُ مُنْذُ خَلِقَ، و "إِذَا كَانَ يَوْمُ العِيدِ فَأَنْتِي" أي إذا حَدَّثَ ووقَّع. وفيه قوله تعالى: "وَإِنْ كَانَ فَوْعُ عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ"⁽¹⁾، فلم يأت لها بخبر، لأن المعنى إنْ وَقَعَ ذُو عُسْرَةٍ، ومثله قوله تعالى: "فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ المُكذِّبِينَ"⁽²⁾؛⁽³⁾ وقد عززوا ذلك بأبيات من الشعر، مما ورد عن العرب كقول الشاعر⁽⁴⁾: - [الوافر]

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَادْفُنُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ

يعني: إذا حَدَّثَ الشِّتَاءُ وَوَقَّعَ.

فالطبراني - كما مرّ - يوافق النحاة القدامى، في أن كان تأتي تامّة إذا كانت بمعنى وَقَّعَ، وحدث وخلق.

3- مجيء ما بعد إلا تابعا لما قبلها:

ومنه قراءة الجمهور وثو "أَنَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ مِ أَوْ اخْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ لِمَفْعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ"⁽⁵⁾، على أن (قليل) بدلٌ تابعٌ لـ (أو الجماعة) في (فَعَلُوهُ)، يقول: "رُفِعَ الـ(قليل) على البـدل من الواو، ومعناه: ما فَعَلَهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ"⁽⁶⁾، ويؤكد ما ذهب إليه في موضع آخر من كتابه، فيما ورد من قراءة

(1) البقرة: 280

(2) الزخرف: 25.

(3) انظر: ابن جني، الخصائص: 495/2، والأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت 577)، أسرار العربية، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم، بيروت - لبنان، ط 1999، م: 113-114، ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري المصري (ت 761هـ)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، بيروت - لبنان: 279/1، الهروي، علي بن محمد النحوي الهروي (د.ت)، كتاب الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، 1981م، مطبوعات جمع اللغة العربية بدمشق: 183-187.

(4) البيت لربيع بن ضبّع انظر: الأنباري، حاشية أسرار العربية" 114، والهروي، الأزهية: 184.

(5) النساء: 66.

(6) الطبراني، التفسير: 259/2.

ابن مسعود فسّر بوا منه إلا قليل منهم⁽¹⁾، فيقول: "قرأ ابن مسعود (إلا قليل) بالرفع، وقد عزّز ذلك بقول الشاعر⁽²⁾:-

وكلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُو أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانُ

والشاهد فيه؛ الفرقدان : فقد ارتفع ما بعد إلا على أنه بدل بعض من كل من (الواو) عند البصريين، ويبعده ابن هشام؛ لأنه لا ضمير معه في نحو (ما جاني أحدٌ إلا زيتاً) كما في نحو : (أكلتُ الرّغيفَ ثلثتهُ)، وأنه مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب، وعلى أنه معطوف على المستثنى منه، وإلا حُرف عطف عند الكوفيين⁽³⁾.

4- العطف على اللفظ:-

ومنك ما جاء في قوله تعالى : " وَ مِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَ الزَّيْتُونِ وَ الرُّمَّانِ شَتَبَاتٍ وَغَيْرَ مُنْتَبِهٍ "⁽⁴⁾ قراءة الأعمش : " وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ " بالرفع عطفاً على لفظ (قنوان)، وهي قراءة شاذة⁽⁵⁾، وقد أنكرها أبو عبيد القاسم بن سلام⁽⁶⁾؛ فيقول الطبراني : "وقرأ الأعمش ويحيى بن يعمر وعاصم : " وَجَنَّاتٍ "⁽⁷⁾ بالرفع عطفاً على (قنوان) لفظاً، وإن لم تكن في المعنى من جنسها، وكذلك قوله تعالى : "وَالزَّيْتُونُ وَ الرُّمَّانُ مُشْتَبِهًا وَغَيْرُ مُنْتَبَاهٍ " بالرفع أيضاً⁽⁸⁾، فهو

(1) الطبراني، التفسير: 455/1، وفي المختصر هي قراءة أبي والأعمش وتعدُّ شاذة: 22.

(2) الطبراني، التفسير: 455/1 والبيت لعمر بن معد يكرب الزبيدي، الديوان: 180، وسيبويه، الكتاب: 350/2، وابن منظور، لسان العرب مادة (إلا) ..

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 92/1 والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) ن همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، إعداد: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2 2006م: 192/2، وهي قراءة أبي والأعمش وتعدُّ شاذة: المختصر: 22.

(4) الأنعام: 99

(5) ابن خالويه، المختصر: 39.

(6) أبو حيان، البحر المحيط: 136/4.

(7) الأنعام: 99 "وجنات".

(8) الطبراني، التفسير: 68/3.

يجوز العطف على اللفظ وهو ما ذهب إليه الطبري، إذ جعل قراءة الأعمش من باب العطف بالواو، فعطف جنات على قنوان⁽¹⁾ وردّها على المعنى أبو حاتم؛ لأنّ الجنّات لا تكون من النخل، وقدّر النحاس حذف الخبر في الآية والتقدير ولهم جنّات من أعناب⁽²⁾، وأجاز مثل هذا سيبويه والكسائي والفراء⁽³⁾.

5- جواز بناء الظرف إذا أُضيف إلى جملة:

فقد أجاز الطبراني بناء الظرف مطلقاً إذا أُضيف إلى جملة، ومنه قوله تعالى: "قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ"⁽⁴⁾ فقال: "ومن قرأ (يَوْمَ) (5)، فعلى الظرف"⁽⁶⁾.

فخرج القراءة على أن (يَوْمَ) مبني على الظرف متعلق بخبر المبتدأ، على معنى قال الله لعيسى هذا القول الذي تقدّم ذكره في يوم "يَفْعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ"⁽⁷⁾.

وهذا ما ذهب إليه الكوفيون، من جواز بناء الظرف إن أُضيف إلى جملة، وهي مسألة قيدها البصريون بإضافة الظرف إلى جملة مصدرية بفعلٍ ماضٍ⁽⁸⁾.

6- جواز العطف على اسم إن قبل دخولها

أجاز الطبراني عطف (إنّ) في قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ"⁽⁹⁾ على اسم (إنّ) قبل دخولها.

(1) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، جامع البيان عن تأويل أي

القرآن، دار الفكر 1984م: 577/11.

(2) النحاس، إعراب القرآن: 24/2.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب: 149/1.

(4) المائدة: 119.

(5) المائدة: 119 "يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ".

(6) الطبراني، التفسير: 476/2.

(7) الطبراني، التفسير: 476/2.

(8) النحاس، إعراب القرآن: 291/1.

(9) الأحزاب: 56.

مستشهداً بقراءة ابن عباس "وملائكته"⁽¹⁾، بالرفع عطفاً على محل قوله تعالى قبل دخول "إن" ونظيره قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ"⁽²⁾ (3)، فعطف "وملائكته" بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر، وهو "يُصَلُّونَ".

وقد أجاز الكسائي هذه القراءة⁽⁴⁾؛ وتابعه ثعلب⁽⁵⁾، ومنع ذلك أبو جعفر النحاس وعلي بن سليمان الأخفش، وقال الأخير: "التقدير في الآية إن الله يصلي على النبي وملائكته يصلون على النبي، ثم حذفت من الأول لدلالة الثاني⁽⁶⁾، وعدّ الزجاجي هذه القراءة من لحن الأمراء، الذين يغلطون ولا يرجعون عن غلطهم⁽⁷⁾، ومنع هذا جميع النحويين غيره⁽⁸⁾."

2. 3. 3. 3. الحديث النبوي الشريف:-

الحديث النبوي الشريف هو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله تعالى، وقد كان من الواجب أن يُعدَّ بعد القرآن الكريم في منزلة الاستشهاد به⁽⁹⁾؛ وذلك لما في الحديث النبوي من الفصاحة فهو القائد لنا أفصح العرب بيدي أني من

(1) هي قراءة أبي عمرو وابن عباس وعبد الوارث انظر، أبو حيان، البحر المحيط: 246/7.

والزمخشري، أبو القاسم جاد الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت538هـ)،
الكشاف، دار المعرفة، بيروت-لبنان: 245/3، وابن خالويه، المختصر: 120.

(2) المائة: 69.

(3) الطبراني، التفسير: 213/5.

(4) النحاس، إعراب القرآن: 222/3.

(5) ثعلب، مجالس ثعلب.

(6) النحاس، إعراب القرآن: 222/3.

(7) الزجاجي؛ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت340هـ)، مجالس العلماء،

تحقيق: عبد السلام هارون، التراث العربي- الكويت 1984م: 54 و55.

(8) النحاس، إعراب القرآن: 222/3.

(9) حديثي، الشاهد وأصول النحو: 61.

قريش⁽¹⁾، ولم في الحديث صحة اللفظ ودقة المعنى وما بُدِّل فيه من التحري في الواية والتشديد في التدوين⁽²⁾. إذ لا تعهدُ العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بياناً أبلغ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيراً، ولا أفعال في النفس ولا أصح لفظاً، ولا أقوم معنى⁽³⁾.

غير أن كثيراً من أئمة النحاة متقدمين ومتأخرين لم يعتدوا بالحديث النبوي الشريف أصلاً من الأصول تستنبط منه القواعد، وتقرر به الأحكام، حتى إن وقع الحديث النبوي في كتب بعض النحاة كان تقويةً لما يُستشهد به من قرآن، أو كلام للعرب، دون أن يكون مقصوداً إليه في الاستشهاد والاحتجاج، أو مصدراً لاستنباط حكم نحوي⁽⁴⁾.

وقد تباينت مواقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، الأمر الذي

دفعَ الباحثين إلى تقسيمهم في ثلاث طوائف، هي:-

أولاً- المانعون: ويُقصد بهم مَنْ مَنَعَ الاحتجاج بالحديث الشريف في إثبات القواعد النحوية والصرفية، ويمثل هذا الاتجاه ابن الضائع (680هـ) وتلميذه أبو حيان الأندلسي (745هـ)، والسيوطي (911هـ)، وهم في ذلك متأثرون بالنحاة الأوائل، أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه، والكسائي، والمبرد، والفرّاء، والمازني، وعلي بن المبارك وهشام بن معاوية الضرير⁽⁵⁾. ولعل منعهم الاحتجاج بالحديث يعودُ للأسباب الآتية⁽⁶⁾:-

-
- (1) العجلوني، إسماعيل (1983م)، كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، أشرف على طبعه وتصحيحه، أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، ط3، 1983م: 232/1، ورواه الطبراني عن أبي سعيد الخدري بلفظ "أنا أعربُ العرب ولدت في بني سعد فأني يأتيني اللحن؟"، المرجع نفسه: 232/1.
 - (2) الشاعر، حسن موسى (1980م)، النحاة والحديث النبوي، وزارة الثقافة والشباب، ط1: 45.
 - (3) الأفغاني، في أصول النحو العربي: 46.
 - (4) نحلة، أصول النحو العربي: 47.
 - (5) البغدادي، خزانة الأدب: 10/1.
 - (6) مغالسة، احتجاج النحويين بالحديث: 43.

1- إنَّ الحديثَ مَرَوِيٌّ بالمعنى دون اللفظ، وما دام كذلك، فكثيرٌ من ألفاظه وما اعترأها من تصريف أو إعراب ليس من نطقِ الرسول صلى الله عليه وسلم - ولا من لفظه.

2- إنَّ الحديثَ وَقَعَ فِيهِ لَحْنٌ كَثِيرٌ، لأنَّ أَغْلَبَ رُؤَاتِهِ أَعَاجِمٌ لَا يُتَّقِنُونَ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ.

3- إنَّ أوائلَ النِّحَاةِ مِنْ أُمَّةِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ، وَإِنَّ النِّحَاةَ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي بَغْدَادِ وَالْأَنْدَلُسِ وَغَيْرِهَا لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ.

ثانياً - المجوزون: - وهم الذين أجازوا الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في إثبات القواعد النحوية والصرفية، وعلى رأسهم الرضي (406هـ)، وابن مالك (672هـ)، والدَّمَامِينِي (837هـ) وغيرهم⁽¹⁾ إذ يقولون بشأن ذلك: "إنَّ الأَصْلَ رِوَايَةُ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ عَلَى نَحْوِ مَا سُمِعَ، وَإِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ شَدَّدُوا فِي ضَبْطِ أَلْفَاظِهِ وَالتَّحْرِي فِي نَقْلِهِ، وَلِهَذَا الأَصْلُ تَحْصُلُ غَلْبَةُ الظَّنِّ بِأَنَّ الْحَدِيثَ مَرَوِيٌّ بِلَفْظِهِ، وَهَذَا الظَّنُّ كَافٍ فِي إِثْبَاتِ الأَلْفَاظِ اللُّغَوِيَّةِ، وَتَقْرِيرِ الأَحْكَامِ النَّحْوِيَّةِ"⁽²⁾.

ثالثاً - المتحفظون: وقد وقف هؤلاء موقفاً وسطاً بين المانعين مطلقاً والمجوزين مطلقاً، "فلا يرفضون الحديث جملةً، ولا يأخذون به جملةً، ولكنهم يجيزون الاحتجاج بالأحاديث التي ثبت أنها لفظُ الرسد ول صلى الله عليه وسلم - وذلك كالأحاديث القصيرة والأحاديث التي أعتني بنقل ألفاظها⁽³⁾، وقد ترأس هذا الاتجاه الشاطبي (672هـ) الذي جَوَّزَ الاحتجاج بالأحاديث التي أعتني بنقل لفظها⁽⁴⁾.

ويقف الطبراني ضمن الآراء السابقة الذكر حسب ما نراه موازياً لموقف الشاطبي، ممن أخذوا بالحديث بشكل غير مطلق، فيأتي بالأحاديث في موضع الآية ويذكرها من غير إسناد، حيث يكتفي بذكر الراوي من الصحابة رضوان الله عليهم غالباً، أو بذكر التابعين وأحياناً يحتج بالحديث ويعبرُ عنه بقوله: "وكان النبي - صلى

(1) مغالسة، احتجاج النحويين بالحديث: 43.

(2) الشاعر، النحاة والحديث النبوي: 50.

(3) الشاعر، النحاة والحديث النبوي: 55.

(4) مغالسة، احتجاج النحويين بالحديث: 43.

الله عليه وسلم - يقول: "(1)، "وقال صلى الله عليه وسلم -: "(2)، فيفيد من الحديث في بيان معنى الآية، ودلالاتها على المراد المقصود، نحو ما جاء في تفسيره للمراد بالْبُهْتُ في قوله تعالى : "قال إبراهيمُ فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فَبُهِتَ الذي كفر "(3)، فيقول: الْبُهْتُ في اللغة : هي مواجهةُ الرجلِ بالكذب عليهم يُقال بَهَتَ بَهْتًا يَبْهَتُ بُهْتَانًا، وبَاهَتَ يَبَاهِتُ مَبَاهَةً، وفي الحديث : "إن اليهود قومٌ بُهتٌ"(4)؛ أي كذبة(5).

وقد اعتدَّ الطبراني بالحديث النبوي في جميع المجالات اللغوية والصرفية والدلالية، وكذلك في المجال النحوي على الرغم من محدوديتها. ومن المسائل التي اعتدَّ بها في بناء قواعده النحوية على الحديث الشريف ما يلي:-

1- مجيء الباء زائدة:-

ومنه ما جاء في الدعاء المأثور: "أَبُوؤُ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأَبُوؤُ بِنَبِيِّ"(6). فقد جاء به شاهداً على مجيء الباء حرف الجر زائداً(7).

2- تكرار النكرة يدل على شيئين متغايرين:-

وفي قوله تعالى "فَلْيَنْزِلْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا، إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا"(8) يرى الطبراني أن النكرة إذا تكررت دلت على شيئين متغايرين، واستدل على ذلك بما روي عن

(1) الطبراني، التفسير: 278/1.

(2) الطبراني، التفسير: 198/2.

(3) البقرة: 258.

(4) شطر من حديث طويل، البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، صحيح البخاري، الجامع الصحيح المختصر، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير اليمامة- بيروت ط3، 1987م، (كتب أحاديث الأنبياء)، الحديث (3329)، عن أنس رضي الله عنه.

(5) الطبراني، التفسير: 467/1.

(6) البخاري، الصحيح، كتاب الدعوات حديث رقم (5925): 124/22.

(7) الطبراني، التفسير: 178/1.

(8) الشرح: 5-6.

النبي صلى الله عليه وسلم - قوله لأصحابه في أعقاب نزول سورة الشرح -:
"أبشروا فقد أتاكم الله اليُسْرَ، لن يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ" (1).

وجاء به شاهداً على أن النكرة الأولى غير النكرة الثانية، وإنما قال ذلك لأنَّ العسرَ مَعْرِفَةٌ و "يُسْرًا نكْرَةٌ"، والمعرفةُ إذا أُعيدت كان الثاني هو الأول والنكرة إذا أُعيدت كان الثاني غيرُ الأولى، واليسرُ الأول هو اليسرُ في الدنيا يعقبُ العُسْرَ، واليسر الثاني هو اليسرُ في الآخرة بالثواب" (2).

وقد عزّز ذلك بما ورد في كلام العرب : "يقول الرجلُ لصاحبه: إذا اكتسبت درهماً فأنفقْ درهماً يريدُ بالثاني غير الأول، فإذا قال : اكتسبت درهماً فأنفقْ الدرهم، فالثاني هو الأول" (3).

وقال أبو البقاء : "العسرُ في الموضعين واحد لأن الألف واللام توجب تكرير الأول، وأما (يسرا) في الموضعين فإثبات، لأن النكرة إذا أُريد تكريرها جيء بضميرها أو بالألف واللام، ومن هنا قيل لنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ" (4).

ويذهب ابن هشام في كتابه المغني في الباب السادس من الكتاب "التحذير من أمورٍ اشتهرت بين المعربين والصوابُ خلافها، إلى أن الجملة الثانية تكرر للأولى كما تقول: إن لزيدِ داراً إن لزيدِ داراً، أي أن النكرة الثانية هي بعينها الأولى" (5).

(1) أخرجه الطبري، جامع البيان: الحديث (29069)، العجلوني، كشف الخفاء: حرف اللام حديث رقم (2079).

(2) الطبراني، التفسير: 522/6.

(3) الطبراني، التفسير: 522/6.

(4) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616 هـ)، 1987م، التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت-لبنان: 1293/2.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب: 314/2.

2. 3. 3. 4 "كلام العرب"

يُعدُّ الكلام العربي المصدر الثالث من مصادر السماع عن العرب بعد القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، ويُقصدُ به ما أُنثِرَ عن القبائل العربية الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها من الشعر والنثر، قبل الإسلام وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة الأعاجم والمولدين وفُشوِّ اللحن⁽¹⁾.

وقد اعتمد النحاة هذا المصدر لبناء قواعدهم النحويّة واللغويّة، فأكثرُوا من الاستشهاد به حتى لا يكاد كتابٌ نحوي يخلو من هذا المصدر، ويحتجُّ بالكلام العربي لغرضين: غرض لفظي يدور حول صحة الاستعمال من حيث اللغة والنحو والصرف، وغرض معنوي لا علاقة له باللفظ⁽²⁾.

وينقسم الكلام العربي إلى قسمين:-

أ- الشعر

لقد اعتدَّ النحاة - منذُ سيبويه - بالشعر في بناء قواعدهم النحوية والصرفية وتفسير قضاياهم اللغوية، ولا غرابة في ذلك، فالشعر ديوانُ أمجادهم وأحسابهم وسجل مفاخرهم، ومنه تعلّمت اللغة، وهو حجة، فيما أشكل من غريب كتاب الله تعالى وغريب حديث نبيه الكريم وحديث صحابته والتابعين⁽³⁾.

فالشعر من حيث الاحتجاج به يأتي في المرتبة الثالثة بعد القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف فصاحة وبلاغةً، وفي ذلك يقول القيرواني : "الشعرُ أكبر علوم العرب، وأوفر حظوظ الأدب، وأحرى أن تُتَّ قبلَ شهادته، وتمتثل إرادته لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم - :إنَّ من الشعر لحكمة ". ولقول عمر بن الخطاب- رضي الله عنه : (نعمَ ما تعلمتهُ العربُ الأبيات من الشعر يقدمها الرجلُ

(1) حديثي، الشاهد وأصول النحو: 77.

(2) الأفغاني، في أصول النحو: 16.

(3) ابن فارس،الصاحبي في فقه اللغة: 231

أمام حاجته فيستنزلُ بها الكريمُ ويستعطف بها اللئيمُ)، مع ما للشعر من عظيم المزية وشرف الأبيّة، وعز الأنفة، وسلطان القدرة(1)

وأما عن مكانته في الشواهد النحوية، يقول ابن نباته : من فضل الـ نظم أن الشواهد لا توجد إلا فيه، والحجج لا تُؤخذ إلا منه، أعني أن العلماء والحكماء والفقهاء والنحويين يقولون : (قال الشاعر) و(هذا كثيرٌ في الشعر) و(الشعر قد أتى به)، فعلى هذا الشاعر هو صاحب الحجة، والشعر هو الحجة(2).

والاعتمادُ على الشعر عند النحاة أكثر من الاعتماد على النثر، وذلك لأن رواية الشعر أدق من رواية النثر، وأن تذكر المنظوم أيسر من تذكر المنثور، وأن احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتمالهما في المروي من النثر(3).

وقد قسم النحاة الشعراء من حيث الاحتجاج بشعرهم إلى أربع طبقات(4):

الأولى: طبقة الجاهليين؛ وهم الشعراء الذين عاشوا في الجاهلية، ولم يدركوا الإسلام، كامرئ القيس، والنابغة، وزهير بن أ بي سلمى، وعنترة، وطرفة بن العبد وغيرهم.

الثانية: طبقة المخضرمين : وهم الذين عاشوا في العصر الجاهلي، وأدركوا الإسلام كأبي ذؤيب الهذلي، وحسان بن ثابت، وكعب بن زهير وغيرهم.

الثالثة: طبقة الإسلاميين؛ وهم الذين عاشوا في عصر الإسلام إلا أنهم لم يدركوا الجاهلية، كجرير والفرزدق، يقول عبد الرحمن السيد : "وهذه الطبقة اختلف العلماء في الأخذِ عنها، فقد رأينا بعضهم يلحّنُ رجالها ويخطّئهم، ويبدو من كلام أبي عمرو بن العلاء أنه لم يكن يأخذ بقولهم.. ولكن معظم العلماء ،

(1) القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت456هـ)، العمدة في محاسن

الشعر وأدابه ونقده، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت- لبنان،

ط1988، م:16/1.

(2) التوحيدي، أبو حيان (د.ت) الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات

مكتبة الحياة، بيروت- لبنان: 136/2.

(3) حسانين، في أدلة النحو: 86.

(4) القيرواني، العمدة في محاسن الشعر: 113/1، والبغادي، خزنة الأدب: 29/1.

رحّل جواز الأخذ عن رجالها، واستشهدوا بشعرهم وجعلوه مرجعاً من مراجعهم" (1).

الرابعة طبقة المولدين والمحدثين : وهم من جاؤوا بعد الطبقة الإسلامية، كبشار بن بُرد وأبي نواس، ومن عاصرهم ، غير أنه اتفق على أنه لا يحتج بكلام أحد من شعراء هذه الطبقة عند البصريين (2).

إذن فالشعراء مُقسمون من وجه الاحتجاج بشعرهم إلى طبقات، إلا أن النحاة قد تباينت مواقفهم من الأخذ بشعرهم؛ إذ أجمع البصريون على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية، واختلفوا في الاعتماد على شعر الطبقة الثالثة (3)، على نحو ما مرّ في قول السيد.

واتفقوا على أنه لا يُحتج بشعر المحدثين، يقول السيوطي : "أجمعوا على أنه لا يُحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية... ونقل ثعلب عن الأصمعي ختم الشعرُ بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج" (4).

أمّا الكوفيون فقد أخذوا بشعر جميع الطبقات، وبنوا عليه أصولهم وقواعدهم، يهملان الطبقتين الثالثة والرابعة، فقد قاسوا على القليل من الشعر أو النثر ، كما بنوا أصولهم النحوية أو الصرفية على شواهد شعرية لا يُعرف قائلوها، كما أنهم اعتدوا بالشاذ من الشعر أو من الضرورة، بخلاف البصريين الذين لم يجيزوا ذلك (5).

فالنحاة قد اعتدوا بالشعر وبنوا عليه قواعدهم، فهذا سيبويه يذكر في كتابه عدداً كبيراً جداً من أبيات الشعر (6)، فقد بلغت شواهده الشعرية ألفاً وخمسين شاهداً، وابن

(1) السيد، مدرسة البصرة: 241.

(2) السيد، المصدر نفسه: 241.

(3) نحلة، أصول النحو العربي: 67.

(4) السيوطي، الاقتراح: 42.

(5) الحموز، الكوفيون في النحو...: 34.

(6) سيبويه، الكتاب: 27، 37، 171، 227، 315، 165/2، 221، 297، 84/3، 204، 306.

هشام يعتد أيضاً بالشعر ويجعله مصدراً في بناء قواعده⁽¹⁾، وابن الأنباري في الإنصاف⁽²⁾، والسمين الحلبي في الدر المصون⁽³⁾. وغير هؤلاء كثيرون. ويظهر لي أن الطبراني احتج بالشعر وبخاصة شعر عصر الاحتجاج، من أمثال امرؤ القيس⁽⁴⁾، والنابغة الذبياني⁽⁵⁾، والأعشى⁽⁶⁾، وغيرهم كلبيد وعنترة، وأبي ذؤيب الهذلي، ولطيفة، وحسان، وجريير والفرزدق وعمر بن أبي ربيعة ... وقد جاءت شواهد الشعرية في تفسيره على النحو الآتي:-

1- الأبيات المنسوبة إلى أصحابها

وكثيراً ما كان يستشهد بأبيات شعرية قائلوها معروفون بنسبها إلى أصحابها، ومن ذلك قول الفرزدق⁽⁷⁾:

تَعَالَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلُ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ

فاستشهد به لدلالة على أن اسم الموصول (مَنْ) يُسْتَعْمَدُ لِلوَاحِدِ، وَالْآخِثِينَ، وَالْجَمْعِ وَالْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ،⁽⁸⁾ على نحو ما جاء في قوله تعالى : "...مَنْ آمَنَ بِاللهِ

(1) ابن هشام، أوضح المسالك: 70/1، 170، 195، 320، 78/2، 131، 275، 303،

226/4، 274، 339، 367، وابن هشام، مغني اللبيب: 59/1، 140، 197، 255، و393/2، 519، 557، 637، 658.

(2) الأنباري، الإنصاف...: 64/1، 65، 66، 71، 165، 213، 214، 229/2، 230، 245، 271، 289.

(3) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، 1994م، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق علي محمد معوض وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 65/1، 134، 643، 18/2، 398، 221/3، 38/4، 559/6.

(4) الطبراني، التفسير: 6/100.

(5) الطبراني، التفسير: 301/1، 6/208.

(6) الطبراني، التفسير: 31/6 و419.

(7) الفرزدق، الديوان: 329/2، والبيت في الديوان

تَعَشَّ فَإِنْ وَاتَّقَتْنِي لَا تَخُونَنِي فَكُنْ مِثْلُ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ

وابن هشام، مغني اللبيب: 66/2.

(8) الطبراني، التفسير: 180/1.

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ⁽¹⁾؛ وقوله تعالى: "وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ"⁽²⁾، وقوله: "وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ"⁽³⁾ (4).

وذكر ابن جني في الخصائص: "وقد توضع من للتنبيه، وذلك قليل، وأورد الشاهد نفسه⁽⁵⁾."

ومنه قول الحطيئة⁽⁶⁾:
دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلَ لِبُغْيَتِهَا واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي [بسيط]

فاعتد به على مجيء صيغة (فاعل) للدلالة على اسم المفعول؛ أي المطعومُ المكسُوفُ⁽⁷⁾ يعزز ذلك بما جاء في كلام العرب يُقَالُ سِرُّ كَاتِمٍ، أي مكتوم⁽⁸⁾، وعلى هذا فهو يُفسرُ قوله تعالى: "لِإِصْحَامِ الْيَوْمِ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ"⁽⁹⁾، أي لا معصوم اليوم إلا من رحمة الله⁽¹⁰⁾.
ومنه قول عنتره⁽¹¹⁾:

حُبَيْتٌ مِنْ طَلَلٍ تَقَادَمَ عَهْدُهُ أَقْوَى وَأَقْفَرَ بَعْدَ أُمَّ الْهَيْثِمِ

(1) البقرة:62.

(2) محمد: 16.

(3) الأحزاب:31.

(4) الطبراني، التفسير: 180/1.

(5) ابن جني، الخصائص:190/2.

(6) الحطيئة، الديوان، شرح أبي سعيد السكري دار صادر بيروت، 1981م: 108.

(7) الطبراني، التفسير: 434 /3.

(8) الطبراني، التفسير: 434 /3.

(9) هود:43.

(10) الطبراني، التفسير: 434/3.

(11) عنتره، شرح الديوان، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1995م: 118، ابن منظور،

لسان العرب (مادة (شرع):176/8، والأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت370هـ)،

تهذيب اللغة، تحقيق: رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت- لبنان مادة (شع): 1857/2.

واعْتَدَّ بهذا الشاهد على جواز عطف الشيء على نفسه؛ لأن العرب تكرر الشيء إذا اختلفت ألفاظه (1). غير أن القاعدة النحوية ترى أن الشيء لا يُعطف على نفسه لأن حروف العطف بمنزلة تكرار العامل، لأنَّك إذا قلت قام زيد وعمرو فهي بمعنى قام زيد وقام عمرو والثاني غير الأول، ولذا وجدت مثل قولهم كذباً وميناً، فهو لمعنى زائد في اللفظ الثاني وإن خفي عنك، فالواو تجمع بين الشئيين لا بين الشيء الواحد، فإذا كان في الاسم الثاني فائدة زائدة على معنى الاسم الأول كنت مخيراً في العطف وتركه (2).

ويفهم من الكلام السابق، أنه يجوز عطف الشيء على نفسه شريطة الزيادة في المعنى، ويذهب ابن هشام في التوضيح أن ذلك يختص فقط بالعطف بالواو إذ يقول: «ومن أحكام العطف بالواو...: عطف الشيء على مرادفه نحو: (شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا)» (3) (4).

والشاهد في بيت عنتره أقوى وأقفَر، وني أصبح خالياً وحيداً يقال: أقفَر فلان من أهله، إذا انفرد عنهم وبقي وحده، وأقوى الرجل إذ انزل بالفقر.. وأقوى الرجل وأقفرَ وأرملَ إذا كان بأرضٍ ليس معه زاد (5). ويستشهد الطبراني بقول خفاف (6): -

[الطويل]

أَقُولُ لَهُ وَالرَّمْحُ يَأْطِرُ مَتْنَهُ تَأْمَلُ خُفَافًا إِنِّي أَنَا ذَلِكَ

(1) الطبراني، التفسير: 167/1.

(2) ابن القيم الجوزي، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله (ت751هـ)، بدائع الفوائد، تحقيق هشام عبد العزيز عطا وعادل عبد الحميد العدوي، وأشرف أحمدن مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط1، 1996م: 197/1.

(3) المائدة: 48.

(4) الأزهرى، خالد بن عبد الله الأزهرى (ت905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 2006م: 158/2.

(5) ابن منظور، لسان العرب، مادة (قفر): 110/5 ومادة (قوا): 211/15.

(6) الطبري، جامع البيان: مج، ج1:143، الأخفش، معاني القرآن: 131/1.

للاستدلال على جواز استخدام اسم الإشارة البعيد (ذلك) للدلالة على القريب؛ أي (ذلك) بمعنى (هذا) (1).

وقد ذهب النحاة إلى أنه قد يُستعار اسم الإشارة البعيد للقريب لعظمة المُشيرِ نحو: (وَلَمَّا نَلَّكَ بِبَيْمِينِكَ يَٰ مُوسَىٰ) (2) ولطمة المشار إليه نحو: "ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي" (3)، وقد يتعاقبان مُشاراً بهما إلى ما ولياهُ كقوله تعالى: "ذَلِكَ نَتْلُوهُ" (4)؛ ثم قال: "إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ" (5)(6).

ويتضح مما ذكر أن استعمال اسم الإشارة البعيد للدلالة على القريب قد يكون على سبيل الاستعارة لغاية بيانية معنوية، وقد يكون من باب تعاقب أسماء الإشارة. الأبيات غير المنسوبة إلى أصحابها مع أنهم معروفون:- وفي مقابل هذا، فإنه اعتدَّ بأبيات شعرية قائلوها معروفون، إلا أنه لم ينسبها إلى أصحابها، ومن ذلك قول الشاعر (7):-

[البيسيط]

أَمْرَتِكَ الْخَيْرَ لَكِنْ مَا أُتْمَرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ (8)

(1) الطبراني، التفسير: 122/1.

(2) طه: 17.

(3) الشورى: 10.

(4) آل عمران: 58.

(5) آل عمران: 62.

(6) ابن هشام، أبو عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري المصري (ت761هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق وتعليق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت 1998م: 152 و 153.

(7) البيت لعمر بن معد يكرب، الديوان: 63، ونُسب لخُفاف بن ندبة، السلمي، شعر خُفاف بن ندبة السلمي، جمعه وحققه نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف بغداد، 1997: 126، وسيبويه، الكتاب: 37/1، وابن جني، المحتسب: 139/1 (ما أتمرت) (أمرت به).

(8) نشب: ابن منظور، اللسان، مادة (نشب): 757/1 قال ابن منظور: قال أبو عبيدة من أسماء المال عندهم النَّشْبُ والنَّشَبُ والنَّشِبَةُ، .. والنَّشَبُ: المال والعقار.

فهذا البيت لعمر بن معد يكرب إلا أن الطبراني لم ينسبه إليه، فاكتفى بقوله:
 "كقول الشواجر" به شاهداً على جواز حذف حرف الجر من قوله تعالى :
 "الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ"⁽¹⁾؛ أي الشيطان يُعِدُّكُمْ بِالْفَقْرِ، فحذف
 الباء⁽²⁾، لأنَّ الفعل (يُعِدُّ) يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف⁽³⁾.
 ومنه قول الشاعر⁽⁴⁾:

فيا عجباً حتى كُئِبْتُ تَسْبِيئِي كأنَّ أباهَا نَهَشَلُّ أَوْ مُجَاشِعُ

فهذا البيت للفرزدق، إلا أن المؤلف لم ينسبه فاكتفى بقوله: قال الشاعر "
 وجاء به شاهداً على أن (حتى) تكون حرف ابتداء، أي حرفاً تَبْتَدَأُ بعده الجُمْل،
 فيدخل على الجملة الاسمية أو الفعلية، وبالتالي فهي غير عاملة⁽⁵⁾.
 ومن هنا فهو يوجه قراءة من قرأ (حتى يَقُولُ الرَّسُولُ)⁽⁶⁾؛ برفع يقول على أن
 حتى داخلة على الاسم الذي يلي الفعل، بقوله: "ومن قرأ بالرفع أدخل (حتى) على
 جملة ما بعده لا على الفعل خاصة؛ كأنَّ قاله حتى الرسولُ يقولُ، فلا يُظهر عم ل
 حتى"⁽⁷⁾.

وينهب ابن هشام إلى أن الفعل بعد حتى يرتفع على الحالية "لا يرتفع الفعل
 بعد حتى إلا إذا كان حالاً، ثم إن كانت حاليتها بالنسبة إلى زمن التكلم، فالرفع
 واجب، كقولك: سُرْتُ حَتَّى أُدْخِلُهَا إِذَا قَلْتَ ذَلِكَ وَأَنْتَ فِي حَالَةِ الدَّخُولِ، وإن كانت

(1) البقرة: 268.

(2) الطبراني، التفسير: 484/1.

(3) النحاس، إعراب القرآن: 116/1.

(4) لشاهد للفرزدق في ديوانه: 419/1 والبغدادي، خزنة الأدب: 414/5، وابن يعيش، شرح
 المفصل: 18/8 و62 وسيبويه، الكتاب: 18/3 وابن هشام، مغني اللبيب: 149 / 1، وبلا نسبة
 في المالقي، وصف المباني: 257، والسيوطي، همع الهوامع: 343/2.

(5) الطبراني، التفسير: 367/1، وانظر ابن هشام، مغني اللبيب: 149/1.

(6) البقرة: 214 و"زلزلوا حتى يقول الرسولُ" وهي قراءة انفرد بها نافع، وقد كان الكسائي

يقرؤها دهرراً رفعاً، ثم رجَّع إلى النصب، ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي

ضيف، دار المعارف، ط2: 181.

(7) الطبراني، التفسير: 367/1.

حاليّة ليست حقيقية، بل كانت محكية رُفِعَ وِجَازُ نَصْبِهِ إِذَا لَمْ تَقْدِرِ الْحَاكِيَةَ نَحْوُ :
وَرُزِّلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ " قِرَاءَةٌ نَافِعَةٌ بِالرَّفْعِ بِتَقْدِيرِ حَتَّى حَالَتِهِمْ حِينَئِذٍ أَنَّ الرَّسُولَ
وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا"⁽¹⁾.

فهو يرى أن الحال إذا كانت حقيقية، أي لحظة الحديث، وجب رفع الفعل وإذا
كانت الحال محكية جاز لك الرفع أو النصب.

الأبيات غير معروفة القائل:

اشترط النحاة في المأخوذ عنه الفصاحة أن يكون معروفاً غير مجهول، فتبنى
القاعدة على كلامه؛ فقالوا : "لا يجوز الاحتجاج بشعرٍ أو نثرٍ لا يُعرف قائله"⁽²⁾، ولو
صحَّ ما ذهبوا إليه لسقط الاحتجاج بخصين بيتاً من كتاب سيبويه⁽³⁾، ولسقط
احتجاج الفراء وغيره في مثل هذا⁽⁴⁾.

والطبراني كغيره من النحاة فقد اعتدَّ بأبيات مجهولة القا ئل، غير أنَّ محقق
الكتاب لم يُشِرْ إليها، ومن ذلك قول الشاعر⁽⁵⁾:
[الهج]

وَوَجَّةٌ حَسَنُ النَّحْرِ كَأَنَّ ثَدْيِيهِ حُقَّانٌ

فهذا البيت غير معروف القائل، ولم ينسبه المحقق، فاكتفى بقوله : (وأنشده
الشاعر)، وجاء به شاهداً على جواز إعمال (إن) المخففة لتوجيه قراءة ابن كثير

(1) ابن هشام، مغني اللبيب: 146/1.

(2) البغدادي، خزائن الأدب: 15/1.

(3) السيوطي، الاقتراح: 73.

(4) سعيدي، سعيد جاسم، القياس في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1،
1997م،: 114.

(5) من الشواهد المجهولة القائل أوردته سيبويه في الكتاب: 135/2

وَوَجَّةٌ حَسَنُ النَّحْرِ كَأَنَّ ثَدْيِيهِ حُقَّانٌ

تحريف كان مع حذف اسمها، قال سيبويه "ولأنه لا يحسن ههنا إلا الإضمار، وابن عقيل في
شرح الألفية: 391/1.

ونافع: "وإن كُلاً لما" (1) كلاهما بالتخفيف (2)، وهو في هذا يذهب إلى ما ذهب إليه
البصريون من جواز إعمال (إن) المخففة (3)، والذي سيتم توضيحه في موضعه.

[الوافر]

ومنه قول الشاعر (4): -

ألا يا زيدُ والضحاكُ سيرا فقد جاوزتُمَا (5) خمرَ الطريقِ

وهذا البيت غير معروف القائل، وقد اكتفى الطبراني بقوله قال الشاعر "،
وجاه شهاداً على جواز عطف المنادى المعرف (بأل) على المبني تبعاً للفظه أو
نصبه عطفاً على المحل، لأن موضع كل منادى النصب (6).

أنصاف الأبيات

كما اعتدّ الطبراني بأبياتٍ شعريةٍ كاملة - كما مرّ معنا سابقاً - كذلك اعتدّ
بأنصاف أبياتٍ أو أجزاء منها، وبنى عليها قواعد ه النحوية، ومنها قول الشاعر
ليبيد (7):

.... وأطّلت بالجلهتين ظباؤها ونعامها

(1) هود: 111 "وإن كُلاً...".

(2) مكرم، معجم القراءات القرآنية: 136/3، والقرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري،
الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1985م: 104/9.

(3) الأنباري، الإنصاف: 197/1 مسألة (24).

(4) وهو بلا نسبة في الهروي، علي بن محمد النحوي، كتاب الأزهية، تحقيق عبد المعين

الملوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1981م: 165، وابن هشام، شرح قطر
الندى: 268 وابن يعيش، شرح المفصل: 129/1 وابن منظور، لسان العرب (خمر): 257/4 وابن
جني، اللع: 195.

(5) الخمر: وَهَذِهِ يَخْتَفِي فِيهَا الذَّنْبُ، اللسان (خمر): 257/4.

(6) الطبراني، التفسير: 228/5.

(7) ليبيد بن ربيعة، الديوان، اعتنى به حمّو طمّاس، دار المعرفة، بيروت-لبنان: 107، وفي

اللسان: مادة (جله) و (طفل)، 402/11 و 485/13.

فَعَلَا فُرُوعَ الْأَيْهَقَانِ وَأَطْفَلَتْ بِالْجَلْهَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا
والجلهتان: جنبتا الوادي.

فاعتدَّ به على جواز العطف على اللفظ أو المجاورة، فالنـ عامٌ لا يُطْفِلُ وإنما يفرِّخُ⁽¹⁾.

ومنه قول امرئ القيس⁽²⁾:

..... أو نموت....

وقد جاء به شاهداً على (مجيء) أو بمعنى (حتى)⁽³⁾. في قراءة أبي بن كعب⁽⁴⁾ "أو يُسَلِّمُوا"⁽⁵⁾، أي أن (أو) تحمل النصب في الفعل قياساً على حتى. وهو ما ذهب إليه الكسائي وتابعه الفراء⁽⁶⁾ والمبرد⁽⁷⁾ وذكر أبو جعفر النحاس أن هذا مذهب الكوفيين إذ ذهب الكسائي إلى أن (أو) ناصبة للفعل بنفسها مستشهداً ببيت امرئ القيس السابق في حين أن البصريين يذهبون إلى أنها هنا بمعنى إلى أن، أي أن (أو) عاطفة والفعل بعدها منصوب ب(أن) مضمرة⁽⁸⁾.

أبيات لتعزير شواهد أخرى

فقد أورد أبياتاً شعريّةً ليعزز بها شواهد أخرى من قرآن أو كلام عربيّ، ومما جاء به من الشعر ليعزز به شاهداً قرآنيّاً، قول الشاعر⁽⁹⁾:

(1) الطبراني، التفسير: 362/2.

(2) البيت من قصيدة لامرئ القيس توجه إلى قيصر يستنصر به على قتلة والده:

فقلتُ له لا تبتك عيّنك إنما نحاول مُلكاً أو نموتُ فنُعذراً

امرؤ القيس، الديوان، دار صادر بيروت 2000م: 95، ابن جني، أبو الفتح عثمان 0392هـ)

اللمع في العربية، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب ط1، 1979م: 211 وابن

يعيش، شرح المفصل: 33/7.

(3) الطبراني، التفسير: 55/6.

(4) ابن خالويه، المختصر: 23، وأبو حيان، البحر المحيط: 94/8.

(5) الفتح: 16 "...سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ".

(6) الفراء، معاني القرآن: 71/2.

(7) المبرد، المقتضب: 281/2.

(8) انظر: النحاس، إعراب القرآن: 133/4، والمرادي، الجني الداني 231 و 232.

(9) البيت لتوبة بن الحمير، نقله الطبري في التفسير: 149/1 وابن هشام، مغني اللبيب:

85/1 وجاء في رواية (وقد زعمت.....).

وَقَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تَقَاهَا أَوْ عَلَيَّهَا فَجُورُهَا

والشاهد أو عليها فجورها، أي: وعليها

إذ جاء به معزراً لقوله تعالى: "أو يزيدون"⁽¹⁾، وفي هذين الشاهدين دليل على

أن (أو) تأتي بمعنى (الواو)⁽²⁾. وهو مذهب الكوفيين والأخفش والجرمي⁽³⁾.

ومما جاء به من الشعر ليعزز به الكلام العربي النثري، قول الشاعر⁽⁴⁾:

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبَا ح يَلْمُنِي وَالْوُمُهْنَةُ

وَيَقْلُنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا ك وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

فقد عزز به ما روي عن ابن الزبير: "روي أن أعرابياً سأل ابن الزبير شيئاً

فحرمه، فقال: الله ناقة حملتني إليك، فقال ابن الزبير: (إن وصاحبها): يعني

نعم⁽⁵⁾، فيحتمل أن تكون (إن) فيه بمعنى نعم كما قال الأخفش ويحتمل أن تكون

المؤكد، والهاء اسمها والخبر محذوف كما قال أبو عبيدة، وإذا جعلت بمعنى "نعم"

فالهاء للسكت⁽⁶⁾.

ومن ذلك قول الشاعر⁽⁷⁾:-

الشَّرُّ مُسْتَتِرٌ يَلْقَاكَ عَنْ غُرُضٍ وَالصَّالِحَاتُ عَلَيْهَا مُغْلَقًا بَابٌ

(1) الصافات: 147.

(2) الطبراني، التفسير: 127/1.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب: 85/1.

(4) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، الديوان، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار صادر - بيروت، 1958م: 66 وابن يعيش، شرح المفصل: 78/80، والبغدادي، خزنة الأدب: 213/11،

وبلا نسبة في سيبويه، الكتاب: 151/3، وابن جني، اللمع: 126 ابن هشام، مغني اللبيب:

60/1 و 305/2 والمالقي، رصف المباني: 200 و 204 و 506 والمرادي، الجني الداني: 399.

(5) الطبراني، التفسير: 247/4.

(6) المرادي، الجني الداني: 399.

(7) قائل البيت مجهول.

فقد عزّز به قولهم "عندي طبأخاً غلاماً" إذ جاء بهما شاهدين على تقدّم الحال على صاحبها⁽¹⁾، وهذا لم يجزه جمهور النحاة، الذين يرون أن الحال تكون من الضمير المستتر المتعلق بشبه الجملة⁽²⁾.

أبيات عزّزها بشواهد أخرى

وهناك مواضع احتجّ بها الطبراني بأبيات شعرية عزّزها بشواهد أخرى من شعر أو قرآن.

ومما اعتدّ به من الكلام الشعري وعزّزه ببيت من الشعر قول الشاعر⁽³⁾:-

وكلُّ أخٍ مُفارقةٌ أخوهُ لَعَمْرُ أبِيكَ إِلَّا الْفِرْقَانِ

فجاء به شاهداً على مجيء (إلا) بمعنى (الواو)؛ يعني والفرقدان أيضاً يفترقان⁽⁴⁾، وقد عزّزه بقول الشاعر⁽⁵⁾:-

ما بالمدينة دارٌ غيرٌ واحدةٍ دارُ الخليفةِ إِلَّا دارُ مروّانا

يعني: ولا دار من دار⁽⁶⁾

فهو يرى أن (إلا) بمعنى الواو، وهذا قسمٌ نفاه الجمهور وأثبتته الفراء والأخفش وأبو عبيدة معمر بن مثنى، وجعلوا في ذلك قوله تعالى: "لئلا يكون للناس عليكم حجةٌ إلا الذين ظلموا منهم"⁽⁷⁾، أي ولا الذين ظلموا⁽⁸⁾.

تكرار الأبيات الشعرية

وقد يعمد الطبراني في تفسيره تكرار بعض الأبيات الشعرية، ولكن ذلك قليل جداً.

(1) الطبراني، التفسير: 93/3.

(2) ابن هشام، شرح قطر الندى: 303.

(3) عمرو بن معد يكرب، الديوان: 180 وسيبويه، الكتاب: 334/2.

(4) الطبراني، التفسير: 266/1.

(5) البيت للفرزدق، سيبويه، الكتاب: 340/2 ولم يُذكر في الديوان

(6) الطبراني، التفسير: 266/1.

(7) البقرة: 150.

(8) المرادي، الجنى الداني: 518.

ومنه قول الشاعر (1):-

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرٍ أَيْبِكُ إِلَّا الْفِرْقَدَانِ

فقد كرّر هذا البيت في ثلاثة مواضع من تفسيره، فجاء به في الجزء الأول من كتابه شاهداً على مجيء ما بعد إلاّ تابِعاً لما قبلها (2) - وقد ذكر سابقاً - وشاهداً على أن (إلاّ) تأتي بمعنى (الواو) (3)، وفي الجزء الرابع من كتابه جاء به شاهداً على مجيء (إلاّ) بمعنى غير (4)، وهي من القضايا الخلاقية التي تناولها النحاة. ومنه قول الشاعر (5):

لَا تَنْتَهَ عَنِ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمَ

وقد كرّر هذا البيت في كتابه، في الجزء الأول (6) والجزء الثاني (7) وجاء به شاهداً على نصب الفعل المضارع بعد الواو إذا سبقت بنهي ، أو ما أطلق عليه النصب على الجمع (8).

وذهب بعض الكوفيين إلى أن الواو في ذلك هي الناصبة للفعل بنفسه ، وذهب بعضهم إلى أن الفعل منصوب بالمخالفة، والصحيح أن الواو في ذلك عاطفة والفعل منصوب ب(أن) مضمرة بعد الواو ... وإضمار (أن) بعدها واجب (9).

(1) تم التعريف بالبيت سابقاً.

(2) الطبراني، التفسير: 455/1.

(3) الطبراني، التفسير: 266/1.

(4) الطبراني، التفسير: 280/4.

(5) نسب في سيبويه، الكتاب للأخطل: 42/3 وقال في البغدادي، الخزانة: 617/3 والصحيح أنه

لأبي الأسود وهي في الهروي، الأزهية: 243، وابن منظور، اللسان (عكظ): 447/7، وابن

يعيش، شرح المفصل: 34/7، وابن هشام، مغني اللبيب: 24/2، والمالقي، رصف

المباني: 486.

(6) الطبراني، التفسير: 158/1 و 325.

(7) الطبراني، التفسير: 135/2.

(8) الطبراني: التفسير: 135/2.

(9) المرادي، الجنى الداني: 157.

النثر

هو القسم الثاني مما يُستدل به من كلام العرب، ويُقصد به ما نُقل عن أفواه العرب ولغاتهم ضمن الفترة الزمنية التي حددها النحاة، فيمن يُحتج بلغاتهم -كما مرَّ سابقاً- واضعين شروطاً في ناقل اللغة بأن يكون عدلاً رجلاً كان أم امرأة، حُرّاً كان أم عبداً، كما يشترط في نقل الحديث، فإن كان ناقل اللغة لم يُقبل نقله، ويُقبل نقل العدل الواحد ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره، وذهب بعضهم إلى أنه لا بُدَّ من نقل اثنين عن اثنين حتى يتصل بالمنقول عنه لأن النقل ينزل منزلة الشهادة⁽¹⁾.

ويشمل الكلام العربي النثري لغة الحديث المستعملة في التخاطب، وهي اللغة الدارجة المستعملة في البوادي، أو في المدن طوال عصور الفصحاة. كما أنه يشمل لغة الأمثال⁽²⁾.

وقد تنبه العلماء إلى فروقٍ في مستوى الأداء اللغوي بين سكان البادية وسكان المدينة، يقول ابن جني في الخصائص⁽³⁾: "وليس أحد من العرب الفُصحاء إلا يقول: إنه يحكي كلامَ أبيه وسلفه، يتوارثونه آخرٌ عن أوّل، تابعٌ عن مُتبعٍ وليس كذلك أهل الحضر، لأنهم يتظاهرون بينهم بأنهم قد تركوا وخالفوا كلامَ مَنْ ينتسب إلى اللغة العربية الفصيحة، غير أن كلام أهل الحضر مُضاهٍ لكلام فُصحاء العرب في حروفهم وتأليفهم، إلا أنهم أخلّوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح". وقد اعتدَّ النحاة القدامى بكلام العرب النثري ولغاتهم وعلى رأسهم سيبيويه، فكان أعلاها في رأيه وأفصحها وأقدمها اللغة الحجازية، فهي اللغة الأولى الجيدة من لغات العرب، فاعتمدوا عليها واحتجوا بها⁽⁴⁾.

والطبراني، حالة كحال غيره من النحاة اعتمد الأمثال والأقوال مَصَدراً من مصادر السماع لديه، واحتجَّ بها لـ تأييد رأي أو مسألة نحوية أو صرفية أو صوتية غير أنه لم ينص في استشهاده إلى أن من الأقوال ما هو مَثَل، فكان

(1) حديثي، الشاهد وأصول النحو: 80.

(2) الزبيدي، القياس في النحو العربي: 115.

(3) ابن جني، الخصائص: 31/2.

(4) حديثي، الشاهد وأصول النحو: 82.

يقول "قالت العرب" أو "كما يقال"، وأحياناً يُصَدَّر القول بعبارة (رُوي...) وأحياناً أُخرى يقدِّمه مسنداً إلى قائله.

ففي تفسيره لقوله تعالى: "وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ"⁽¹⁾ يقول: "وإنما قلبت الواو همزة على قراءة غير الؤلؤن كل واو انضمت وكانت ضميتها لازمة جاز إبدالها همزة ؛ لأنَّ العربَ تعاقبُ بين الواو والهمزة كقولهم : أَكَدْتُ وَوَكَدْتُ، وَأَرَخْتُ الْكِتَابَ وَوَرَّخْتُ وَوَسَادَ وَإِسَادَ"⁽²⁾.

فهو يرى أن قلب الواو همزة من باب التعاقب بين الواو والهمزة محتجاً بما وردَّ عن العرب، شأنه في ذلك شأن النحاة القدامى.

كما يحتج بقول العرب على أن المفاعلة في الفعل قد تكون من اتجاه واحد، فيقول "قد تجيء المفاعلة من واحد؛ كقولهم : عَاقَبْتُ اللَّصَّ، وَعَافَاكَ اللهُ، وَطَارَقْتُ النَّعْلَ، وَسَافَرَ وَنَافَقَ"⁽³⁾.

ومن المسائل التي بنى قواعده النحوية فيها على الكلام العربي النثري ما

يلي:-

جواز إضافة الضمير (إيّا) إلى الاسم الظاهر

ومن ذلك قولهم في المثل: "إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَيَأِيَّهُ وَإِيَّا الشَّوَابِ"⁽⁴⁾، إذ من المعروف أنه لا يُحسن إدخال (إيّاك) في غير المضمورات، إلا أن الطبراني أجاز إضافة (إيّا) إلى الاسم الظاهر، شريطة أن يتقدم في الكلام، محتجاً بالمثل السابق الذكر، ولم ينص الطبراني في كتابه على أنه مثل، واكتفى بقوله "وَحُكِيَ عَنِ الْخَلِيلِ" "إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ، فَيَأِيَّهُ، وَإِيَّا الشَّوَابِ"⁽⁵⁾، وقد ذكر سيبويه في كتابه أنه لم يسمع ذلك من الخليل، غير أنه لم يشكك في الرواية، فيقول : وَحَدَّثَنِي مَنْ لَا أَتَّهَمُ عَنْ

(1)المرسلات: 11.

(2)الطبراني، التفسير: 415/6.

(3)الطبراني، التفسير: 165/1.

(4)سيبويه، الكتاب: 279/1، والأُنباري، الإنصاف: 695/2.

(5)الطبراني، التفسير: 115/1.

الخليل أنه سمع أعرابياً يقول : إِذَا بَلَغَ لَرَجُلُ السَّتِينَ فإِيَّاهُ، وإيَّا الشَّوَابِ" (1)، وقال بأنها رواية شاذة لا يُعتدُّ بها، وتابعه في ذلك الزمخشري في الكشاف، فيقول: "فشيءٌ شاذٌّ لا يعولُّ عليه" (2)، كما أنَّ الأزهري يرى من الشذوذ إقامة المضمَر (إيَّا) مقام الظاهر ويقدره (بالأنفس)، وإضافتها إلى الشواب لأنَّ المستحق للإضافة إلى الأسماء الظاهرة إنما هو المُظهر لا المضمَر (3).

جواز إضافة الشيء إلى نفسه

يذهب الطبراني إلى جواز إضافة الشيء إلى نفسه ونعته مستشهداً بقول العرب: "توبُّ خزٍّ وبابٌ جديدٌ، ويوم الجمعة" (4).

وهذه ظاهرة كثيراً وردت في كلام العرب وشعرهم، مَّا يؤكد جواز إضافة الشيء إلى نفسه كقول "النمر" (5):

سُقْيَهُ بَيْنَ أَنْهَارٍ وَدُورٍ
وَزَرَعٍ نَابِتٍ وَكُرُومٍ جَفْنٍ
والجَفْنُ هو الكَرْمُ.

وأما إضافته إلى نعته فقولهم : "بارحةً الأولى، ويومُ الخميس، ويوم الجمعة" (6) وهو كثيرٌ في كتاب الله العزيز كقوله تعالى : "وَلَدَارَ الْآخِرَةِ" (7) و "حَقُّ اليقين" (8).

وهو ما ذهب إليه الكوفيون، وخالفهم في ذلك البصريون لأنَّ الإضافة إنما يُراد بها التَّعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص

(1) سيبويه، الكتاب: 279/1.

(2) الزمخشري، الكشاف: 4/1.

(3) الأزهري، التصريح: 277/1.

(4) الطبراني، التفسير: 450/12.

(5) البيت لنمر بن تولب

سُقْيَهُ بَيْنَ أَنْهَارٍ وَدُورٍ
وَزَرَعٍ نَابِتٍ وَكُرُومٍ جَفْنٍ، اللسان، (جفن): 90/13.

(6) ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة: 242.

(7) يوسف: 109.

(8) الواقعة: 95.

بها⁽¹⁾، فيرلأنباري على رأي الكوفيين بقوله : إن ذلك محمولٌ على حذفِ المضاف إليه وإقامة صفته مقامه...⁽²⁾، غير أن ابن جنى يرى أن ذلك من باب إضافة البعض إلى الكل، ففي قوله تعالى: "وإنه لحق اليقين"⁽³⁾، "فالحق هنا غير اليقين وإنما هو خالصه وواضحه، فجرى مجرى إضافة البعض إلى الكل، نحو هذا ثوب خز... وليس أجزاء الشيء هي الشيء وإن كان مركباً منها"⁽⁴⁾.

مجيء جواب الأمر بلفظ النهي

ذهب الطبراني إلى جواز مجيء جواب الأمر بصيغة النهي، محتجاً بما ورد عن العرب بقوله : "كما يُقَالُ: لا تَطْرَحْكَ أو لا تَطْرَحَنَّكَ"⁽⁵⁾، ومن ذلك قوله تعالى: "واتقوا فتنة لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً"⁽⁶⁾. وللحاجة في "لا" قولان⁽⁷⁾:

أحدهما أنها ناهية، وأقيم المسبب مقام السبب، والأصل : لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة، لأن الإصابة مسببة عن التعرض، وأسند المسبب إلى فاعله فالإصابة خاصة بالمتعرضين، أما وقوع الطلب صفة للكرة ممتنع فوجب إضمار القول، أي واتقوا فتنة مقولاً فيها ذلك.

والثاني: أنها نافية، وعلى هذا فجملة الطلب صفة لفتنة ولا حاجة لإضمار قول؛ لأن الجملة خبرية ويكون دخول النون (نون التوكيد) شاذاً، وقد تكون جملة

(1) الأنباري، الإنصاف: 437/2، والأزهري، التصريح: 690/1.

(2) الأنباري، الإنصاف: 438/2.

(3) الحاققة: 51.

(4) ابن جنى، الخصائص: 522/2 و523.

(5) الطبراني، التفسير: 251/3.

(6) الأنفال: 25.

(7) انظر: الأزهرى التصريح: 303/2، وابن هشام، مغني اللبيب: 263/1.

الطلب جواباً لئلا مر، فيكون التوكيد أيضاً خارجاً عن القياس شاذاً، وقد ذكر هذا الوجه الزمخشري.

ف نجد الزمخشري يتفق والطبراني على مجيء الـ جملة الفعلية جواباً للأمر، ويبدو أن الطبراني قاس لا النافية على الناهية لعله الشبه بالصورة.(1)

إضمار لا النافية الواقعة في جواب القسم

يذهب الطبراني إلى جواز إضمار لا النافية الواقعة في جواب القسم، نحو قوله تعالى: "قَالُوا تَاللّٰهِ تَفْتُونَ"⁽²⁾، مستشهداً على ذلك بما جاء من كلام العرب، فيقول: "إنما أضمر (لا) في قوله تعالى: "تفتأ لأن العرب تقول: والله تدخل هذا الدار، تريد بذلك نفي الدخول..."⁽³⁾.

وقد ذهب الفراء -كذلك- إلى أن (لا) مضمرة⁽⁴⁾، ودلل على ذلك بقول الشاعر⁽⁵⁾:

فَقَلْتُ يَمِينُ اللّٰهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا ولو قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي
والشاهدُ فيه أَبْرَحُ فَحَذَفَ (لا) أَي لا أَبْرَحُ قَاعِدًا يقول ابن جني: "وربما حذفت (لا) وهي مُرَادَةٌ"⁽⁶⁾.

في حين يرى ابن هشام أن حذف لا النافية مُطْرَد في جواب القسم، إذا كان المنفي مضارعاً نحو: "تالله تفتأ تذكر يوسف"، ويقُل مع الماضي⁽⁷⁾.

(1) الأزهرى، التصريح: 303/2

(2) يوسف: 85

(3) الطبراني، التفسير: 503/3

(4) النحاس، إعراب القرآن: 213/2

(5) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه 32 تأكد، وسيبويه الكتاب: 504/3، وابن جني،

الخصائص: 71/2، وابن جني، اللع: 259، وابن هشام، مغني اللبيب، 294/2، السيوطي، همع

الهوامع: 391/2، وابن هشام، أوضح المسالك: 232/1، والأزهرى، شرح التصريح: 235/1.

(6) الخصائص: 71/2

(7) ابن هشام، مغني اللبيب: 294/2

ففرى -مما سبق- أن الطبراني قد ذهب إلى جواز إضمار لا النافية مُطلقاً، إذا كانت واقعة في جواب الشرط، إلا أن من النحاة مَنْ قَيَّدَ حذف لا النافية بشروط، وهي كون الفعل مضارعاً، وكونه جواباً ما وقسماً، وكون النافي (لا) ⁽¹⁾، فهذه الشروط تُجيز إضمار لا النافية.

الخفض على الجوار

ومن ذلك قول العرب "جُرَّ ضَبٌّ خَرَبٌ" ⁽²⁾، وقد استدل به على جواز الخفض على الجوار، لفظاً ومعنى معزراً ذلك بما ورد عن العرب من أقوال، منها أَكَلْتُ السَّمْنَ وَاللَبْنَ، وَاللَبْنَ يُشْرَبُ وَلَا يُؤْكَلُ، وَيُقَالُ فُلَانٌ مُتَقَلِّدٌ سَيْفًا وَرِمْحًا، وَالرِّمْحُ لَا يُتَقَلَّدُ بِهِ وَإِنَّمَا يَحْمَلُ ⁽³⁾، وَيُدَّعَمُ رَأْيُهُ هَذَا بِقَوْلِ لَبِيدٍ ⁽⁴⁾:

... وَأَطْفَلْتُ بِالْجَهْلَتَيْنِ ظَبَاؤَهَا وَنَعَامُهَا

والشاهد فيه عطفُ النعام على الظباء، فالنعام لا يُطْفَلُ وَإِنَّمَا يُفْرَخُ.

والخفضُ على الجوار أمرٌ اختلفت فيه كلمةُ النحاة فانقسموا إلى ثلاثِ فرقٍ ⁽⁵⁾:

1. منهم من أنكره مُطلقاً كالسيرافي وابن جني وابن الحاجب ⁽⁶⁾، ويروونه شاذاً من كلام من لا يؤبه به من العرب، وفي ذلك يقول ابن جني : "فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذُ بُدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا في قولهم: هذا جُرَّ ضَبٌّ خَرَبٌ. فهذا يتناوله آخر عن أول، وتال عن ماضٍ على أنه غلط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وإنه من الشاذ الذي لا

(1)الأزهري : التصريح: 235/1

(2)العبرة جزء من حديث للرسول انظر: الشاطبي، الاعتصام: 464/1

(3)الطبراني، التفسير: 362/2.

(4)لبيد، الديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به: حمدو طمّاش، دار المعرفة، بيروت: 107

(5)انظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 340/2، وابن الحاجب، أبو عمرو وعثمان بن الحاجب

(ت646هـ)، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار عمان -

الأردن دار الجيل، بيروت - لبنان 1989: 280/1.

(6)ابن هشام، مغني اللبيب، 340/2

يُحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه ⁽¹⁾ ويذهب إلى أن ما احتجّ به النحاة من القرآن الكريم، هو من باب حذف المضاف لا غير "وأما أنفعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير" ⁽²⁾.

2.الرأي الثاني؛ وهو رأي سيوييه والأخفش وأبي عبيدة وغيره م، وهو رأي جمهور النحاة من بصريين وكوفيين، فهم يجيزون الجر على الجوار مطلقاً، حيث يرونه وجهاً في العربية وإن خالف الأصل في متابعة التابع للمتبوع، وقد أجازوه في باب النعت والعطف، وبندرة في باب التوكيد وشرطهم في ذلك أن يؤمن اللبس ⁽³⁾، قال سيوييه "ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام (هذا جُرح صب خرب)، فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس، لأنّ الخرب نعت الجُرح والجُرح رفع، ولكن بعض العرب يجره ⁽⁴⁾.

3. الرأي الثالث، وهو رأي الزمخشري وأبي حيان، وابن هشام والسمين الحلبي، وهم يجيزون الجر على الجوار إلا أنهم قصروه على باب النعت، ولا يجيزونه في باب العطف وبخاصة عطف النسق ⁽⁵⁾.

ونجد أن الطبراني يوافق الرأي الثاني، فهو يُجيز الجر على الجوار مطلقاً ⁽⁶⁾.

نداء النكرة الموصولة بالصفة لا يجوز فيها إلا النصب

ذهب الطبراني إلى أن النكرة الموصولة بالصفة لا يجوز فيها إلا النصب، واعتمد في رأيه ذلك على السماع، فاحتجّ بقول العرب : "يا رجلاً كريماً أقبل" فيقول:

(1) ابن جني، الخصائص: 217/1.

(2) ابن جني، الخصائص: 217/1.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب: 340/2.

(4) سيوييه، الكتاب: 436/1.

(5) ينظر السمين، الدر المصون: 257/1 و 333، 494، 496/2، 141/3، 277/4، 259 و 221/6، 194.

(6) الطبراني، التفسير: 362/2 و 119/6 و 120، 188.

"والعربُ إذا دَعَتْ نَكَرَتْهُ وَصَوْلَةٌ بِشَيْءٍ آثَرَتْ النُّصْبَ" (1)، ويُعزز ذلك بقول الأحوص (2):

[الكامل]

يا دارُ حَسَرَّها البلى تَحَسِيرًا وَسَقَتْ عليها الريحُ بعدك مورا
ومنه قوله تعالى: يا حَسْرَةً على العباد (3)، فحسرةٌ منصوب لأنه نداء نكرة لا يجوز فيه إلا النصب عند البصريين (4).

ويرى الخليل أن نصب المنادى النكرة قياسٌ على المنادى المضاف، والعلة في ذلك الطول، فلما طال المنادى المضاف نُصب، وعندما لحق التثوين النكرة طالت وجُعِلت بمنزلة المضاف فنُصبت، قال الخليل رحمه الله: "إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف، فهذه منصوبة؛ لأنّ التثوين لحقها فطالت، فجُعِلت بمنزلة المضاف لما طال نُصِبَ ورُدَّ إلى الأصل، كما فعل ذلك بقَبْلُ وبعْدُ" (5).

ويتضح مما سبق أنّ الخليل جعل المنادى بمنزلة قبل وبعد، فالمنادى المفرد في "موضع نصب كما أنّ قبلُ وبعْدُ قد يكونان في موضع نصب وجر ولفظهما مرفوع، فإذا أضفتها رددتهما إلى الأصل وكذلك نداء النكرة لما لحقها التثوين وطالت، فصارت بمنزلة المضاف" (6) وهذا الكلام على النكرة موصوفة أو غير موصوفة.

وقد فصل الفراء الحديث في هذه المسألة، فأوجب النصب إذا كان العائد فيها ضمير غيبة، نحو يا رجلاً ضرب زيداً، والرفع إذا كان ضمير خطاب نحو: يا رجلُ ضربتَ زيداً (7).

(1) الطبراني، التفسير: 279/5 وانظر: الفراء، معاني القرآن: 375/2

(2) الأحوص، الديوان، تحقيق وشرح: سعدي ضناوي، دار صادر، بيروت، ط، 1998م: 104

(3) يس: (30)

(4) النحاس، إعراب النحاس: 264/3

(5) سيبويه، الكتاب: 199/2.

(6) سيبويه، المصدر نفسه: 199/2.

(7) السيوطي، الهمع: 29/2، 30

ويبدو أن علة النصب التي ذهب إليها الطبراني هي العلة نفسها التي ذهب إليها الخليل وهي علة الطول، فلما وصفت النكرة طالت فاستوجبت النصب. وبهذا، فقد اعتدّ الطبراني بالسماع أصلاً من الأصول النحويّة، وما تلك الأمثلة إلا نماذج مما ورد في كتابه لا على سبيل الحصر، أردتُ ذكرها لتوضيح موقفه من السماع ومصادره المختلفة.

2. 4. القياس:

حَرَصَ النحاةُ كما أسلفنا سابقاً - أشدَّ الحرص على السماع من أهل اللغة في بناوالمفك النحوية وغيرها ولاسيما أن السماع كان هو الطريق الوحيد لمعرفة اللغة؛ فهو أصلٌ من أصولها ودليلٌ من أدلتها، ورأى النحاة بعد ذلك ضرورة ترتيب ما انتهوا إليه من المادة اللغوية المسموعة عن العرب وتنسيقه من خلال ربط الشواهد المتشابهة مع بعضها والوصول إلى قواعد عامة تجمع هذه الشواهد المتشابهة وقياس بعضها على بعض، من أجل استنباط القواعد النحوية والصرفية، فاعتمدوا القياس الأصل الثاني من الأصول النحوية في بناء قواعدهم وإثباتها حتى قيل عنه: "هو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه"⁽¹⁾.

فهو أساس النحو ولولا هُ لَجَمَدَتِ اللُّغَةُ، واقتصرت على المسموع الذي لا يلبي احتياجات الإنسان، كما أنه "من غير المعقول أن يكون كلامنا كله بمفرداته وتراكيبه وارداً عن العرب لئلا يلجأ الإنسان إلى الصوغ القياسي إذ إن الحاجة ماسة إلى استعمال صيغ جديدة لم يعرفها من قبل، وإلى استخدام جمل جديدة لم يسمع بها من قبل وهذه الصيغ والجمل لا تأتي كيفما اتفق، بل تأتي مقيسة على ما اختزنه المتكلم في ذاكرته من نظم البيئة اللغوية في صيغها وجملها"⁽³⁾.

(1) السيوطي، الاقتراح: 59.

(2) الأفغاني، أصول النحو: 79.

(3) عيد، أصول النحو: 107-107.

لذلك قيل قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب⁽¹⁾. فالكلام المسموع الذي نُقل عن العرب في فترة الاحتجاج لا يلبي كل حاجات الإنسان، لأننا لم نسمع كل الصيغ التي نستعملها، وإنما قسناها على صيغ نُقلت عن العرب، يقول السيوطي: "فلو لم يجز القياس، واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لَبَقِيَ كثيرٌ من المعاني لا يُمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك مُنافٍ لحكم الوضع، فوجب أن يوضع وضعاً قياساً عقلياً لا نقلياً"⁽²⁾، فالعرب إذا قالت مثلاً "كُتِبَ زيدٌ"، "فإنه يجوز أن يُسندَ هذا الفعل إلى كل اسم يَصحُّ منه الكتابة نحو "عمرو" و"بشر" و"أزدشير" إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال"⁽³⁾.

2. 4. 1 مفهومه:-

القياس لغةً تقديرُ الشيء بالشيء⁽⁴⁾، وقاس الشيءَ يقيسه قَيْساً وقياساً واقتاسه وقيسه إذا قدره على مثاله⁽⁵⁾، وقاس الشيءَ يقيسه قِيَّاساً؛ أي قَدَرَهُ، والمقياس المقدار⁽⁶⁾.

أما في الاصطلاح، فله حدودٌ كثيرة؛ لا تخرجُ به عن معناه اللغوي، فهو عبارة عن: ردُّ الشيء إلى نظيره⁽⁷⁾، وهو "الجمع بين أولٍ وثانٍ يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول"⁽⁸⁾.

(1) ابن جني، الخصائص: 153/1، 356، 357، 358، 365، 367.

(2) السيوطي، الاقتراح: 60.

(3) السيوطي، المصدر نفسه: 60.

(4) ابن فارس، مقاييس اللغة، (قوس): 40/5.

(5) ابن منظور، لسان العرب، (قيس): 187/6.

(6) الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: محمود محمد

الطناحي، دار الجيل، مطبعة حكومة الكويت 1976م، (قيس): 416/16-417.

(7) الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط2، 1992م، دار الكتاب

العربي - بيروت: 195.

(8) الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى، رسالتان في اللغة، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار

الفكر، عمان-الأردن 1984م: 66.

ويُعرّف بعض الذّحويين القياس: بأنّه حملٌ غير المنقول على المنقول إذا كُلف في معناه (1)، لذلك قيل عنه: "إنّما النحو قياسٌ يُنبَع" (2) فهو علمٌ بالمقاييس الملتبطة من استقراء كلام العرب (3)، أو هو التلازم بين أمرين يستدعي أحدهما الآخر على وجه الضرورة أو ما يشبه الضرورة أو ما يقابلها (4).

ويقول فيه ابن الأنباري: "هو أيضاً في عُرْف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل" (5)، وقيل هو "حملُ فرعٍ على أصلٍ لعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع" (6).

وعرّفه الأنباري بأنه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كلّ مكان، وإن لم يكن كلّ ذلك منقولاً عنهم، وإنّما لمّا كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب (7).

وعليه فالقياس له أربعة أركان أساسية هي: الأصل (المقيس عليه)، والفرع (المقيس)، والحكم، والعلّة (السبب) (8).

ويُعدّ القياس أصلاً من أصول النحو العربي، لذا اهتم به النحاة واللغويون اهتماماً واضحاً منذ نشأة الدرس النحوي؛ لأنّه الأساس الذي يُبنى عليه استتباط

(1) السيوطي، الاقتراح: 89.

(2) وذلك من أقوال الكسائي الكوفي، إلياس، منى، القياس في النحو ومعه تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، دار الشروق، عمان، ط1، 1985م: 9.

(3) لسيوطي، الاقتراح: 89.

(4) إلياس، القياس في النحو: 77.

(5) ابن الأنباري، لمع الأدلة: 93.

(6) ابن الأنباري، المصدر نفسه: 93.

(7) الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب: 45-46.

(8) السيوطي، الاقتراح: 39، والزبيدي، القياس في النحو نشأته وتطوره: 20.

الأحكام النحوية، وقد ذكر ابن سلام الجمحي ما نصه : "وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود"⁽¹⁾.

أمّا عن هدف نشأة القياس، فقد جاء تسهياً على متعلمي العربية، لأن الإحاطة بكل ما نطقت به العرب أمرٌ غير ممكن، لذلك هدف البصريون إلى عصمة اللسان من الخطأ وتيسير العربية على مَنْ يتعلّمها من الأعاجم، فتحروا ما نقلوا عن العرب واستقروا أحواله، فلقوا أحكامهم على الشائع من طرائف كلام العرب، فإذا عرضت لهم أقوالٌ صحيحة، لا تتماشى والأحكام التي أطلقوها، سلخوا بها إحدى طريقتين:-

إما أن يتأولوها حتى تنطبق عليها القاعدة، وإما أن يهملوا أمرها لقلتها فيحفظونها ولا يقيّدوا عليها، جاعليها من الصنف الذي سموه مطرداً في السماع شاذاً في القياس كاستحوذ واستصوب والقياس الإعلال استحاذ واستصاب⁽²⁾.

أمّا الكوفيون فقد توسعوا فيما يمكن أن يُقاس عليه، كي لا يهدروا نصاً عدّوه فصيحاً⁽³⁾؛ وقد جعل ابن جني الكلام على ضرب: مطرد في القياس والاستعمال معاً، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، وشاذ في القياس والاستعمال معاً⁽⁴⁾.

ونجد من اللغويين المحدثين من سار على خطى الكوفيين في التوسع فيما يمكن أن يُقاس عليه، لأنّ النصّ الموثوق به يمكن أن يُقدّم للغّة ولأبنائها كثيراً من التساهل والحرية في بناء التراكيب النحوية عند الحاجة إلى استعمالها دون التضيق عليهم، ولاسيما أن بعض هذه النصوص هي من أشد النصوص توثيقاً كالقرآن وقرآته...

(1) الجُمحي، ابن سلام (ت231هـ)، طبقات فحول الشعراء، دار المعارف- مصر 1952م:

.12/1

(2) الأفغاني، أصول النحو: 205.

(3) حسان، تمام، 1982م، الأصول دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب: 39.

(4) ابن جني، الخصائص: 138/1-141.

ومن هؤلاء اللغويين إبراهيم السامرائي؛ إذ اتبَع الكوفيين في مسألة القياس، والانتقد بكل ما روي عن العرب، فيأخذ بالشواهد النادرة وإن خالفت قواعد النحاة، فيقول: "إن هذه الأصول التي وقفتُ عليها تُظهر أن ما ذهبوا إليه من التضييق على استيعابهم لا يُعطينا صورة شاملة للعربية التاريخية، إذ ليس ما صنعوه من قواعد مشتملاً على هذه المادة الواسعة من الرؤية التاريخية"⁽¹⁾.

ويعلل إبراهيم أنيس ظهور فكرة القياس إلى الرغبة في التوسع اللغوي والحرص على اطراد الظاهرة اللغوية، فيقول: "إنَّ القياس ليس إلا استنباط مجهول من معلوم، ومقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال رغبة في التوسع اللغوي وحرصاً على اطراد الظاهرة اللغوية"⁽²⁾.

وخلاصة القول، لا مجال لإنكار القياس بأي شكلٍ من الأشكال؛ لأنَّ النحاة لو اعتمدوا على السماع لَجَمَدت اللغة، واقتصرت على المسموع، ولأننا لم نسمع جميع مفردات اللغة ومشتقاتها وأبنياتها، وقد ردَّ الأنباري على من أنكر القياس بقوله: "اعلم أنَّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأنَّ النحو كُلُّه قياس، ولهذا قيل في حَدِّه: "النحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة في استقراء كلام العرب، فمن أنكرَ القياس فقد أنكرَ النحو، ولا نَعْلَمُ أحداً من العلماء أنكره، لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة"⁽³⁾.

2. 4. 2 القياس عند الطبراني

لقد سلك الطبراني مسلك غيره من النحاة، إذ اعتدَّ بالقياس واتخذ منه دليلاً يدعم به بعضاً من آرائه، واتخذها وسيلة يستندُ إليها في مناقشاته النحوية ويبني عليها أحكامه، ومما يدلُّ على ذلك تلك الإيماءات والإشارات الكثيرة التي ترد في ثنايا كتابته، ومنها قوله في جواز مجيء (غَيْرٍ) حالاً: "وإذا رأيتَ (غَيْرٍ) لا يقع في

(1) السامرائي، إبراهيم، من سعة العربية، ط1، دار الجيل - بيروت 1994م:

(2) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1975م: 8.

(3) الأنباري، لمع الأدلة: 95.

موضعها (إلا) في حال، وإذا يقع في موضعها (إلا) فهي استثناء، فقـس على هذا⁽¹⁾.

وهذا القياس ينقسم بشكل عام إلى نوعين بطبيعة الحال:
القياس على المسموع من كلام العرب والقياس النحوي

2. 4. 1 القياس على المسموع من الكلام العربي:-

ومن المسائل التي بنى فيها قواعده النحويّة على القياس على المسموع من الكلام العربي ما يلي:-

1- جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

ذهب الطبراني إلى أن إعراب "بعوضة" في قوله تعالى: "مثلاً ما بعوضة"⁽²⁾، نصب على معنى ما بين بعوضة إلى ما فوقها، فإذا ألقى (بين) و(إلى) نصب⁽³⁾، فهو بذلك يؤكد جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فكان نصب (بعوضة) على إسقاط الخافض، فأصله (ما بين بعوضة) فلما ألقى (بين) أعربت (بعوضة) بإعرابها.

وقد قاس الطبراني هذه المسألة على نحو ما جاء في كلام العرب: (هي أحسن الناس ما قرنا)⁽⁴⁾.

فالشاهد فيه (ما قرنا)، وأصله (ما بين قرناً)، فحذف بين وأقام قرناً مقامها، ومثله (ما بعوضة فما فوقها).

(1) الطبراني، التفسير: 286/1.

(2) البقرة: 26.

(3) الطبراني: 144/1.

(4) والشاهد جزء من بيت شعر:

يا أحسنَ الناسِ ما قرناً فقدماً ولا حبالَ محبِّ واصلِ تصلِ

انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 181/1.

2- حذف حرف الجر ونصب المجرور مفعولاً:

فقد قاس الطبراني هذه المسألة فيملاء في قوله تعالى : "ولا تَعَزِّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ"⁽¹⁾، فحذف حرف الجر (على) ونصب المجرور (عُقْدَةَ) على أنه مفعول به، والتقدير (على عقدة النكاح) كما في قول العرب : "ضُرِبَتْهُ الظُّهْرَ والبَطْنَ"؛ أي على الظهر والبطن⁽²⁾.

ومثله في الآية الكريمة (تَعَزَّمُوا)، لأن (عَزَمَ) في الأصل مفعولٌ لازم؛ والأصل أن يتعدى بحرفٍ من حروف الجر، فقد قاس الطبراني حذف حرف الجر ونصب المجرور مفعولاً على الاستعمال اللغوي الوارد في السياق القرآني والمسموع من كلام العرب، كما ذكرنا سابقاً، فإذا حُذِفَ حرف الجر نُصِبَ ما بعده⁽³⁾. نحو قوله تعالى: "فَاسْتَبِقُوا الخَيْرَاتِ"⁽⁴⁾، وتقديره فاستبقوا إلى الخيرات، فحذف الخافض⁽⁵⁾.

وقد استدلل الطبراني على حذف الخافض، بما جاء في قول الشاعر⁽⁶⁾:

ثَنَائِي عَلَيْكُمْ يَا آلَ حَرْبٍ وَمَنْ يَمِلُ سِوَاكُمْ فَإِنِّي مُهْتَدٍ غَيْرُ قَائِلٍ

والتقدير: ومن يميل إلى سواكم

وهو كثيراً ما يرد في الشعر العربي، ومن ذلك قول عامر بن الطفيل⁽⁷⁾:

فَلأَبْغَيْنَكُمْ قَنًا وَعُورَاضًا ولأَقْبَلَنَّ الخَيْلَ لَابَةً ضَرْغَدٍ

(1) البقرة: 235.

(2) الطبراني، التفسير: 249/1.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون: 581/1.

(4) البقرة: 148.

(5) الطبراني، التفسير: 264/1.

(6) البيت للراعي النميري، عبيد بن حُصَيْن (90هـ)، الديوان جمعه وحققه واينهرت فايبرت - بيروت، 1980م: 210.

(7) وفي الديوان: فَلأَبْغَيْنَكُمْ المَلا وَعُورَاضًا ولأُورِدَنَّ الخَيْلَ لَابَةً ضَرْغَدٍ

ابن طفيل، عامر، الديوان، دار بيروت - لبنان 1982م: 55، وانظر: البغدادي، خزنة الأدب:

470/1، وسيبويه، الكتاب: 163/1.

والشاهد فيه نصب "قنا وعوارض"، لأن قنا وعوارض مكانان مختصان لا يُنصبان نصب الظرف؛ وإنما يريد بقناً وعوارض، ولكن الشاعر شبهه بدخلت البيت، وقلب زيد الظهر والبطن⁽¹⁾.

3- مجيء الحال معرفة

ذهب الطبراني إلى أن "ظالمي" في قوله تعالى: "إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم"⁽²⁾، نُصبت على الحال بمعنى توفاهم الملائكة في حال ظلمهم لأنفسهم بالشرك والنفاق⁽³⁾. والأصل فيها (ظالمين) إلا أنه حذف النون للتخفيف، وبهذا تكون في معنى النكرة، وإن أُضيف إلى المعرفة، وقد قاس الطبراني ذلك على ما جاء في قوله تعالى: "هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ"⁽⁴⁾ فقوله (هَدْيًا) منصوب على الحال، أي يحكمان بقدر أن يهدي، وقوله تعالى: "بَالِغَ الْكَعْبَةِ" لفظه لفظ المعرفة ومعناه النكرة، كأنه قال: بالغاً الكعبة: إلا أن التتوين حُذف استخفافاً.

4- مجيء (غير) حالاً

من المعروف أن الأصل في غير أن يُوصف بها، وذلك لما فيها من معنى اسم الفاعل؛ ألا ترى أن قولك زيدٌ غير عمرو "معناه: مغاير لـ"عمرو"، والموصوف بها إما أن يكون نكرة محصنة نحو: "صَالِحًا غَيْرَ لَلِّي كُنَّا نَعْمَلُ"⁽⁵⁾، و "غير" وصف (صالحاً)، ولا أثر لإضافتها إلى الموصول؛ لأنها لا تتعرف بالإضافة، أو يُوصف بها معرفة لفظاً كالنكرة معنى نحو "صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ"⁽⁶⁾، على القول بأن "المَغْضُوبِ" صفة لـ "الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ"، فإن موصوفها "الَّذِينَ"، وهم جنس مبهم لا قوم بأعيانهم⁽⁷⁾.

(1) سيبويه، الكتاب: 163/1.

(2) النساء: 97.

(3) الطبراني، التفسير: 248/2.

(4) المائدة: 95.

(5) فاطر: 37.

(6) الفاتحة: 7.

(7) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 177/1، والأزهري، شرح التصريح: 556/1.

إلا أن الطبراني يجوز مجيء "غير" حالاً في قوله : "لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ"⁽¹⁾، فيقول: "ومن قرأ "غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ" بالنصب⁽²⁾؛ فهو نصب على الاستثناء.. ويجوز أن يكون على الحال؛ أي لا يستوي القاعدون في حال صحتهم والمجاهدون"⁽³⁾ ونهت إلى أن قوله تعالى: "غَيْرَ مُضَارٍّ تُصَبَّ عَلَى الْحَالِ، أي يوصي بها الميت غير مُضَارٍّ في حال وصيته بأن يزيد على الثلث،"⁽⁵⁾ وقد قاس ذلك على ما جاء في كلام العرب قولهم : "جاءني يزيد غير مريض، أي صحيحاً"⁽⁶⁾، وهذا ما ذهب إليه ابن زنجلة في توجيه هذه القراءة⁽⁷⁾.

5- مجيء المصدر المنكر حالاً

ذهب الطبراني إلى أن انتصاب (طَوْعاً) و (كَرْهاً) في قوله تعالى : "أفغير دين الله يبغون وله أسلم من في السموات والأرض طَوْعاً وَكَرْهاً وإليه يرجعون"⁽⁸⁾، على أنهما مصدران وُضعا موضع الحال⁽⁹⁾. وقفس ذلك على ما سُمع من قول العرب :

(1) النساء: 95.

(2) قراءة الكسائي ونافع وابن عامر، مكي القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (437هـ) الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة: 396/1.

(3) الطبراني، التفسير: 284/2.

(4) النساء: 12.

(5) الطبراني، التفسير: 203/2.

(6) الطبراني، التفسير: 284/2.

(7) ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، 1973م، 211.

(8) آل عمران: 83.

(9) الطبراني، التفسير: 83/2 وانظر أبو حيان، البحر المحيط: 378/2، صافي، محمود، الجدول في إعراب القرآن: 108/2.

جئْتُ رَكُضًا وَعَدُوًّا أَيُّ رَاكِضًا وَمَاشِيًا بُسْرَعَةً، كَأَنَّهُ قَالَ وَلَهُ أَسْلَمٌ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ طَائِعِينَ كَارِهِينَ" (1).

وعلى هذا فهو يسعى إلى تأصيل قاعدة مفادها أن المصدر المنكر يأتي حالاً
وذلك في مواضع عديدة من تفسيره سواء بالتلميح نحو ما جاء من كلامه في قوله
تعالى: "ادعوه خوفاً وطمعاً" (2) أي ولعبدوه خائفين من عذابه (3)، أو التصريح كما
جاء في حديثه حول قوله تعالى: "ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ" (4)، وهدى
نُصِبَ عَلَى الْحَالِ (5). وإن كان الأصل أن لا تقع المصادر أحوالاً، لأن النحاة
اشتراطوا أن تكون الحال نفس صاحبها في المعنى . ويتحقق ذلك عندهم إذا كانت
الحال وصفاً مشتقاً. إلا أن هذه الظاهرة شائعة في القرآن الكريم واللغة العربية، فقد
جاءت بكثرة والكثرة دليل القوة، وقد أجاز سيبويه وجمهور البصريين مجيء
المصادر حالاً قياساً على ورو دها أخباراً ونعتاً على أنها حال مؤولة بمشتق، فقال
تحت عنوان: هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب
لأنه موقع فيه الأمر.

"وَذَلِكَ قَوْلُكَ لِقَاتِهِ صَبْرًا، وَلِقَاتِهِ فُجَاءَةً وَمَفَاجَأَةً، وَكَفَاحًا وَمَكَافَحَةً، وَلِقَاتِهِ عَيَانًا،
وَكَلِمَتُهُ مُشَافَهَةً، وَأَتَيْتُهُ رَكُضًا وَعَدُوًّا وَمَشِيًّا، وَأَخَذْتُ ذَلِكَ عَنْهُ سَمْعًا وَسَمَاعًا ...
لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً" (6).

وقد تبعه في ذلك الزمخشري إذ يقول: "وكذلك لِقَاتِهِ صَبْرًا، وَلِقَاتِهِ فُجَاءَةً،
وَعَيَانًا، وَكَفَاحًا وَكَلِمَتُهُ مُشَافَهَةً وَأَتَيْتُهُ رَكُضًا وَعَدُوًّا وَمَشِيًّا، وَأَخَذْتُ عَنْهُ سَمَاعًا؛ أَيُّ

(1) الطبراني: 83/2.

(2) الأعراف: 56.

(3) الطبراني، التفسير: 151/3.

(4) البقرة: 2.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك: 305/2، وابن هشام، شرح شذور الذهب: 236، ابن عقيل، شرح

ابن عقيل: 632/1.

(6) سيبويه، الكتاب: 307/1.

مصبوراً ومُفاجئاً، ومُعَيناً، وكذلك البواقى⁽¹⁾.

وحجتهم في ذلك أنَّ الخبرَ أخو الحال، ووقع النعتُ مصدرًا منكرًا في نحو "وهذا ماءٌ غورٌ" فلا يُنكر أن يقع المصدر حالاً، وأيضاً المصدر والاسم المشتق يتعارضان فيقع كل واحد منهما موقع صاحبه، فيقع الاسم المشتق مفعولاً مطلقاً في الموضع الذي الأصل فيه أن يقع فيه المصدر حالاً نحو قولهم : "قم قائماً أي قم قياماً، وقالوا : "سرت أشد السير" و "أدبت أكمل التأديب"⁽²⁾.

فالطبراني في ذلك يوافق ما ذهب إليه سيبويه غير أن سيبويه لا يجوز القياس على ما سمع من ذلك، على الرغم من كثرة ما سُمع منه، إذ الحال وصفٌ لصاحبها، وقد تقرّر أن الأصل في الوصف أن يكون مشتقاً، والأصل الذي تقرّر عنده أن ما جاء على خلاف الأصل يُقتصر فيه على ما سُمع منه، وهو القائل : "...وليس كلُّ مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يُوضع هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً. ألا ترى أنه لا يُحسن أتاناً سرعاً ولا أتاناً رُجلاً، كما أنه ليس كل مصدر يُستعمل في باب سقياً وحمداً"⁽³⁾ في حين جَوّز المبرد وابن مالك القياس⁽⁴⁾.

6- جواز عطف الفعل على المصدر

ففي قوله تعالى : "كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ"⁽⁵⁾؛ يرى الطبراني أنه عطف قوله تعالى : ""

-
- (1) الخوارزمي، القاسم بن الحسين، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1990م: 429/1-430.
 - (2) ابن يعيش، شرح المفصل: 59/2.
 - (3) سيبويه، الكتاب: 370/1-371.
 - (4) انظر: الصبان، محمد علي (د.ت)، حاشية الصبان على شرح الأشموني، القاهرة - دار إحياء التراث: 179/1، المبرد، المقتضب: 134/3 و 136، 599/4، ابن مالك، تسهيل الفوائد: 109، الأشموني، 1998م، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له: حسن حمد إسراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط1: 9/2.
 - (5) آل عمران: 86.

وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ عَلَى قَوْلِ "إِيمَانِهِمْ" دُونَ قَوْلِهِ تَعَالَى "كَفَرُوا" عَلَى جَوَازِ عَطْفِ الْفِعْلِ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَقَدْ عَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "وَقَدْ يُعْطَفُ الْفِعْلُ عَلَى الْمَصْدَرِ"⁽¹⁾

فَقَدْ قَاسَ الطَّبْرَانِيُّ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِ الْعَرَبِ: "أَعْجَبَنِي ضَرْبَ زَيْدٍ وَإِنْ غَضِبَ"⁽²⁾، وَتَقْدِيرُ الْآيَةِ: بَعْدَ أَنْ آمَنُوا وَبَعْدَ أَنْ شَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ.

فَالطَّبْرَانِيُّ يُجِيزُ عَطْفَ الْفِعْلِ عَلَى الْاسْمِ مُسْتَدَلًّا بِالْأَدْلَةِ النَّقْلِيَّةِ كَمَا مَرَّ - عَلَى أَنَّ الْعَكْبَرِيَّ يَرَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْاسْمِ عَلَى الْاسْمِ، وَذَلِكَ بِإِضْمَارِ (أَنْ) مَعَ الْفِعْلِ، إِذْ يَقُولُ فِي ذَلِكَ: "إِذَا عَطَفْتَ الْفِعْلَ عَلَى مَصْدَرٍ أَضْمَرْتَ مَعَهُ (أَنْ) وَنَصَبْتَهُ لِيَصِيرَ عَطْفُ اسْمٍ عَلَى اسْمٍ وَبَقِيَّتَ النَّصْبِ لِيُذَلَّ عَلَى الْعَامِلِ الْمُرَادِ..."⁽³⁾

وَيَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرَةِ⁽⁴⁾:

وَلَيْسُ عِبَاءَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبْسِ الشَّفُوفِ

فَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصْبُ (تَقَرُّ) بِإِضْمَارِ (أَنْ)؛ لِأَنَّ (أَنْ) وَمَا بَعْدَهَا اسْمٌ، فَعَطْفُ اسْمًا عَلَى اسْمٍ، وَجَعَلَ الْخَبَرَ عَنْهُمَا وَاحِدًا وَهُوَ (أَحَبُّ) فِي ذَلِكَ يَقُولُ سِدِّي بِيُوِيَه: "لَمَّا لَمْ يَسْتَقِمَّ أَنْ تَحْمَلَ (وَتَقَرُّ)؛ وَهُوَ فِعْلٌ عَلَى لُبْسٍ وَهُوَ اسْمٌ، لَمَّا ضَمَّمْتَهُ إِلَى الْاسْمِ، وَجَعَلْتَ (أَحَبُّ) لِهَمَا وَلَمْ تَرُدَّ قِطْعَهُ، لَمْ يَكُنْ بَدًّا مِنْ إِضْمَارِ إِنْ"⁽⁵⁾.

(1) الطبراني، التفسير: 84/2.

(2) الطبراني، التفسير: 84/2.

(3) العكبري، أبو البقاء عبد الله الحسين (616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق، عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر دمشق - سورية، ط1، 1995م: 42/2.

(4) البيت لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان، انظر: سيبويه الكتاب: 45/3، والمبرد، المقتضب: 27/2، والبغدادي، الخزانة: 593/3، وابن عقيل، شرح ابن عقيل: 358/2، والسيوطي، الهمع: 322/2.

(5) سيبويه، الكتاب: 46/3.

7- جواز تقدم الحال على عاملها المتصرف

ذهب الطبراني إلى أن (خُشَعاً) في قوله تعالى : "خُشَعاً أَبْصَارُهُمْ"⁽¹⁾ نُصِبَتْ على الحال، على جواز تقديم الحال على عاملها المتصرف على أن التقدير فيها "يخرجون من الأجداث خُشَعاً". فيقول: "وذلك دليل على تقدّم الحال على الفعل المتصرف"⁽²⁾.

وقد قاس ذلك على قول العرب : رَاكِبَاءُ زَيْدٌ، وكما يُقَالُ جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً، وهو في ذلك يذهب إلى ما ذهب إليه البصريون⁽³⁾.

8- بدل المطابق التفصيل

ذهب الطبراني إلى أن قراءة من قرأ "فئة"⁽⁴⁾ بِالْخَفْضِ في قوله تعالى : "قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ النَّقَاتِ فِئَةٌ تَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ..."⁽⁵⁾، هي على اعتبارها بدل من فئتين⁽⁶⁾، وهو يقبس ذلك على ما جاء في قول الشاعر⁽⁷⁾:

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَاهَا الدَّهْرُ بِالْحَدَثَانِ
ويذهب سيبويه في الكتاب إلى أن الجر على وجهين : إمّلى أنها صفة و إمّا على البديل⁽⁸⁾.

(1) القمر: 7

(2) الطبراني، التفسير: 154/6

(3) الانباري؛ الإنصاف: 231/1-232

(4) قراء الحسن ومجاهد وحמיד: السمين، الدر المصون: 25/2.

(5) آل عمران: 13

(6) التفسير، الطبراني: 18/2

(7) البيت لكثير عزة: - وعجز البيت في الديوان: ورجل رمى فيها الزمان فشلت، كثير عزة،

1995م، ديوان كثير عزة؛ شرح: قدرى مايو، دار الجيل، بيروت. ط1، 78.

وفي سيبويه، الكتاب: 433/1

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ

(8) سيبويه، الكتاب: 433/1

وفي المسائل السابقة التي تم عرضها دليل واضح على اعتداد الطبراني بالمسموع من الكلام العربي: نظمه ونثره، وقد ذكرت هذه المسائل على سبيل المثال لا الحصر الذي يتنافى وقضية البحث، وهي مدى اعتداده بالقياس، ولعدم الإطالة، إلا أنني حاولت التتويح في الأبواب النحوية وتجنباً للتكرار في بعض هذه المسائل، حيث ذكر عددٌ منها تحت السماع، وانتقل إلى القسم الثاني من القياس، ألا وهو القياس النحوي.

2. 4. 2. 2 القياس النحوي

للقياس أربعة أركان: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلّة جامعة⁽¹⁾.

وإذا ما نظرنا في التفسير الكبير للطبراني، نجده قد بنى قواعد النحوية على القياس سواء أكان من باب حمل الفرع على الأصل، أم حمل الأصل على الفرع، أم النظير على النظير، أم الضدّ على الضدّ، ومن المسائل النحوية التي بنى قواعد النحوية فيها على القياس النحوي ما يلي:-

(دخول الفاء في خبر الموصول)

قاس الطبراني هذه المسألة على اسم الشرط الذي تدخله الفاء في جوابه، كقوله تعالى: "الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ"⁽²⁾، فـ "جعل الخبر بالفاء؛ لأنه في معنى (من)، وجواب (من) بالفاء كأنه قال: مَنْ أَنْفَقَ كَذَا فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ"⁽³⁾.

وقال ابن عطية: "وإنما يوجد الشبه - يعني بين الموصول واسم الشرط - إذا كان الموصول موصولاً بفعل، وإذا لم يدخل على الموصول عامل يُغَيِّرُ معناه"⁽⁴⁾.

(1) السيوطي، الاقتراح: 60

(2) البقرة: 274

(3) الطبراني، التفسير: 493/1

(4) السمين الحلبي، الدر المصون: 659/1

فالطبراني يُجيز دخول الفاء على الخبر، إذا أفاد معنى الجزاء، إذ الأصل ألاّ تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ، ولكنه لما شابه الشرط في إفادة معنى الجزاء استحق نلفه هو يقيس الخبر على الجزاء لعلّة المعنى، ويقول السيوطي في ذلك :
 "لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل أن لا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ، ولكنه لما لحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت وهو الشرط والجزاء" (1). وكذلك ذهب النحاس إلى أنه لا يجوز دخول الفاء في الخبر إلا إذا تضمن معنى الشرط (2)، وهو مذهب الكوفيين.

(عطف الماضي على المستقبل)

يرى الطبراني جو از عطف الماضي على المستقبل في قوله تعالى : "يُودُّ أَحَدَكُمُ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءٌ" (3)، وهو فعلٌ للمستقبل (4).

وقد جاز عطف الماضي على المستقبل، إذ إن (يودُّ) يقتضي أن يكون في خبره (لو) كما في قوله تعالى: "يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ" (5)، وقوله: "وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ" (6)، ويقتضي أن يكون في خبره (إن) كما في هذه الآية، و (لو) تستعمل للماضي، و(إن) للمستقبل، ولما جاز استعمال (لو) مكان (إن) و(إن) مكان (لو)، ويقام أحدهما مقام الآخر، فيقول الإنسانُ : "أَنْتَلَمَّى لَوْ كَانَ لِي وَلَدٌ، ويقول : أتمنى إن كان لي ولد، فإذا كان معنى التمني قد يقع على الماضي، صح عطف الماضي عليه (7).

(1) السيوطي، الهمع: 133/1

(2) النحاس؛ إعراب القرآن: 133/1

(3) البقرة: 266

(4) الطبراني، التفسير: 481/1

(5) البقرة: 96

(6) النساء: 89

(7) الطبراني، التفسير: 481/1

في حين ذهب النحاس إلى أنه يجوز عطف الماضي على المستقبلي بل في هذه الآية من وجهين، إحداهما : على تقدير قد وقد أصابه الكبر " و الآخر حملاً على المعنى، لأنَّ المعنى أيودُّ أحدٌ لو كانت له جنة، فعلى هذا وأصابه الكبر⁽¹⁾. ويلتقي معه في هذا- الأزهري، إذ يرى جواز عطف الفعل على الفعل شرط اتحاد زمانيهما في المضي والاستقبال سواء اتحد نوعاهما في الفعلية، كأن يكونا مضارعين أو ماضيين أم اختلفا نوعاً، فيعطف الماضي على المضارع و عكسه نحو قوله: "يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ"⁽²⁾، ف"أورد" معطوف على "يَقْدُمُ"، إلا أنَّ زمانهما المستقبل⁽³⁾.

(بناء المضاف إلى ياء المتكلم على الفتح في المنادى المضاف)

ذهب الطبراني في توجيهه لقراءة من قرأ "يا ابنَ أمِّ"⁽⁴⁾ بفتح الميم، أنه بنى المناد على الفتح قياساً على العدد المركب، لعل الشبه إذ يقول : "من قرأ بفتح الميم جعله بمنزلة اسم واحد يصل الثاني بالأول مثل خمس عشرة..."⁽⁵⁾. وهو ما ذهب إليه سيبويه، إلا أنه أضاف إلى علة الشبه علة كثرة الاستعمال، فيقول تجانب (ما تضيف إليه ويكون مضافاً إليك قبل المضاف إليه)، "وقالوا: يا مَّ وإيلَ ابنَ عمِّ؛ فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد، لأنَّ هذا أكثرُ في كلامهم من يا ابنَ أبي ويا غلامَ غلامي . وقد قالوا أيضاً : يا ابنَ أمِّ ويا ابنَ عمِّ، كأنهم جعلوا الأوَّل والآخر اسماً، ثم أضافوا إلى الياء، كقولك يا أحدَ عشرَ أ قبلوا وإن شئتَ قلت : حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم"⁽⁶⁾.

(1) انظر: النحاس، إعراب القرآن: 130/1

(2) هود: 98

(3) الأزهري، التصريح: 184/2

(4) وهي قراءة الجمهور، وقرأ الأخوان وأبو بكر هنا في الأعراف بالفتح، الأعراف: 150، وفي طه: 94 بالكسر، السمين، الدر المصون: 347/3.

(5) الطبراني، التفسير: 258/4

(6) سيبويه، الكتاب: 214/2

وقد استدل سيبويه على ذلك بالنقل، نحو ما جاء في قول (أبي النجم) (1):

يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعي

[الرجز]

وقد عدّ ذلك كله من باب القياس.

أما السيوطي فيرى أن حذف الياء هنا لكثرة استعمالها في النداء، وكسر الميم دلالة على اللمحوظة، وفتحها دلالة على الألف المنقلبة عن الياء الـ مقدر فتح ما قبلها لا تركيباً خلافاً إلى ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه في قولهم: إنه مركّب مبني كأحد عشر (2). وتبعه الزجاجي في هذا الرأي (3).

توكيد الفعل المضارع بالنون بعد (لا) النافية

يرى الطبراني جواز توكيد الفعل المضارع بالنون الثقيلة والخفيفة بعد (لا) النافية حملاً لها في اللفظ على (لا) الناهية. ومن ذلك قوله تعالى: "وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً" (4)، فيقول في ذلك: "فإذا أثبت النون الخفيفة والثقيلة كان آكد للكلام" (5)، فأكد "تُصِيبَنَّ" بعد (لا) النافية تشبيهاً لها بالناهيّة صورة، وجملة "لا تُصِيبَنَّ" خبره في موضع الصفة لـ "فتنة" فتكون الإصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين" (6)، ومنه قوله تعالى: "ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده" (7) فهذا محمول في اللفظ على نحو: "وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا" (8) لعله الشبه،

(1) اسمه الفضل بن قدامه انظر: سيبويه، الكتاب: 214/2، وابن منظور، لسان العرب مادة (عم):

424/12

(2) السيوطي، الهمع: 439/2

(3) انظر: الزجاجي، الجمل: 162، ابن منظور، لسان العرب: 137/3 والأزهري، شرح

التصريح: 237/2

(4) الأنفال: 25

(5) الطبراني، التفسير: 251/3

(6) الأزهري، التصريح: 303/1

(7) النمل: 18

(8) إبراهيم: 42

وقد ناقش ابن هشام هذه المسألة في المُغني تحت عنوان (وهو ما أُعطي حكم الشيء المشبّه له في لفظه دون معناه) (1).

وقد ذهب ابن عقيل في شرحه إلى أنه يقل دخول النون بعد (ما) الزائدة و(لا) النافية، كقوله تعالى: " وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا"، وذلك التوكيد عند سيبويه مما لا يجوز إلا للضرورة (2).

والأمثلة بخصوص القياس بنوعيه كثيرة، أردت إيراد بعضها فقط، لبيان اعتداد الطبراني بالأصل الثاني من الأصول النحويّة وهو القياس وإثبات الكثير من قواعده عليه.

2. 5. الإجماع

2. 5. 1. مفهومه

الإجماع لغة: الجمع؛ أن تجمع شيئاً إلى شيء . والإجماع: أن تجمع الشيء المتفرّق جمعاً. قال الفراء: الإجماعُ الإعدادُ والعزيمة على الأمر (3). وهو ضم الشيء بتقريب بعضه من بعض، ويُقالُ جمعته فاجتمع (4). والإجماع، أي إجماع الأمة (اتفاق)، يُقال: هذا أمرٌ مُجمعٌ عليه -أي مُتَّفَقٌ عليه (5)، وأجمع القومُ: اتفقوا، أي: اتفاقُ الخاصّةِ أو العامةِ على أمرٍ من الأمور، وعُدَّ ذلك دليلاً على صحته (6). وقد استمدّ النحاة مفهومَ الإجماعِ من الفقهاء؛ إذ تأثرت جميعُ الأصولِ النحويةِ بالأصولِ الفقهيّةِ، فالإجماعُ في اصطلاحِ الأصوليين يُطلق على اتفاقِ المجتهدين من

(1) ابن هشام، مغني اللبيب: 335/2

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 309/2

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة (جمع): 58/8.

(4) الأصفهاني، الرّاعب (1992م)، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي،

دمشق - دار القلم، بيروت - الدّار الشاميّة، ط1: 201.

(5) الزبيدي، تاج العروس، مادة (جمع): 463/2.

(6) مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية - جمهورية مصر العربية:

134/1 و135.

أمّة محمد عليه الصلاة والسلام - في عصرٍ على أمرٍ ديني، والعزمُ التامُ على أمرٍ من جماعة أهل الحلِّ والعقد⁽¹⁾؛ والمُرَادُ بالإجماعِ عند علماء العربية: "إجماعُ أهلِ البلدين: البصرة والكوفة"⁽²⁾، فهو اتفاقٌ بين المجتهدين كما هو اتفاق بين نحاة البصرة والكوفة.

ويُعدُّ الإجماعُ أصْلَهُنَّ أصولِ النحو العربي يُعْتَدُّ به في بناءِ القواعدِ النحويةِ وإثباتها، ولكنه لم ينلُ المكانةَ ظلُّوهُ التي نالها كلُّ من القياس والسماع، لِما لهما من أهميّة كبيرة لا يمكنُ الاستغناءُ عنه، وقد اعتمد عليها جميعُ النحاة تقريباً؛ أمّا الإجماع، فقد أهمله قليلٌ من النحاة مثل الأنباري في لمع الأدلّة، فلم يُعَدِّه دليلاً من أدلّة النحو؛ وإن كان يعترفُ به في الفقه، فتراه يردُّ كثيراً (الإجماعُ حجةٌ قاطعةٌ في حديثه عمّا يتصل بأحكام الفقه)⁽³⁾ إذ يقول في إحدى عباراته: "والذي يدلُّ على قبولِ نقلهم، أنّ الأُمَّةَ أجمعتْ على قبولِ صحيحِ مسلم والبخاري"⁽⁴⁾. فلم يُفردْ له باباً مُلْعِكاً للقياس والسماع والاستصحاب، غير أنّهُ تحدّثَ عن الإجماعِ النحوي في معرض حديثه عن الخلاف البصري الكوفي في الإنصاف في عددٍ من المسائل.

وتُفسرُ عفاف حسانين إهمالَهُ الإجماع بقولها: "ونلاحظُ ممّا نقلناه عن الإجماع أنه يمكن أن يُقالَ بلَّهُ ليس قائماً برأسه، يقفُ إلى جانب النقل والقياس، ولكنه يُساق كمقدمة لدليل قياسي، إذ غالباً ما يترتّبُ على الإجماعِ حكمٌ أو رأيٌ ما قياس غيرهِ عليه، وهذا مُطردٌ في مواضع كثيرة... والدليل على ما نقول؛ أن الأنباري كان يُدرجُ دليل القياس، فيقول بالنقل والقياس، ويدرجُ الإجماعَ تحت دليل القياس، وقد يفسرُ ذلك لطلبِ اعتمده الأنباري؟ ولم يُعَدِّه من أدلّة النحو المعتمدة التي جعلها ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال"⁽⁵⁾.

(1) الجرجاني، التعريفات: 21.

(2) ابن جني، الخصائص: 216/1، السيوطي، الاقتراح: 55.

(3) حسانين، أدلّة النحو: 213.

(4) الأنباري، لمع الأدلّة: 87.

(5) حسانين، في أدلّة النحو: 226.

ونرى ابن جني على خلاف الأنباري، فقد أهمل استصحاب الحال، واهتم بالإجماع، فعقد له في كتابه (الخصائص)، فصلاً خاصاً أسماه (القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة) وتحدث فيه أن الإجماع لا يكون حجة إلا إذا اجتمع فيه شرطان هما: "ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص"⁽¹⁾، وأجاز منه مخالفة الإجماع ما دامت لا تخالف أوائل العلماء، وفي ذلك يقول: "إلا أننا مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدم نظرها، وتتالت أو اخرعلى أوائل، وأعجازاً على كلاكل ... ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره، فإذا هو هذا على هذا المثال، وباشراً بإنعام تصفحه أحناء الحال، أفضى الرأي فيما يريه الله منه غير معازر به، ولا غاض من السلف رحمهم الله في شيء منه. فإنه إذا فعل ذلك سد رأيه، وشيخ خاطره. وكان بالصواب مئنة، ومن التوفيق مظنة"⁽²⁾.

فابن جني يرى جواز مخالفة الإجماع، على أن تكون هذه المخالفة قائمة على فكرة صحيحة، وطول فكرٍ وتقصٍ واجتهاد يُفضي إلى رأي صواب، يبتغي فيه مرضاة الله تعالى، لا أن تكون هذه المخالفة لمجرد نزوة فكر، أو مخالفة رأي. ومن الأمثلة على إجازته مخالفة الإجماع، ما جاء في قوله: "فما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه مبدئي هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أن افي قولهم: هذا جحر ضب خرب. فهيتناوله آخر عن أول، وتال عن ماض على أنه غ لظ من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنده، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه، وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيقاً على ألف موضع وذلكه أنعلى حذف المضاف لا غ ير. فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس، وشاع وقبل"⁽³⁾.

ومن النحاة الذين أجازوا مخالفة الإجماع -كذلك-، ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة)، إذ يقول: "فإن قيل فقد أجمع النحويون -على بكرة أبيهم-

(1) ابن جني، الخصائص: 216/1.

(2) ابن جني، الخصائص: 216/1.

(3) ابن جني، الخصائص: 217/1.

على القول بالعوامل ، وإن اختلفوا، فبعضهم يقول العاملُ في كذا كذا، وبعضهم يقول العاملُ فيه ليس كذا، وإنما هو كذا ...، قيل إجماعُ النحويين ليس حجة على من خالفهم⁽¹⁾.

ويتضح مما سبق جواز مخالفة الإجماع، إذا ما توافر دليلٌ، وفي ذلك يقول المازني وإدا قال العالمُ قولاً متقدماً، فللم تعلم الاقتداء به، والانتصار له، والاحتجاج لخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلاً⁽²⁾ إذ ليس بالضرورة أن كلما اتفقَ عليه النحاة - على الرغم من مصداقيته العالية في أغلب الأحيان - أصبح أمراً لا جدال فيه، وإلا تعطلت مسيرة الاجتهاد الذي يفرضه تطورُ الحياة المؤدي إلى تطورِ اللغة الناتجة عن تغييرِ العاداتِ والتقاليدِ للمجتمعاتِ والأمم.

ورأى أغلبُ النحاة أنه لا يجوز مخالفة الإجماع والخروج عليه، وقاموا بردِّ عدمن أحكام النحاة لمخالفتها الإجماع⁽³⁾، واعتبر كثيرُ الإجماع في الأمور اللغوية، فخرقه نوع، وإن تردد بعضهم فيه⁽⁴⁾، ولم يُجز ذلك الأنباري - أي مخالفة الإجماع - في رده على النحاة الذين تفردوا بآراء بنوا عليها أحكاماً مخالفة لما أجمع عليه النحاة، وعدّ المخالفة غير جائزة، ومن الأمثلة التي استدل بها بالإجماع في الرد على المخالفين، رده على الخليل بن أحمد الفراهيدي في ذهابه إلى أن "أيهم" في قولنا: لأضربن أيهم أفضل (مرفوعٌ بالابتداء، وإن "أفضل" خبره، وجعله "أيهم" استفهاماً يحملُه على الحكاية بعد قولٍ مقدّرٍ؛ إذ التقدير عنده في هذا المثال لأضربن الذي يُقال لهم : أيهم أفضل⁽⁵⁾) وفي ذلك يقول ابن الأنباري : "وأما ما ذهب إليه الخليلي من الحكاية فبعيدٌ في اختيار الكلام، وإنما يجوز في الشعر ، ألا

(1) القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط2: 82.

(2) حسانين، في أدلة النحو: 219.

(3) نحلة، في أصول النحو: 7.

(4) الشاوي، ارتقاء السيادة: 56.

(5) انظر: الأنباري، الإنصاف: 710/2.

ترى أنه لو جاز مثل هذا لجاز أن يُقال "اضْرَبُ الْفَاسِقُ الْخَبِيثُ بِالرَّفْعِ؛ أَي : اضْرَبُ الَّذِي يُقَالُ لَهُ الْفَاسِقُ الْخَبِيثُ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ هَذَا لَا يُقَالُ بِالْإِجْمَاعِ"⁽¹⁾.
 وسيبويه - كذلك يرفض مخالفة العرب والنحويين⁽²⁾ يقول في باب (ما يجري عليه صفة ما كان سببه فهُدْمَ ما التبس به أو بـ شيء من سببه كمجرى صفة التي خلصت له) (إِنْ زَعَمَ زَاعِمٌ أَنَّهُ يَقُولُ : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُخَالِطٍ بَدَنَهُ دَاءً) ففُرق بينه وبين مَنْ، قيل له: أَلَسْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الصِّفَةَ إِذَا كَانَتْ لِأَوَّلِ فَالْتَتَوَيْنِ وَغَيْرِ التَتَوَيْنِ سِوَاءً، إِذَا أُرِدَتْ بِإِسْقَاطِ التَتَوَيْنِ مَعْنَى التَتَوَيْنِ، نَحْوَ قَوْلِكَ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَهَزَمَ أَبَاكَ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَلَازِمٍ أَبِيكَ، وَمَلَازِمٌ لِمَنْفَعَتِهِ لَا يَجْدُ بُدًّا مَنْ أَنْ يَقُولُ : (نَعَمٌ) وَإِلَّا خَالَفَ جَمِيعَ الْعَرَبِ وَالنَّحْوِيِّينَ"⁽³⁾.

أما على نطاق المدرسة الواحدة، فيجوز مخالفة الإجماع، وهذا ما أكدته حسانين بقولها: "والخروج على إجماع المدرسة الواحدة على رأي مباح بل هو كثير، يُطالَعْنَا الْأَخْفَشُ أَوْ الْمَبْرَدُ - أَوْ غَيْرَهُمَا فِي بَعْضِ الْأَرَاءِ آخِذًا بِأَرَاءِ الْكُوفَةِ ، هَا نَجِدُ الْفَرَاءَ نَفْسَهُ خَارِجًا عَنِ آرَاءِ الْمَدْرَسَةِ الَّتِي هُوَ إِمَامُهَا، وَهَذَا الْمَوْقِفُ فِي طَبِيعَةِ الْأُمُورِ مُعْتَرَفٌ بِهِ"⁽⁴⁾.

ففي مسألة (هل يجوز تقديم اسم مرفوع أو منصوب في جملة جواب الشرط؟ وما يترتب عليه؟). "ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدّم الاسمُ المرفوعُ في جواب الشرط فإنه لا يجوز فيه الجَزْمُ، ووجبَ الرِّفْعُ، نَحْوَ (إِنْ تَلَّتِي زَيْدٌ يُكْرِمُكَ)، واختلفوا في تقديم المَنصُوبِ في جواب الشرط نحو (إِنْ تَلَّتِي زَيْدًا أُكْرِمُ) فأباه أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، وأجازه أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي"⁽⁵⁾.

وكذلك البصريون، فالأخذ تلاف ضمن رأي المدرسة الواحدة موجود، ففي مسألة (أمل الجزم في جواب الشرط)، "اختلف البصريون، فذهب الأكثرون إلى أن

(1) الأنباري، الإنصاف: 716 /2.

(2) حديثي، الشاهد وأصول النحو: 445.

(3) سيبويه، الكتاب: 19/2.

(4) حسانين، في أدلة النحو: 221.

(5) الأنباري، الإنصاف: 620/2 و621.

العامل فيها حرف الشرط، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف⁽¹⁾.

وخلص القول، إن كثيـراً من النحاة اعتدوا بالإجماع واعتمده لإثبات قواعدهم، على الرغم من أنه أصلٌ مختلفٌ فيه، كسيدويه إمام النحاة⁽²⁾، والأنباري الذي أخذ حجةً في الرد على الكوفيين في الإنصاف⁽³⁾، والسيوطي في الاقتراح⁽⁴⁾.

2. 5. 2 الإجماع عند الطبراني

والطبراني كغيره من النحاة اعتدوا بالإجماع في إثبات قواعده النحوية واللغوية، وإن كانت هذه المسائل بعد ذاتها قليلة مقارنة مع المسائل التي اعتمد فيها على الأصول النحوية الأخرى كالقياس والسماع، إلا أن الإجماع يغلب على تناوله للمسائل الفقهية نحو ما جاء في حديثه عن مسألة الخلع "وهذا ما يُستدلُّ به على أن المختلعة يلحقها الطلاق، لأن عامة الفقهاء اتفقوا تقدير الآية وترتيب أحكامها على ما وصفناه فحصلت التطبيق الثالثة بعد الخلع..."⁽⁵⁾، ومن ذلك قوله: "وأجمع الفقهاء إلا أبا بكر الأصم أن أربعة أشهرٍ عشرًا، عدّة الحرّة دون الأمة، وأن عدّة الأمة تتقضي بشهرين وخمسة أيام"⁽⁶⁾.

وفي رخصة إفتار الصائم يقولون وقال آخرون الإفطار في السفر رخصة من الله عز وجل، والفرض الصوم، فمن صام ففرضه أدى، ومن أفطر فبرخصة الله

(1) الأنباري، الإنصاف: 602 / 2.

(2) سيوييه، الكتاب: 296/1.

(3) الأنباري، الإنصاف: 54/1 و 68 و 592/2.

(4) السيوطي، الاقتراح: 56.

(5) الطبراني، التفسير: 410/1.

(6) الطبراني، التفسير: 425 / 1.

أخذ، ولا قضاء على من صام إذ أقام، وهذا هو الصحيح وعليه عامة الفقهاء...⁽¹⁾، وغيرها من المسائل الفقهية.

ومطتبين لي من خلال بحثي أن الطبراني قليلاً ما يُصرِّح بلفظ الإجماع، وإنما يلجأ إلى استخدام الإشارات الدالة على أصل الإجماع نحو: "وأكثرُ أهلِ اللغةِ على..."⁽²⁾ و "جميع النحويين"⁽³⁾، و "قلل أهل النحو"⁽⁴⁾، وما أشبه ذلك من العبارات المتناثرة في ثنايا كتابه.

ومن المسائل النحويّة التي اعتمدَ فيها على أصل الإجماع ما يلي:

1- إسكان لام الأمر طلباً للخفة

فقد اعتدَّ الطبراني في هذه المسألة بما كان عليه أكثرُ العرب، من إسكان لا م مرالأ إذا سُبقت بحرف عطف، نحو قوله تعالى: "وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ"⁽⁵⁾، إذ إن اللامات المعنوية في الكلم على ثلاثة أقسام: متحرك لا يجوز إسكانه، ومتحرك يجوز إسكانه وساكن يجوز تحريكه⁽⁶⁾، فهو يرى جواز إسكان اللام طلباً للخفة، فيقول: "وإذا كان قبلها (واو) أو (فاء) أو (ثم) فأكثرُ العرب على تسكينها طلباً للخفة، ومنهم من يكسرهما على الأصل"⁽⁷⁾.

2- (إلى) بمعنى (مع)

ذهب الطبراني إلى أن (إلى) تأتي بمعنى (مع) نحو قوله تعالى: "فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ"⁽⁸⁾، أي مع المرافق، مستنداً بذلك إلى رأي العلماء، إذ

(1) الطبراني، التفسير: 310/1.

(2) الطبراني، التفسير: 109/1.

(3) الطبراني، التفسير: 312 / 4.

(4) الطبراني، التفسير: 114/1.

(5) البقر: 282.

(6) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ)، كتاب حروف المعاني، تحقيق:

علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- دار الأمل، ط1، 1984م: 40.

(7) الطبراني، التفسير: 502/1.

(8) المائدة: 6.

قال: "هكذا قال علماؤنا -رحمهم الله- إلا زُفُّ رحمة الله فإنه ذهب إلى ظاهر الآية وقال: "إن حرفَ (إلى) للغاية و الغاية لا تدخل في الحكم -كما في قوله تعالى: "ثُمَّ أْتَمُّوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ"⁽¹⁾⁽²⁾. فالطبراني يميل إلى إجماع العلماء على مجيء (إلى) بمعنى (مع)، وأما عامة العلماء، فقالوا: "إنَّ (إلى) تُذكرُ بمعنى (مع) كما قال تعالى: "وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ"⁽³⁾⁽⁴⁾.

وهو ما تؤكدُه المصنفاتُ في معاني الحروف، فقد ذكر معظمها أن (إلى) تأتي بمعنى (مع)، نحو قوله تعالى: "وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ"؛ أي مع أموالكم، وقوله: "مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ" أي مع الله، معززين ذلك بما ورد من كلام العرب قولهم: "الذودُ إلى الذودِ إبلٌ"، أي مع الذود⁽⁵⁾.

3- وقوع الفعل الماضي حالاً

قيّد الطبراني وقوع الفعل الماضي حالاً في قوله تعالى: "أَوْ جَاءُوكُمْ حَاصِرَاتٍ صُدُورُهُمْ"⁽⁶⁾ بمجيئه بعد (قد) مستندلاً على ذلك بالإجماع، فيقول: "وقال أهل النحو: ومعنى (أو جاءوكم حاصراتٍ صدورهم).. وحاصرت لا يكون حالاً إلا بعد قد"⁽⁷⁾ وهو يقصد بأهل النحو، إجماع نحاة البصرة، فيوافق بذلك ما ذهب إليه البصريون، فقد قيّدوا مجيء الحال من الفعل الماضي بأن يكون معه (قد) أو يكون وصفاً لمحذوف⁽⁸⁾، وسيتم مناقشة هذه المسألة لاحقاً.

4- وقوع (إلا) صفة

ذهب الطبراني إلى جواز مجيء (إلا) صفة كغير مستنداً بذلك إلى إجماع النحاة،

(1) البقرة: 187.

(2) الطبراني، التفسير: 359/2.

(3) النساء: 2.

(4) الطبراني، التفسير: 359/2.

(5) انظر: القرطبي، جامع البيان: 86/6، والزجاجي، كتاب معاني الحروف: 63.

(6) النساء: 90.

(7) الطبراني، التفسير: 273/2.

(8) انظر: الأنباري، الإنصاف: 252/1.

ففي قوله تعالى : "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا"⁽¹⁾ فالمعنى عنده آلهة غيرُ الله و "هذا قولُ جميع النحويين؛ قالوا ليس هاهنا باستثناء، ولكنه مع ما بعده صفة للآلهة في معنى (غَيْرٍ)"⁽²⁾.

وقد عزز ذلك بالأدلة النقلية فقاس ذلك على ما جاء في قول الشاعر⁽³⁾:
 وَكُلُّ أَخٍ مَفَارِقُهُ أَخُوهُ لِعَمْرِ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانَ
 أي؛ غير الفرقدين

5- مجيء (ما) للعاقل و (من) لغير العاقل

ذهب الطبراني إلى جواز مجيء (من) التي للعاقل لغير العاقل، و (ما) التي لغير العاقل للعاقل، اعتماداً على الإجماع فيقول : "إنَّ عامَّةَ القُرَّاءِ والعلماء يقولون: إنَّ العرب تجعلُ (ما) بمعنى (من) و(من) بمعنى (ما)"⁽⁴⁾. معززاً ذلك بالأدلة النقلية نحو ما جاء في قوله تعالى : "والسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا"⁽⁵⁾ وقوله "فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ"⁽⁶⁾، وقوله تعالى: "قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ"⁽⁷⁾.

2. 6. استصحاب الحال

2. 6. 1 مفهومه

استصحاب الحال الأصلُ الرابعُ من أ صول النحو العربي، لكنّه أصلٌ مختلفٌ فيه كالإجماع، على أنّ معظمَ النُّحاةِ عدَّ الأصولَ النحويةَ أربعةَ هي : السماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب، وقليلٌ منهم عدّها ثلاثة، فاختلَفَ في الإجماع كما اختلفَ في الاستصحاب، فابن جني عدّها ثلاثة هي : السماع والإجماع والقياس،

(1) الأنبياء: 22.

(2) الطبراني، التفسير: 279/4.

(3) الشاعر عمرو بن معد يكرب، وقد تم بيان ذلك سابقاً.

(4) الطبراني، التفسير: 86/2.

(5) الشمس: 5.

(6) النور: 45.

(7) الشعراء: 23.

وأسقط الاستصحاب، والأنباري - كذلك - عدّها ثلاثة وهي : النقل، والقياس
واستصحاب الحال، فذكر الاستصحاب وأسقط الإجماع، فلم ير الاحتجاج به في
العربية⁽¹⁾.

والاستصحاب لغة: استصحب الرجلُ دعاهُ إلى الصُّحبةِ ، وكل ما لازم شيئاً
فقد استصحبهُ، قال⁽²⁾:

إِنَّ لَكَ الْفَضْلَ عَلَى صُحْبَتِي وَالْمِسْكَ قَدْ يَسْتَصْحِبُ الرَّامِكَا
وهو طلبُ المُصاحبةِ، والمُرافقةِ⁽³⁾.

فالاستصحاب في اللغة ملازمة الشيء وعدم مفارقتة، وجاء في "المصباح
المنير": "استصحبْتُ الحالَ: إذا تمسكيتُما كان ثابتاً، كأنك جِعلتَ تلكَ الحالةَ
مصاحبة غير مفارقه"⁽⁴⁾.

والاستصحاب أصلاً من أصول النحو العربي تداوله النحاة وعرفوه بتعريفات
متعددة، تمحورت حول فكرة واحدة، هي الاهتمامُ بالأصلِ وبقاؤه حتى وجود الدليل
لتغييره. فقوّفه الأنباري تعريفاً جامعاً اعتمده النحاة بعده بقوله : "استصحبُ حال
الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحب حال الأصل في الأفعال وهو البناء،
حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب ،
فشبه الحرف في نحو (الذي) وتضمّن معنى الحرف في نحو (كيف)، وما يوجب
الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو (يذهبُ، ويكتبُ ويركبُ)، وما
أشبه ذلك"⁽⁵⁾، وعبر عنه - كذلك - بقوله: "إبقاءُ حالِ اللفظِ على ما يستحقُّه في
الأصلِ عند عدم دليل النقلِ عن الأصلِ كقولك في فعل الأمرِ إنّما كان مبنياً لأنَّ

(1) السيوطي، الاقتراح:13.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (صحب):520/1 والبيت مجهول القائل.

(3) مصطفى...، المعجم الوسيط، مادة (صحب):507/1.

(4) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ (770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح

الكبير للرافعي، المكتبة العلمية، بيروت-لبنان، مادة (صحب):333/1.

(5) الأنباري، لمع الأدلة:141.

الأصل في الأفظالبناء، وإن ما يُعربُ منها لشبه الاسم، ولا دليل يدلُّ على وجود الشبّه فكان باقياً على الأصل في البناء" (1).

وقد عرفه أبو زكريا الشاوي المغربي الجزائري تعريفاً مقارباً لتعريف الأنباري هو إبقاء ما كان على ما كان عند عدم دليل لنقل عن الأصل، وهو معتبر" (2) ويعرفه عبد الرحمن السيد بقوله: "وهو إبقاء اللفظ على ما يدل عليه ظاهراً الجري في الاستعمال على ما هو الأصل، ما دام لم يَقم دليل على تغيير اللفظ عن هذا الظاهر، أو العدول في الاستعمال عن هذا الأصل" (3).

ونخلص مما سبق أن استصحاب الحال عند علماء العربية، هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، أي الالتزام بالأصل كدليل على صحة القاعدة التحوية، وهذا المفهوم لا يختلف كثيراً عن مفهومه في الفقه، إذ يُعدُّ استصحاب الحال أحد الأصول الفقهية الستة التي اختلف الفقهاء في الأخذ بها أدلة للأحكام؛ وهي: الاستحسان، والمصالح المرسلّة، والاستصحاب، والعرف، وشرع من قبلنا، ومذهب الصحابي، وقد صرح الفقهاء كذلك بأنه لا يُعدُّ من الأدلة القوية في الاستنباط؛ لبنائه على غلبة الظن باستمرار الحال، فينبغي استمرار حكمها، ومن ثم كانوا إذا وجدوا دليلاً آخر يُعارض الاستصحاب قدّموه عليه (4).

وكما اختلف النحويون في الأخذ باستصحاب الحال كأصل من أصول النحو العربي، اختلف الفقهاء ذلك، إلا أن أغلبية النحاة والفقهاء أخذوا به وعدّوه من الأدلة المعتمدة، فهو "دليل من الأدلة المعتمدة عند الأصوليين والنحويين إلا أنه من أضعف الأدلة، فقد اعتبره الأصوليون دليلاً إيجابياً، إذ إنه بقاء الأصل على ما هو

(1) الأنباري، الإعراب في جمل الإعراب: 46.

(2) الشاوي، ارتقاء السيادة: 97.

(3) السيد، مدرسة البصرة: 253.

(4) نحلة، أصول النحو العربي: 141.

عليه لعدم الدليل على التغيير، ولأنه سلبى على ذلك النحو، وقرر الفقهاء أنه آخر ما يُرجع إليه عند الفتوى" (1).

فاين الأنباري -في الإنصاف- اعتبره من الأدلة النحوية المُعتبرة، وذلك بقولهم "تمسك به خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المُعتبرة" (2)، إلا أنه ضعفه في كتابه (لمع الأدلة)، إذ يقول فيه: "استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما يوجد هناك دليل" (3).

أمّا إمام النحاة سيبويه، فقد اعتدّ به في قليل من المسائل، على نحو الاستدلال به في باب (الجزاء) (4)، بقوله: "وقد بلغنا أن بعض القراء قرأ: (مَنْ يُضَلِّ اللهُ فَلَا هَظِيْلَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) (5)، وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام؛ لأنّ هذا الكلام في موضع يك ون جواباً، لأنّ أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم يضعون موضع الجزاء غيرة" (6).

كما أخذ ابن مالك باستصحاب الدلّاء، وبنى عليه جملة من القواعد والأحكام، إلا أنه لم يُسمّه باستصحاب الحال، وإنما استعاض عنه بلفظ الأصل، فقد جاء في كتاب الاقتراح: "وقال ابن مالك: قال إن كان وأخواتها لا تدل على الدت، فهو مردود بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل إخراجها عن الأصل إلا بدليل" (7).

ولعلماء اللغة المحدثين وجهة نظر في استصحاب الحال، فتمام حسّان يرى أن لاستصحاب الحال أثراً واضحاً ومهماً في الدرس النحوي، حيث دفع النحاة إلى

(1) حديثي، الشاهد وأصول النحو: 448.

(2) الأنباري، الإنصاف: 279.

(3) الأنباري، لمع الأدلة: 142.

(4) حديثي، الشاهد: 460.

(5) الأعراف: 186.

(6) سيبويه، الكتاب: 90/3-91.

(7) السيوطي، الاقتراح: 101.

تجرى لأصول حتى وصلوا إلى أصل الوضع وأصل القاعدة، فيقول : "و حين رأى النحاة أن الحرف الواحد تتعدّد صورُهُ بحسب موقعه ممّا جاورة من الحروف كان عليهم أن يُجردوا أصلاً لهذه الصّدّورة، وأن يجعلوا الصُّورَ المختلفة عدولاً عن هذا الأصل بحسب مبادئٍ مُعيّنة للتغيير والتأثير، كأثر الإدغام والإخفاء والإقلاب ...، وحين رأوا أنّ الكلمة الواحدة تتغيّر صُورُها بحسب تصريفها وإسنادها إلى الضمائر وتنشيتها وجمّعها وتصغيرها ... اقترحوا لها أصلاً يخضع للتغيير والتأثير بحسب قواعد معينة وحين رأوا أن الجملة لا تبدو دائماً على نمطٍ تركيبِيٍّ واحد، اقترحوا لها أصلاً... وسمّوا أصل الكلمة وأصل الجملة باسم جامعٍ هو أصل الوضع" ثم رأوا أنّ القواعد التي استخرجوها بواسطة التجريد من المسموع تحتملُ بعضَ الاستثناء... " (1).

ويخالفه في ذلك محمود نحلة، فهو يرى أن القياس هو الذي دفع إلى تجريد الأصول وليس الاستصحاب، إذ يقول: "والذي نراه أقرب إلى القبول أن القياس، لا الاستصحاب هو الذي دفع النحاة إلى تجريد الأصول للقياس عليها، فالقياس كما رأينا اقترن بمحاولة النحاة الأوائل وضع القواعد التي تُعين على معرفة القوانين التي يدور عليها الاستعمال اللغوي، وظلّ له عند النحاة جميعاً مكانة غير منكورة حتى لقد جعل الأنباري النحو كلّهُ قائماً على القياس، ولا كذلك الحال في الاستصحاب" (2).

ويرى حسن الملح أن استصحاب الحال لا يُصلح أن يكون أصلاً من أصول النحو الأساسية؛ لأنّه يَطلبُ شروطاً يصعبُ تحقيقها في النحو، وعلى هذا فليس له فائدة عمليّة سوى التزيّد في الجدل النحوي -لأنّه لا يُناسب النحو، وأن مكانة الحقيقي هو الفقه (3).

(1) حسان، تمام، الأصول دراسة ابيستمولوجية للفكر العربي اللغوي عند العرب، الهيئة العامة المصرية للكتاب: 115.

(2) نحلة، أصول النحو العربي: 148.

(3) الملح، حسن خميس 2001م، نظرية الأصل الفرع في النحو العربي، عمان، دار الشروق، ط1: 185.

2 . 6 . 2 استصحاب الحال عند الطبراني

أمّا الطبراني في كتابه (التفسير الكبير) فقد أخذ باستصحاب الحال ، وبنى عليه جملة من القواعد والأحكام؛ إلا أنه لم يُسمّه باستصحاب الحال، وإنما استعاض عنه بلفظة (الأصل) للدلالة على استصحاب الحال. نحو قوله: "ومعنى (هَآؤُمُ اقرءُوا) (أبي هاتوا أصحابي اقرأوا كتابيه ... والأصل هَاكُمُ، فحذفت الكاف وأبدلت منها همزة، وأقيت حركة الكاف عليها" (2) ويعبر عنه أحياناً بلفظ (الأصح)، فيقول في تفسيره لقوله تعالى: "وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ" (3)، "وكناية الملة هنا أصح، لأن ردها إلى المذكور أولى من ردها إلى المدلول..." (4).

فالطبراني يعتد باستصحاب الحال، أن المسائل التي اعتمد بها على هذا

الأصل قليلة مقارنة مع الأصليين السماع والقياس.

ومن المسائل التي اعتد بها الطبراني بالأصل ما يلي:-

1- إعمال حتى في الفعل

ذهب الطبراني إلى أن حتى حرف يدخل على المفرد والجملة الاسمية والفعل (5) وفاقاً لسيبويه (6)، فتنصب الفعل على الأصل، أمّا إذا كان بمعنى إذا وما أشبهها من حروف الابتداء، فإنها لا تؤثر فيه لفظاً ولا تقديراً، وعلى هذا يُفسر قراءة من قرأ قوله تعالى: "حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ" (7) بالنصب على الأصل في عمل حتى إذ يقول: "وفي قوله تعالى "حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ" من نصبَ فعلى الأصل، لأن

(1) الحاقّة: 19.

(2) الطبراني، التفسير: 338/6.

(3) البقرة: 132.

(4) الطبراني، التفسير: 250/1.

(5) العكبري، اللباب: 382/1.

(6) سيبويه، الكتاب: 16/3.

(7) البقرة: 214.

حتى تنصب الفعل، ومن قرأ بالرفع أدخل (حتَّى) على جملة ما بعده لا على الفعل خاصة... (1).

وقد تناول الخليل بن أحمد هذه المسألة تحت عنوان (الرفع بـ(حتَّى) إذا كان الفعل واقعاً)؛ فيرى أن من قرأ "وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ" بالرفع على معنى: حتى قال، ومن قرأ بالنصب فعلى الاستقبال، إذ يحتكم في هذه المسألة إلى المعنى لا على أصل عمل (حتَّى) (2).

2- المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

ذهب الطبراني إلى أن الياء في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، تحذف منه ويكتفى بالكسرة للدلالة عليها، كما تحذف التتوين من المفرد؛ وعلّة حذفها كثرة الاستعمال إذ إن النداء كثيراً ما يرد في كلام العرب (3).

وعلى هذا فهو يرى قراءة من قرأ "يَا بُنَيَّ ارْ كَبْ مَعَنَا" (4) بكسر الياء من أجود القراء لئلا الأصل يا بني ثلاث ياءات، ياء التصغير وياء الفعل وياء الإضافة، فحذفت ياء الإضافة، وتركت الكسرة دليلاً على الإضافة وأدغمت إحدى اليائين في الأخرى "وأما من قرأ (يَا بُنَيَّ) بفتح الياء، فيرى على أن أصله: بُنَيًّا بِالْأَلْفِ، وقد قاس ذلك على كلام العرب نحو قولهم: "يا غلاماً أقبلْ تريدي يا غلامي أقبلْ فتبدل الألف من ياء الإضافة على وجه الندبة والتفجيع، وكان الأصل يا بُنَيًّا ثم حذفت الألف لسكونها وسكون الراء من قوله (ارْكَبْ) (5).

(1) الطبراني، التفسير: 367/1.

(2) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985م.

(3) الطبراني، التفسير: 434/3، وانظر سيبويه، الكتاب: 209/2، والزجاجي، الجمل: 159.

(4) هود: 42.

(5) الطبراني، التفسير: 434/3.

3- (أخر) الصفة الممنوعة من الصرف

ففي قوله تعالى : "فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ"⁽¹⁾، ذهب الطبراني إلى أن (أخر) في موضع الخفض، إلا أنها لا تتصرف، لأنها معدولة عن جهتها فكان حقها (أخريات)، فلما عدلَ إلى (فعل) لم يجز مثل عُمرٍ وزُفرٍ...⁽²⁾.

4- الأصل في جواب القسم أن يتصل باللام

استدل الطبراني على هذا الأصل النحوي بقوله: "قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَاهَا"⁽³⁾، "فالأصل في جواب القسم منها أن يُقال (لَقَدْ أَفْلَحَ) باللام، وإنما حذفت؛ لأن الكلام إذا طال صار طوله عوضاً من اللام"⁽⁴⁾، فهو يرى جواز حذف اللام لعلّة طول الكلام، إذ لو كان في الكلام طولٌ حسنٌ الحذف للام⁽⁵⁾.

(1) البقرة: 184.

(2) الطبراني، التفسير: 301/1.

(3) الشمس: 9.

(4) الطبراني، التفسير: 509/6.

(5) انظر: الأزهري، التصريح: 376/1، والسيوطي، الهمع: 402/2.

الفصل الثالث

الطبراني ومسائل النحو

لقد تبين مما مر في الفصل الثاني، أن الطبراني قد توصل إلى أصوله النحوية والصرفية من خلال اعتداده بالشاهد القرآني، وقراءاته والحديث النبوي الشريف، وكلام العربنظمه ونثره، إضافة إلى اهتمامه بالقياس، والإجماع، واستصحاب الحال من خلال عرضه لفكره اللغوي وآراء النحويين.

فاتباع النحوي آراء البصريين أو الكوفيين يُعدُّ دليلاً على مذهبه وميله إلى أحد الطرفين، ولكن هذا لا يُعدُّ دليلاً قاطعاً على مذهبه إلا أنه يُشير إليه، والطبراني في تفسيره أورد آراء المذهبين وأكثر منها، فتارةً يتبع رأي البصريين وأخرى رأي الكوفيين، وتارةً ينفرد برأيه.

وطريقة تناوله للآراء تختلف من مسألة لأخرى، فقد يذكر الرأيين ويختار الرأي الذي يوافق فكره، وقد لا يذكر إلا الرأي الذي يريده.

المسائل النحوية

جاءت المسائل النحوية عند الطبراني متناثرة في ثنايا تفسيره، إذ يتعرض للمسألة النحوية من خلال تفسيره للآيات الكريمة، فهو لم يخصص للمسائل النحوية أبواباً متكاملة، أو حتى أجزاء معينة تـ مكننا من تبين أصوله ومعرفة آرائه النحوية، ولمعرفة إسهامات الطبراني في مسائل النحو، أرتأيتُ تناول عدد من مسائله النحوية لمعرفة مذهبه النحوي الذي يميل إليه .

وقد صنفُتُ المسائل النحوية، ضمنَ المذهب النحوي الذي يرتضيه على النحو الآتي:

- 1- ما وافق فيه البصريين
- 2- ما وافق فيه الكوفيين
- 3- ما يُمكنُ أن يكون قد تفرَّد به أو شاركه فيه قليل من النحاة

3 . 1 اما وافق فيه البصريين

1- حذف المبتدأ في قوله تعالى: "التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ.." (1) (2)
فقد أجاز الطبراني حذف المبتدأ في هذه الآية باعتبار (التَّائِبُونَ) خبر لمبتدأ محذوف، على تقدير (هُم التَّائِبُونَ) ومنه قوله تعالى: "سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا" (3)، أي هذه سورة. وقوله تعالى: "جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْرُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ" (4) ف (جُنْدٌ) خبر لمبتدأ محذوف، أي هُمْ جُنُودُ هَبِ ابْنِ هِشَامٍ إِلَى أَنْ حَذَفَ الْمَبْتَدَأَ فِي قَوْلِهِ: "التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ" إِنَّمَا يَطْرُدُ فِيمَا كَانَ الْخَبْرَ صِفَةً لَهُ فِي الْمَعْنَى (5).

2- جواز الابتداء بالنكرة إذا كانت للدعاء (6)

اعتدَّ الطبراني في هذه الإجازة بقوله تعالى: "وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ" (7)، فرفع (ويلٌ) بالابتداء وخبره (لِلْمُطَفِّفِينَ)، فجاز الابتداء بالنكرة هنا لدالتها على الدعاء، وهو مذهب كثير من النحويين (8).

3- رافع المبتدأ (9)

بذهل طبراني إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، ك قوله تعالى: "بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ" (10)، فقوله "بَرَاءَةٌ" رافعاً بالابتداء، وخبره: (إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ) (11)، ومنه قوله تعالى: "وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ

(1) التوبة: 112.

(2) الطبراني، التفسير: 631/3، 333/5.

(3) النور: 1.

(4) ص: 11.

(5) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 286/2.

(6) الطبراني، التفسير: 458/6.

(7) المطففين: 1.

(8) انظر: السيوطي، الهمع: 327/1.

(9) الطبراني، التفسير: 229/2، 283/3، 261، 458/6.

(10) التوبة: 1.

(11) الطبراني، التفسير: 283/3.

نَصِيْبُهُمْ⁽¹⁾، فـ (الَّذِينَ) فِي محل رفع بالابتداء⁽²⁾. وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان⁽³⁾.

4- إعمال ضمير الفصل بالابتداء⁽⁴⁾

أجاز الطبراني هذه المسألة كقراءة ابن مسعود وأبي زيد⁽⁵⁾: "وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ"⁽⁶⁾، فيُعرب (هُمْ) مبتدأ و (الظَّالِمُونَ) خبره، وقد أجاز سيبويه جعل ضمير الفصل الذي توفرت فيه الشروط مبتدأ، وما بعده خبراً له في قراءة ابن مسعود⁽⁷⁾، وتابعه الفراء⁽⁸⁾، وذكر أبو عُمر الجرمي أنها لغة بني تميم⁽⁹⁾، وتبعهم في ذلك المبرد⁽¹⁰⁾، والزجاجي⁽¹¹⁾، وأبو جعفر النحاس⁽¹²⁾.

5- مجيء "إن" حرف جواب بمعنى (نعم)⁽¹³⁾:

لقد أجاز الطبراني مجيء (إن) حرف جواب بمعنى (نعم)، مستدلاً بقراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي: "إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ"⁽¹⁴⁾، وعزز رأيه هذا بالأدلة النقلية نحو قول الشاعر⁽¹⁵⁾:

(1) النساء: 33.

(2) الطبراني: التفسير: 229/2.

(3) الأنباري، الإنصاف: 44/1.

(4) الطبراني، التفسير: 480/5.

(5) أبو حيان، البحر المحيط: 27/8.

(6) الزخرف: 76 "وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين".

(7) سيبويه، الكتاب: 393/2 وانظر، الفراء، معاني القرآن: 37/3.

(8) الفراء، معاني القرآن: 37/3.

(9) أبو حيان، البحر المحيط: 27/8.

(10) المبرد، المقتضب: 105/4.

(11) الزجاجي، الجمل: 153.

(12) النحاس، إعراب القرآن: 80/4.

(13) الطبراني، التفسير: 248-246/4.

(14) طه: 63.

(15) ابن قيس الرقيات.

ويَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ: إِنَّهُ

، أي نعم.

وقول ابن الزبير في رده على من قال : لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلْتِي إِلَيْكَ، إن وصاحبها، يعني: نعم.

فالطبراني في هذا الرأي يتبع ما ذهب إليه جمهور النحاة من جواز مجيء (إن) بمعنى نعم.

6- جواز حذف خبر إن⁽¹⁾

اعتدَّ الطبراني على جواز حذف إن، إذا كان اسمها معرفة بقوله تعالى : "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ"⁽²⁾، فحذف خبر (إن) لفهم المعنى على أن تقديره : سَيُنزَلُ بِهِمْ مِنَ الْعَذَابِ مَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ. وهي مسألة لم يُجزها الكوفيون، إلا إذا كان الاسم نكرة⁽³⁾.

7- قياس حذف عامل الفاعل لعدم اللبس⁽⁴⁾:

تبع الطبراني جمهور النحاة في هذه المسألة، وذلك في قراءة ابن عامر⁽⁵⁾: "يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ"⁽⁶⁾ بفتح الباء على ما لم يُسمَّ فاعله، فـ (رِجَالٌ) فاعل (يُسَبِّحُهُ) مُقَدَّرًا، إذ التقدير: يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ. وهي مسألة أجازها بعض النحويين كابن جني⁽⁷⁾ وابن مالك⁽⁸⁾، حيث لم يلتبس الفاعل بالنائب عنه.

(1) الطبراني، التفسير: 434/5.

(2) فصلت: 41.

(3) الكسائي، معاني القرآن: 225.

(4) الطبراني، التفسير: 439/4.

(5) قراءة سبعية، ابن مجاهد، السبعة: 456.

(6) النور: 36-37.

(7) ابن جني، الخصائص: 355/2.

(8) ابن مالك، شرح التسهيل: 118/2-119.

8- توسط أخبار كان وأخواتها⁽¹⁾

قاس الطبراني والبصريون هذه الإجازة على جواز تقديم الخبر على المبتدأ ومنه قراءة حمزة، وحفص عن عاصم : "لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا"⁽²⁾، بنصب (البر) إذ قُدِّمَ خَبْرُ لَيْسَ (البر) على اسمها، وهو المصدر المؤول من (أَنْ تُولُوا)، وتقديره: ليس توليتكم وجوهكم البر، ومثله قوله تعالى : "فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ"⁽³⁾، ومنه قوله تعالى : "ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا..."⁽⁴⁾، فقد قرأ بعضهم (فِتْنَتُهُمْ) بالنصب⁽⁵⁾، على خبر لم تكن واسمها (أَنْ قَالُوا).

وما تقدّم يدلُّ على جواز توسط أخبار هذه الأفعال، وهي مسألة لم يُجزها الكوفيون لأنَّ الخبر فيه ضميرُ الاسم، فلا يتقدّم على ما يعودُ عليه⁽⁶⁾.

9- جواز مجيء خبر كان مصدراً مؤولاً⁽⁷⁾

ذهب الطبراني إلى جواز مجيء خبر كان مصدراً مؤولاً إذا كان اسمها معرفاً بالإضافة، وذلك نحو قراءة الأعمش : "وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا .."⁽⁸⁾، بالرفع على اسم (كَانَ) والخبر ما بعد (إِلَّا) أي، (أَنْ قَالُوا) ومنه قوله تعالى : "وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا"⁽⁹⁾، وقوله تعالى : "وَمَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا"⁽¹⁰⁾ ونحوهما

(1) الطبراني، التفسير: 290/1، 18/3، 251/6.

(2) البقرة: 177.

(3) الحشر: 17.

(4) الأنعام: 23.

(5) قراءة حمزة والكسائي وهي قراءة سبعية، ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 255.

(6) السيوطي، همع الهوامع: 87/2.

(7) الطبراني، التفسير: 142/2.

(8) آل عمران: 147 "وما كان قولهم".

(9) الأعراف: 82.

(10) الجاثية: 25.

0 النَّصْبُ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : "وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ
وَالإِيمَانَ" (1)(2).

ذهب الطبراني إلى أن (الإيمان) في هذه الآية منصوبٌ بإضمار فعلٍ تقديره:
وآثروا الإيمان واعتقدوا الإيمان (3) ومثله قوله تعالى: "وإن يروا سبيلَ الغيِّ يتَّخِذُوهُ
سَبِيلًا بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا" (4)، (ذلك) نصباً على معنى، فعل الله ذلك بهم (5).
وهذا أفضل ما يُقال في مثل هذه التراكيب، وإليه ذهب كثيرٌ من النحويين (6).
وذهب ابن الأنباري (7) وغيره من النحويين (8) إلى العطف على أن الفعل ضمَّن معنى
آخر صحَّ العطف عليه وهذا في غاية التكلف.
وذهب ابن عقيل إلى أبعد من هذا كله، فيرى أن ما بعد الواو نصب على أنه
مفعولٌ معه (9).

11- جَوَازُ وَقُوعِ الْجُمْلَةِ مَفْعُولًا بِقَوْلِ مُقَدَّرٍ (10)

اعتدَّ الطبراني في هذه الإجازة بقراءة ابن عامر والأعمش وحمزة "فَنَادَتْهُ
المَلَائِكَةُ وَهُوَ يُصَلِّي فِي المِحْرَابِ إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ" (11) بكسر الهمزة على إضمار
القول، فتقديره: فنادتُهُ الملائكةُ فقالت إنَّ اللهَ، لأنَّ الداء قول، ومثله قوله تعالى :
"أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ" (12)، فقرأ نافع (إنِّي) على الاستئناف

(1) الحشر: 9.

(2) الطبراني، التفسير: 242/6، 195/3.

(3) الطبراني، التفسير: 242/6.

(4) الأعراف: 146.

(5) الطبراني، التفسير: 195/3.

(6) انظر: ابن مالك، شرح الكافية: 570/1، ابن هشام، أوضح المسالك: 56/2-58.

(7) الأنباري، الإنصاف: 131/2-132.

(8) انظر: الأنباري، الإنصاف: 131/2-132.

(9) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 596/1.

(10) الطبراني، التفسير: 43/2 و 51.

(11) آل عمران: 39.

(12) آل عمران: 49.

وإضمار القول، ويؤكد ما ذهب إليه الطبراني والبصريون التصريحُ بالقول في نحو قوله تعالى: "وَنَادَى فُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي"⁽¹⁾، وذهب الكوفيون إلى أنَّ نصبَ الجملة بالفعل المذكور⁽²⁾، بُعداً عن التأويل والتكلف.

12- النصب على المفعول له⁽³⁾

أجاز الطبراني نصب المصدر على أنه مفعول له، كقوله تعالى : "أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَعُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أَلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ"⁽⁴⁾، إذ نُصِبَ (حذر) مفعولاً من أجله، وقوله تعالى: "وَالنَّخْلُ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ رِزْقًا لِلْعِبَادِ"⁽⁵⁾، انتصب (رزقاً) لأنه مفعول له⁽⁶⁾.

وأجاز يونس أن يكونَ (العبيد) في قوله: أَمَا الْعَبِيدُ فَذُو عبيد، مفعولاً له على أنَّ التقديرُ مَهْمَا يُذَكَّرُ شَخْصٌ لِأَجْلِ الْعَبِيدِ، فالمذكور ذو عبيد وهو اسم⁽⁷⁾، وأنكر سيبويه ذلك ولم يشترط ابن خروف اتحادَ الفاعل، فأجاز قوله : جئتُك محبتك إِيَّاي⁽⁹⁾.

13- الاسم المشغول عنه منصوب بفعلٍ مُقَدَّرٍ⁽¹⁰⁾:

ذهب الطبراني إلى أنَّ (كُلَّ) في قوله تعالى : "إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ"⁽¹¹⁾، انتصب بفعلٍ مضميرٍ يفسره الفعل الذي بعده نحو قولنا : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، فـ (زَيْدٌ) منصوبٌ على الاشتغال بفعلٍ مُقَدَّرٍ يُفَسِّرُهُ (ضَرَبْتُهُ) من حيث المعنى لا من حيث

(1) هود: 45.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب: 74/2.

(3) الطبراني، التفسير: 441/1.

(4) البقرة: 243.

(5) ق: 10-11.

(6) الطبراني، التفسير: 95/6.

(7) انظر: سيبويه، الكتاب: 387/1.

(8) سيبويه، الكتاب: 387/1.

(9) ابن هشام، أوضح المسالك: 44/2.

(10) الطبراني، التفسير: 392/4، 282/5، 162/6.

(11) القمر: 49.

اللفظ على أن التقدير : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ والقولُ نَفْسُهُ فِي (وَالْقَمَرَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ"⁽¹⁾، فهو منصوبٌ على معنى وقَدَّرْنَا الْقَمَرَ وَقَدَّرْنَا مَنَازِلَ، كما في زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، إِلَّا أَنَّهُ لَدَى الْكُوفِيِّينَ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْوَاقِعِ عَلَى الْهَاءِ⁽²⁾، فَقَالُوا (تَطَلَّبُ الْفِعْلِ وَالْفِعْلُ بِهَا أَوْلَى مِنَ الْأَسْمِ، وَالْمَعْنَى : إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ⁽³⁾، بِخِلَافِ الْبَصْرِيِّينَ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَقْدَرٍ، فَالطَّبْرَانِيُّ يَتَّبِعُ الْبَصْرِيِّينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

14- (إِلَّا) صِفَةٌ بِمَنْزِلَةِ (غَيْرِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا⁽⁴⁾ (5).

ذَهَبَ الطَّبْرَانِيُّ إِلَى أَنَّ (إِلَّا) فِي هَذِهِ الْآيَةِ صِفَةٌ لِلنَّكْرَةِ (الْهَيْئَةُ) بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ، وَهَذَا قَوْلُ جَمِيعِ النُّحَوِيِّينَ، إِذْ قَالُوا : (إِلَّا) لَيْسَ هَاهُنَا بِاسْتِثْنَاءٍ، وَلَكِنَّهُ مَعَ مَا بَعْدَهُ صِفَةٌ لِلْآلِهَةِ فِي مَعْنَى غَيْرِ⁽⁶⁾، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ قَدْ يَقَعُ الْوَصْفُ بِـ (إِلَّا) كَمَا وَقَعَ الْإِسْتِثْنَاءُ بِـ (غَيْرِ)، إِذْ يَجُوزُ الْوَصْفُ بِـ (إِلَّا) بِشُرُوطِ مَنَاهَا:-

1- تَتَكْرِرُ الْمَوْصُوفُ، أَوْ قُرْبَهُ مِنَ النَّكْرَةِ بِأَنْ يَكُونَ مُتَعَرِّفًا بِـ (أَلِ) الْجِنْسِيَّةِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ⁽⁷⁾:

[الطويل]

أُنِيخْتُ فَأَلَقْتُ بِلَدَةٍ فَوْقَ بِلَدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا
فـ (الْأَصْوَاتُ) مُعَرِّفٌ بِـ (أَلِ) الْجِنْسِيَّةِ.
2- أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفُهَا جَمْعًا صَرِيحًا كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ.

(1) يس: 39.

(2) ابن هشام، الإنصاف: 82/1.

(3) النحاس، إعراب القرآن: 201/4 و202.

(4) الأنبياء: 22.

(5) الطبراني، التفسير: 279/4.

(6) الطبراني، التفسير: 279/4.

(7) ديوان ذي الرمة: 1004. وابن هشام، مُغْنِي اللَّيْبِيبِ: 94/1، والسيوطي، الهمع: 120/2

و، الْبِغَامُ: صَوْتُ النَّاقَةِ.

3- أن يكونَ ما في قوةِ الجمعِ كقوله⁽¹⁾:

لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمِي، الْيَوْمَ غَيْرُهُ وَقَعُ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكْرُ

4- أن لا يُحذفُ موصوفُها بعكس (غَيْرُ) فلا يُقالُ جِئاني إِلَّا زَيْدٌ ويُقالُ:

جِئاني غَيْرُ زَيْدٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ سَبِيوِيهِ⁽²⁾. وَقَدْ زَعَمَ الْمُبَرِّدُ أَنَّ (إِلَّا) فِي الْآيَةِ لِلْإِسْتِنَاءِ⁽³⁾.

15- مجيء (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا)⁽⁴⁾:

أجاز الطبراني مجيء (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) كقوله تعالى: **إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**⁽⁵⁾؛ على تقدير ما كل نفس إلا عليها حافظ، ومنه قوله تعالى: **"وَإِنَّ كُلَّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ"**⁽⁶⁾ وهو ما ذهب إليه الخليل وسيبويه و الكسائي⁽⁷⁾، ومما يؤكد صحة ما ذهبوا إليه قراءة ابن مسعود **"مَا مِنَّا لَمَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ"**⁽⁸⁾، فهو نصٌ يدل على أن (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا)⁽⁹⁾.

16- تُقَدَّرُ (إِلَّا) بِـ (لَكِنَّ) وَلَا تَكُونُ بِمَعْنَى (الْوَاوِ)⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: ديوان لبيد: 38، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الحياتي الأندلسي (ت672هـ) (2001م)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان: 220/2، الذهبي، تذكرة النحاة: 296، السمين، الدر المصون: 77/5، الصارم الذكْرُ: من صفات السيف.

(2) سيبويه، الكتاب: 331-332.

(3) المبرد، المقتضب: 408/4، ابن هشام، مغني اللبيب: 93/1-94.

(4) الطبراني، التفسير: 476/6.

(5) الطارق: 4.

(6) يس: 32.

(7) السيوطي، همع الهوامع: 221/2.

(8) الصافات: 164 "وما مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ".

(9) انظر: المالقي، رصف المباني: 353، والسيوطي، همع العوامع: 221/2.

(10) الطبراني، التفسير: 298/2، 55/3.

ذهب الطبراني والبصريون إلى أنّ (إلا) تُقدَّرُ بـ (لكن) كقوله تعالى: "لا خيرَ في كثيرٍ من نجواهم إلا من أمرَ بصدقةٍ أو معروفٍ أو إصلاحٍ بين الناس" (1)، فـ(إلا) هنا استثناء ليس من الأول (منقطع) على معنى: لكن من أمر بصدقة، ومنه قوله تعالى: "ولا أخافُ ما تُشركونَ بهِ إلا أنْ يَشَاءَ رَبِّي شيئاً..." (2)، بمعنى: ولكن أخافُ شيئاً ربي أنْ يُعذِّبني ببعض ذنوبي، وقوله تعالى: "ما لهم بهِ من علمٍ إلا اتَّبَعَ الظنُّ" (3)، والمعنى: لكن يتبعون الظن.

وأما ما ذهب إليه الكوفيون من أنّ (إلا) بمعنى الواو، فهو أمرٌ محتمل (4)، غيرَ أنّهم لم يُوفِّقوا فيما أتوا به من شواهد، فقول الشاعر:

وكلُّ أخٍ مفارقةُ أخوه
لعمراً أبيتك إلا الفرقدان

فـ(إلا) تعني (غير) على أنّ التقدير: كلُّ أخٍ غيرُ الفرقدين مفارقةُ أخوه.

17- ما بعدُ (إلا) تابعٌ لما قبلها في الكلام المنفي (5):

أجازَ الطبراني والبصريون هذه المسألة كقوله تعالى: "ما فعلوه إلا قليلٌ منهم" (6)، حيث رَفَعَ (قليل) على أنها بدلٌ من الواو في (فعلوه)، لأنَّ الكلامَ غيرُ موجبٍ، ومنه قراءة ابن كثير وأبي عمرو "ولا يَلْتَقِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلا امرأتك" (7)، على أنها بدلٌ من (أحد)، خلافاً للكوفيين الذين ذهبوا إلى أنّ (إلا) حرف عطف بمنزلة (لا) العاطفة، في أنّ ما بعدها مُخالفٌ لما قبله (8).

(1) النساء: 114.

(2) الأنعام: 80.

(3) النساء: 157.

(4) الأنباري، الإنصاف: 266/1.

(5) الطبراني، التفسير: 259/2، 449/3.

(6) النساء: 66.

(7) هود: 81. "ولا يَلْتَقِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلا امرأتك".

(8) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: 297/3، ابن هشام، مغني اللبيب: 92/1.

18- مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان عاملاً في الحال⁽¹⁾:

أجاز الطبراني هذه المسألة وفاقاً لمذهب الجمهور، فقد اشترطوا ذلك لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، إذا كان مضافاً إليه يكون معمولاً للمضاف، والمضاف لا يعمل في الحال إذا لم يشد به الفعل⁽²⁾؛ ومنه قوله تعالى: "إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً..."⁽³⁾، فـ(جميعاً) من الكاف والميم المضاف إليه في (مرجع)، و (مرجع) مصدر ميمي عامل في الحال نصب، وعلى هذا؛ فإن كان المضاف بمعنى الفعل حسن جعل المضاف إليه صاحب الحال من مثل (أعجبنى انطلقاً مفرداً) و (هذا شارب السويق ملتوتاً)⁽⁴⁾.

في حين جوّز بعض النحويين مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً⁽⁵⁾، نحو قوله تعالى: "أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ"⁽⁶⁾ وقول الشاعر⁽⁷⁾:

حَلَقَ الْحَدِيدَ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ

19- جواز تقديم الحال على عاملها المتصرف⁽⁸⁾:

ذهب الطبراني إلى جواز تقدّم الحال على عاملها المتصرف معتدّاً بقوله تعالى:

"خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنتَشِرٌ"⁽⁹⁾، إذ تقدّمت الحال (خشعاً) على عاملها المتصرف (يخرجون) ما جاء من كلام العرب: ركباً جاء زيدٌ على تقديره: جاء زيدٌ ركباً، والتقدير في الآية الكريمة "ويخرجون من

(1) الطبراني، التفسير: 373/3.

(2) الأزهرى، التصريح: 292/1.

(3) يونس: 4.

(4) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك: 325/2، والسيوطي، همع الهوامع: 234/2.

(5) السيوطي، همع الهوامع: 234/2.

(6) الحجر: 66.

(7) لزيد الفوارس، البغدادي، خزنة الأدب: 173، 175/3، الذهبي، تذكرة النحاة: 518. وصدرة:

عَوْدٌ وَبُهْتَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ

(8) الطبراني، التفسير: 154/6.

(9) القمر: 7.

الأحداثِ خُشَعاً أَبْصَارُهُمْ. ومثله ما ورد في المثل شتى تَوُوبِ الْحَبِيبَةِ⁽¹⁾، (فَشْتَى) حالٌ من (الْحَبِيبَةِ) مُقَدِّمَةً على الفعل العامل فيها (تَوُوبُ)، وهذا دليلٌ على جواز تقدّمه وعليه البصريون⁽²⁾، إذ زادوا على الأدلة النقلية الأدلة القياسية، إذ "إنَّ العاملُ فيها متصرف، وإذا كان العاملُ متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً، إذا كان عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه، كقولهم "عَمراً ضَرَبَ زيدٌ"، فالذي يدل عليه أن الحال تُشَبَّهُ بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه"⁽³⁾ وأجازها الكوفيون مع المُضمر نحو : رَاكِباً جِئْتُ خِلافاً لِلْاسْمِ الظاهر⁽⁴⁾.

20- وقوع المصدر المنكر حالاً⁽⁵⁾:

ذهبطبرالذي إلى جواز مجيء المصدر المنكر حالاً وذلك كقوله تعالى : "أَفْخِرَ دِينَ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ"⁽⁶⁾. فـ(طَوْعاً) و (كَرْهاً)صدران وُضِعَا موضع الحال⁽⁷⁾.ومنه قوله تعالى : "وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُ جَزَاءٌ الْحُسْنَى"⁽⁸⁾ فـ(جَزَاءٌ) مصدرٌ وقع موقع الحال، أي فله الحُسنى مجزياً بها، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وحجتهم أن الخبرَ أخو الحال والنعتُ وقد وقع الخبر مصدرًا منكرًا كثيرًا في نحو "زيدٌ عدلٌ"، ووقع النعت مصدرًا منكرًا في نحو (هذا ماءٌ غورٌ)، فلا يُنكر أن يقع المصدر حالاً⁽⁹⁾.

(1) الميداني أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري (ت518هـ) مجمع الأمثال، تحقيق: محمد

محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة السنة المحمدية، 1955م، المثل 1914: 358/1.

(2) الأنباري، الإنصاف: 250/1.

(3) الأنباري، الإنصاف: 251/1.

(4) الأنباري، الإنصاف: 250/1.

(5) الطبراني، التفسير: 83/2.

(6) آل عمران: 83.

(7) الطبراني: التفسير: 83/2 وانظر، أبو حيان، البحر المحيط: 378/2.

(8) الكهف: 88.

(9) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 59/2، وابن هشام، أوضح المسالك: 307/2.

21 حذف المنادى في قوله تعالى : **لَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ** (1)(2).

ذهب الطبراني إلى جواز حذف المنادى إذا دلّ عليه دليل، نحو ما جاء في قراءة الكسائي والأعرج ويعقوب وحميد وأبي جعفر "أَلَا يَسْجُدُوا" بالتخفيف من قوله تعالى: "أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ" (3)، فحذف المنادى (هؤلاء) على تقدير (أَلَا يَا هَؤُلَاءِ اسْجُدُوا)، فحذفوا (هؤلاء) اكتفاء بدلالة (يَا) عليها، وعليه أكثر النحاة (4)؛ إذ يرون العلة في جواز حذف المنادى توافر الدليل "فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه، كما حذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه"، كقول الأخطل (5):

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْرِ وَإِنْ كَانَ حَيَانَا عِدَاً آخِرَ الدَّهْرِ
غير أن السمين الحلبي، ذهب إلى أن الياء للتنبية لا للنداء وبهذا يُثبت جواز دخول حرف تنبيه على حرف تنبيه آخر (6).

22- الميم في (اللهم) عوض من حرف النداء المحذوف (7):

ذهب الطبراني والبصريون إلى أن الميم في (اللهم) عوض من حرف النداء المحذوف. مستدلين بأنه لا يجوز إدخال الميم في الإخبار، فلا يُقال غفرَ اللهم لي، كما يُقال في النداء اللهم اغفر لي، ولهذا فلا يجوز الجمع بين (يا) وميم (اللهم)؛

(1) النمل: 25.

(2) الطبراني: التفسير: 19/5.

(3) النمل: 25.

(4) الأنباري، الإنصاف: 99/1.

(5) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ع د ا): 36/15، الأنباري، الإنصاف: 99/1، والذهبي، تذكرة النحاة: 448.

(6) انظر السمين، الدر المصون: 392/2 و 307/5 و 308.

(7) الطبراني، التفسير: 32/2.

لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض . وإن أتى ذلك في الشعر، فهو من باب
الضرورة كقول الشاعر⁽¹⁾:

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا صَلَّيْتَ أَوْ سَبَّحْتَ: يَا اللَّهُ مَا

إذ اجتمعت أداة النداء (يا) والميم وذلك للضرورة، وهي مسألة لم يُجزها
الكوفيون⁽²⁾.

23- نداء النكرة الموصولة بالصفة لا يجوز فيها إلا النصب⁽³⁾:

ذهب الطبراني إلى أن نداء النكرة الموصولة بالصفة لا يجوز فيه إلا النصب
كقوله تعالى: «يَحْسِرَةٌ عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ»⁽⁴⁾،
فُنصبت حسرة على النداء، والعرب إذا دعت نكرة موصولة بشيء آثرت النصب،
كما يُقال: يا رجلاً كريماً أقبل⁽⁵⁾، وهو مذهب البصريين، غير أن الفراء يرى أن رفع
النكرة الموصولة بالصفة صواب واحتج على ذلك بقول العرب: يا مهمُّ بأمر لا
تهتمُّ، وقول الشاعر⁽⁶⁾:

يا دارُ غيرِها البلى تغييرا

24- إن المنادى المضاف إلى ياء المتكلم والمضاف يُبينان على الفتح⁽⁷⁾:

ذهب الطبراني إلى أن المنادى المضاف إلى ياء المتكلم والمضاف يُبينان على
الفتح تشبيهاً لهما بالعدد المركب كقراءة (يا ابنَ أمِّ) ⁽⁸⁾ بالفتح، فقال: (من قرأ بفتح

(1) الأنباري، الإنصاف: 341/1.

(2) الأنباري، الإنصاف: 341/1.

(3) الطبراني، التفسير: 279/5.

(4) يس: 30.

(5) الفراء، معاني القرآن: 375/2.

(6) البيت لأحوص الأنصاري، والبيت في سيبويه، الكتاب:

يا دارُ حسرَّها البلى تحسيرا وسقتُ عليها الريحُ بعدك مورا، سيبويه، الكتاب: 201/2،

والنحاس، إعراب القرآن: 264، 265/3.

(7) الطبراني، التفسير: 258/4.

(8) طه: 94.

الميم جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ يَصِلُ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ مِثْلَ : خَمْسَةَ عَشَرَ⁽¹⁾، وَهُوَ "مَذْهَبُ
الْبَصْرِيِّينَ، فَإِنَّهُمَا مَبْنِيَا عَلَى الْفَتْحِ لِتَرْكِيبِهِمَا تَرْكِيْبَ خَمْسَةَ عَشَرَ، فَعَلَى هَذَا فَلَيْسَ
(ابن) مُضَافًا لـ(أُمِّ)، بَلْ هُوَ مَرْكَبٌ مَعَهُمَا فَحَرَكْتُهُمَا حَرَكَةَ بِنَاءٍ"⁽²⁾.

خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ الَّذِينَ يَرَوْنَ أَنَّ (ابن) مُضَافٌ لـ(أُمِّ) وَ (أُمِّ) مُضَافَةٌ لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ،
وِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، قَدْ قَلْبَتِ أَلْفًا كَمَا تُقَلِّبُ فِي الْمُنَادَى الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، نَحْوُ : يَا
غُلَامًا، ثُمَّ حُذِفَتِ الْأَلْفُ وَاجْتَزِيَ عَنْهَا بِالْفَتْحِ كَمَا يُجْتَزَى عَنِ الْيَاءِ بِالْكَسْرِ، فَحِينَئِذٍ
حَرَكَةُ (ابن) حَرَكَةُ إِعْرَابٍ وَهُوَ مُضَافٌ لـ(أُمِّ) فَهِيَ فِي مَحَلِّ خَفْضٍ بِالْإِضَافَةِ⁽³⁾.

25- مجيء تمييز الأعداد المائة والألف... بلفظ الجمع⁽⁴⁾:

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : "وَلَبِّثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ..."⁽⁵⁾، فَقَدْ أُجَازَ
الْفَرَاءَ ذَلِكَ عَلَى السَّعَةِ، فَقَالَ مُعَلِّقًا عَلَيْهَا⁽⁶⁾ : "وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَضَعُ السِّنِينَ فِي
مَوْضِعِ سَنَةٍ، فَهِيَ حِينَئِذٍ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ لِمَنْ أَضَافَ"، فَالْفَرَاءُ يَعُدُّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لُغَةً
مِنَ لُغَاتِ الْعَرَبِ، وَيَجُوزُ زُهَا فِي السَّعَةِ لَا فِي الضَّرُورَةِ، وَدَافِعُ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ هَذِهِ
الْقِرَاءَةِ فِي رَدِّهِ عَلَى مَنْ وَصَفَهَا بِأَنَّهَا غَيْرُ مَخْتَارَةٍ قَائِلًا⁽⁷⁾ : "بَلْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ مَخْتَارَةٌ
وَحَجَّتُهُمَا يَعْنِي -حَمْزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ أَنَّهُمَا أُتِيَا بِالْجَمْعِ بَعْدَ قَوْلِهِ : "ثَلَاثُمِئَةٌ" عَلَى
الْأَصْلِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ هُوَ الْجَمْعُ : ذَاكِرًا أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ قَطْرِبِ⁽⁸⁾، وَقَدْ تَبِعَهُ فِي
ذَلِكَ مَكِّي⁽⁹⁾، وَالزَّمْخَشَرِيُّ⁽¹⁰⁾.

(1) الطبراني، التفسير: 285/4.

(2) السمين، الدر المصون: 347/3.

(3) السمين، الدر المصون: 348/3.

(4) الطبراني، التفسير: 166/4.

(5) الكهف: 25.

(6) الفراء، معاني القرآن: 138/2.

(7) ابن زنجلة، حجة القراءات: 414.

(8) ابن زنجلة، حجة القراءات: 414.

(9) مكِّي، الكشف عن وجوه القراءات: 58/2.

(10) الزمخشري، الكشاف: 418/2.

ويذهب الطبراني إلى عدم جواز هذه المسألة، فخرّج هذه القراءة على أن "سنيض" باب المضاف والمضاف إليه، على تقدير: سنيض ثلاثمائة، "لأنّ التفسير لا يكون بلفظ الجمع"⁽¹⁾، أو على اعتبار (سنيض) بدلاً من ثلاثمائة⁽²⁾.

26- (من البيان الجنس في قوله تعالى: "فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور"⁽³⁾)⁽⁴⁾.

ذهب الطبراني إلى أن (من) لبيان الجنس كما في الآية الكريمة، بمعنى: فاجتنبوا الرجس الذي هو من وثن، وهو مذهب جماعة من المتقدمين و المتأخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها إذا بينت معرفة⁽⁵⁾. نحو ما جاء في الآية القرآنية السابقة الذكر، وزعم الأخفش أنها للتبويض؛ أي فاجتنبوا الرجس الذي هو من الأوثان أي عبادتها⁽⁶⁾.

27- إضافة الضمير (إيا) إلى اسم ظاهر⁽⁷⁾:

أجاز الطبراني هذه المسألة محتجاً بالسماع، مما ورد عن الخليل من كلام العرب قولهم في المثل إذا "بلغ الرجل السنين فإياه وإيا الشواب"⁽⁸⁾ فأضافه إلى ظاهر، وهو قبيح مع جوازه⁽⁹⁾، وهذا ردّ على أبي إسحاق الزجاج الذي عدّه اسماً مظهراً خصّاً للإضافة إلى سائر المضمورات، وبأنها في موضع جر بالإضافة⁽¹⁰⁾، لأنه أضاف (إيا) إلى (الشواب) وهو اسم مظهر⁽¹¹⁾.

(1) الطبراني، التفسير: 166/4.

(2) الطبراني، التفسير: 166/4.

(3) الحج: 30.

(4) الطبراني، التفسير: 338/.

(5) الأزهرى، التصريح: 637/1.

(6) النحاس، إعراب القرآن: 68/3.

(7) الطبراني، التفسير: 115/1.

(8) سيبويه، الكتاب، الأزهرى، التصريح: 277/2، والأنبارى، الإنصاف: 695/2.

(9) الطبراني، التفسير: 115/1.

(10) الأنبارى، الإنصاف: 695/2.

(11) الأنبارى، الإنصاف: 697/2.

28- النعت بالمصدر⁽¹⁾:

أجاز الطبراني هذه المسألة، كقوله تعالى : "فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ"⁽²⁾، فقوله (عَدُوٌّ) في موضع المصدر، على تقدير : ذوو عداوة، فوقعت الصفة موقع المصدر، كما يقع المصدرُ موقع الصفة في رَجُلٍ عَدْلٍ، وِرِضًا، وَزَوْرًا، وَفِطْرًا، فهو يميلُ إلى إجماع النحاة في جواز النعت بالمصدر، لأنه عند الكوفيين على التأويل بالمشق، أي عَادِلٌ، وَمَرَضِيٌّ، وَزَائِرٌ، وعند البصريين على تقدير مضاف، أي ذو كذا، ولهذا التزموا فيه لفظ الإفراد والتذكير⁽³⁾.

29- جواز الفصل بين النعت والمنعوت⁽⁴⁾:

أجاز الطبراني الفصل بين النعت والمنعوت بغير مباين محض؛ أي بفصل غير أجنبي عن النعت والمنعوت، كقوله تعالى : "وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ"⁽⁵⁾؛ فحُضِّ عَالِمِ عَلَى أَنَّهَا نَعْتُ لِقَوْلِهِ (وَرَبِّي)، ويكون بذلك قد فصل بين النعت والمنعوت بجواب القسم (لَتَأْتِيَنَّكُمْ)، وهذا عليه أغلب النحاة⁽⁶⁾.

30- إبدال النكرة من المعرفة⁽⁷⁾:

أجاز الطبراني والبصريون إبدال النكرة من المعرفة كقوله تعالى: "كَلَّا لئن لم ينته لنسفعا بالناصية، ناصية كاذبة خاطئة"⁽⁸⁾، فأبدل (ناصية) النكرة من (الناصية)

(1) الطبراني، التفسير: 496/4.

(2) الشعراء: 77.

(3) انظر: ابن مالك محمد بن عبد الله (ت627هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد

معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت- دار الكتب العلمية، ط1 2000م: 519/1، وابن

هشام، أوضح المسالك: 312/3.

(4) الطبراني، التفسير: 225/5.

(5) سبأ: 3.

(6) انظر: الفراء، معاني القرآن: 351/3، والسيوطي، الهمع: 115/3.

(7) الطبراني، التفسير: 529/6.

(8) العلق: 15-16.

المعرفة، في حين قيّد الكوفيون هذه المسألة بوصف النكرة، فأجازوا إبدال النكرة من المعرفة في هذه الآية لمجيء "ناصية" موصوفة بـ(كاذبة)⁽¹⁾.

31- جواز عطف الجملة الفعلية على الاسمية والعكس⁽²⁾:

أجاز الطبراني هذه المسألة كقراءة ابن عباس⁽³⁾: "إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ"⁽⁴⁾، بنصب (السَّلَاسِلِ) على تقدير: وَيَسْحَبُونَ السَّلَاسِلَ، فعطف الجملة الفعلية على الاسمية، في حين منعه ابن جني مطلقاً⁽⁵⁾.

32- واو العطف لا توجب الترتيب⁽⁶⁾:

ذهب الطبراني والبصريون إلى أنّ الواو لا توجب الترتيب، مستدلين بقوله تعالى: "يَا مَرْمٍ أَقْنُتِي لِرَبِّ بِكَ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ"⁽⁷⁾، لأنّ الركوع مُقَدَّم على السجود في المعنى⁽⁸⁾.

أما الكوفيون فيرون أنها تفيد الترتيب كفاء العطف عند البصريين⁽⁹⁾، واحتجوا بقوله تعالى: "إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا"⁽¹⁰⁾، وقوله: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ"⁽¹¹⁾، فأخرج الأثقال، إنّما هو بعد الزلزال، والسجود في الشرع لا يكون إلا بعد الركوع.

(1) انظر: السيوطي، الهمع: 151/3.

(2) الطبراني، التفسير: 414/5.

(3) ابن خالويه، مختصر القراءات: 133.

(4) غافر: 71.

(5) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 145/2، والسيوطي، الهمع: 192/3.

(6) الطبراني، التفسير: 48/2، 265/5.

(7) آل عمران: 43.

(8) ابن هشام، شرح قطر الندى: 387.

(9) المالقي، رصف المباني: 474، والمرادي، الجني الداني: 61.

(10) الزلزال: 1-2.

(11) الحج: 77.

33- العطف على الضمير المرفوع المتصل⁽¹⁾:

أجاز الكوفيون العطف على الضمير المرفوع المتصل مطلقاً⁽²⁾، محتجين بقوله تعالى: "وَمِرَّةً فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى"⁽³⁾، فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى) على معنى فاستوى جبريل ومحمد بالأفق . كما استدلوا على جوازه بقول الشاعر⁽⁴⁾:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنَعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّقَنَ رَمَلًا
فَعَطَفَ (زُهْرٌ) عَلَى الضمير المستكن في (أَقْبَلْتُ).

وذهب الطبراني والبصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المتصل من غير توكيد أو فصل، ويتضح ذلك من خلال رده على من قال والعرب لا تعطف الظاهر على المضمرة، فقال إماماً لا تعطف إذا لم يكن بين الكلامين فاصلاً، أما إذا كان بينهما فاصلاً جاز⁽⁵⁾، وذلك نحو قوله تعالى: "فَإِنْ حَاجُّوكَ، فَقُلْ أَسَلَّمْتُ وَجْهِي لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ"⁽⁶⁾، فعطف (وَمَنِ اتَّبَعَنِ) على الضمير في (أَسَلَّمْتُ) لوجود الفاصل بينهما، ومنه قوله تعالى: "سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا"⁽⁷⁾، فعطف (وَلَا آبَاؤُنَا) على المضمرة المتصلة لوجود الفاصل (لا) الزائدة. وأما عن احتجاج الكوفيين بقوله: "ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى"⁽⁸⁾، فالواو واو الحال، لا واو العطف.

(1) الطبراني، التفسير: 28/2، 101/3.

(2) الأنباري، الإنصاف: 475/2.

(3) النجم: 6-7.

(4) عمرو بن أبي ربيعة (ت93)، شرح الديوان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار

الأندلس، الطبعة الرابعة 1988م، والملحق: 498، والأنباري، الإنصاف: 475/2.

(5) الطبراني، التفسير: 28/2.

(6) آل عمران: 20.

(7) الأنعام: 148.

(8) النجم: 6-7.

34- (أم) بمعنى (بل) (1):

أجاز الطبراني مجيء (أم) بمعنى (بل) كما في قوله تعالى : "أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَأْتِ آبَاءَهُمُ الْأَوَّلِينَ" (2)، فـ(أم) بمعنى (بل) على تقدير بل جاءهم ما لم يأت آباءهم الأولين، فأنكروه. وهو ما ذهب إليه البصريون من أن (أم) تكون بمعنى (بل) والهمزة جميعاً (3)، وخالفهم الكوفيون في ذلك، بأنها لا تكون بمعناها، وإنما يُعطف بها بعدهما (4).

35- مجيء (هل) بمعنى (قد) (5):

أجاز الطبراني هذه المسألة كقوله تعالى : "هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً" (6)، فـ(هل) هنا بمعنى (قد)، (لأنه لا يجوز على الله أن يستفهم، لأنه لم يزل عالماً بالأشياء كلها، ولا يزال عالماً) (7). وهو ما ذهب إليه أمام النحاة سيبويه بقوله : "وكذلك هل إنما تكون بمنزلة قد" (8)، وتابعه في ذلك المبرد في المقتضب، فقال: "وُتْرِمَعْنَى قَدْ وَبِذَلِكَ فَسَّرَ قَوْلَهُ تَعَالَى : " هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ "، فقال جماعة قد أتى" (9).

(1) الطبراني: 381/4.

(2) المؤمنون: 68.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب: 67/1.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب: 68/1 وانظر: الشرجي عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب للطباعة والنشر، ط1 1987م.

(5) الطبراني، التفسير: 399/6.

(6) الإنسان: 1.

(7) الطبراني، التفسير: 399/6.

(8) سيبويه، الكتاب: 189/3، وانظر، الرماني، معاني الحروف: 102، والهروي الأزهية:

217، والمالقي: رصف المباني: 47.

(9) السيوطي، الهمع: 507/2.

وقد أنكر ذلك قومٌ آخرهم أبو حيان، فقال : "لم يُقَمَّ على ذلك دليلٌ واضحٌ، إنما هو شيءٌ قاله المفسرون في هذه الآية، وهذا تفسيرٌ معنى لا تفسيرٌ إعراب، ولا يُرجع إليهم في مثل هذا، إنما يُرجع في ذلك إلى أئمة النحو واللغة لا إلى المفسرين.." (1)

36- حَذْفُ (لام) جواب القسم و (قد) (2):

أجاز الطبراني حذف لام الجواب، نحو قوله تعالى : **قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا** (3)، فالأصل في جواب القسم أن يُقال : **(قَدْ أَفْلَحَ) بِاللَّامِ**، فَحُذِفَتِ اللَّامُ؛ "لأن الكلام إذا طال صار طوله عوضاً من اللام" (4)، فعلة الحذف عنده هي الطول، فإن كان في الكلام طولٌ حسنٌ الحذف للام أو قد أو الاثنين معاً (5)، كقوله تعالى: **"وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ"** (6) إلى قوله **"قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ"** (7)، **(فاللام وقد) الواقعتان في جواب القسم محذوفتان، والتقدير: لَقَدْ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ؟**

37- إذا اجتمع قسمٌ وشرطٌ حُذِفَ جواب أحدهما استغناءً (8):

أجاز الطبراني هذه المسألة محتجاً بقوله تعالى : **قُلْ لئنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً...** (9)، فارتفع (لا يأتون) لأن جواب القسم غالبٌ على جواب (أن) لوقوعه في صدر الكلام، ومنه قوله تعالى : **"وَلئنِ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ ممَّا يَجْمَعُونَ"** (10)، **"فاللام في (لئن)، تصلح أن تكون للابتداء والتأكيد، واللام في**

(1) السيوطي، الهمع: 507/2.

(2) الطبراني، التفسير: 471/6، 508، 509.

(3) الشمس: 9.

(4) الطبراني، التفسير: 508/6، 509 وانظر، الأزهرى، التصريح: 376/1.

(5) انظر، السيوطي، الهمع: 402/2.

(6) البروج: 1.

(7) البروج: 4.

(8) الطبراني، التفسير: 152/2، 153، 136/4.

(9) الإسراء: 88.

(10) آل عمران: 157.

(لَمَغْفِرَةٍ) اب القسم، وتصلح أن تكون مؤكدةً جواب الشرط⁽¹⁾، فحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه، وهو ما أوجبه جمهور النحاة⁽²⁾ فقالوا: "يجب إغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه، نحو: **إِنْ تَقُمْ وَاللَّهِ أَقْمُ**، فحذف جواب القسم استغناءً عنه بجواب الشرط، وهو: **أَقْمُ**"، فمتى اجتمع شرطٌ وقسمٌ، استغنيَ بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمتقدم⁽³⁾.

38- الاستفهامُ لا يعملُ فيه ما قبله⁽⁴⁾:

اعتدَّ الطبراني على جواز هذه المسألة بقوله تعالى: **"وَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ"**⁽⁵⁾، فقوله: **"أَيَّ مُنْقَلَبٍ"** منصوب على معنى المصدر (بدل من المصدر) أو بقوله (يَنْقَلِبُونَ) لا يجوز أن يكون منصوباً بقوله (سَيَعْلَمُ)، "لأن (أي) لا يعمل فيه ما قبله، لأنه من حروف الاستفهام، وموضع حروف الاستفهام صدرُ الكلام"⁽⁶⁾؛ ومنه قوله تعالى: **"الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ"**⁽⁷⁾، فارتفع (أَيُّكُمْ) الابتداء، فلا يعمل فيها ما قبلها، وتقديره: **لِيَبْلُوَكُمْ أَنْتُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا أَمْ غَيْرَكُمْ**، وهذا عليه أغلب النحاة، فيقولون: لا يعمل في الاستفهام ما قبله⁽⁸⁾؛ قال أبو جعفر: **"وحقيقة العلة في ذلك أن الاستفهام معنى وما قبله معنى آخر، فلو عمل فيه ما قبله لدخل بعض المعاني في بعض"**⁽⁹⁾.

(1) الطبراني، التفسير: 153/2.

(2) انظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 384/2، الأزهرى، التصريح: 413/2، السمين، الدر المصون: 500/2، 466/3.

(3) انظر: الأزهرى، التصريح: 413/2.

(4) الطبراني، التفسير: 517/4، 312/6.

(5) الشعراء: 227.

(6) الطبراني، التفسير: 517/4.

(7) الملك: 2.

(8) النحاس، إعراب القرآن: 134/3، وانظر: الأزهرى، التصريح: 372/1.

(9) النحاس، إعراب القرآن: 134/3.

39- (أي) اسم موصول مبني⁽¹⁾:

ذهب الطبراني إلى أن (أي) اسم موصول مبني وفاقاً للبصريين كقوله تعالى : "ثُمَّ لَنُنزِلَنَّ مِنْ كُلِّ شِدَّةٍ أَيْهِمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا"⁽²⁾، (فأَيْهِمْ) رُفِعَ عَلَى الاستثناء⁽³⁾، بمعنى أنه مبني على الضم في محل نصب، وهو مذهب البصريين وعلى رأسهم إمام النحاة سيبويه (فأَيْهِمْ) عنده تُبْنَى عَلَى الضم⁽⁴⁾، "لأن القياس يقتضي أن تكون مبنية في كل حال، لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول كما بُنيت "مَنْ" و "مَا"⁽⁵⁾؛ وغلطه الزجاج بقوله: "ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما، فإنه يُسلم أنها تعرب إذا أُفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أُضيف؟"⁽⁶⁾.

أما الكوفيون فيرون أن (أَيْهِمْ) معربٌ منصوب بالفعل الذي قبله، محتجين على ذلك بقراءة النصب لقوله تعالى : "ثُمَّ لَنُنزِلَنَّ مِنْ كُلِّ شِدَّةٍ أَيْهِمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا"، وهي قراءة هارون ومعاذ الهراء⁽⁷⁾.

40- تقديم معمول اسم الفعل في قوله تعالى: "كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ"⁽⁸⁾⁽⁹⁾.

ذهب الكسائي والكوفيون إلى جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه محتجين بالنقل والقياس، نحو قوله تعالى: "كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ"⁽¹⁰⁾، على أن التقدير فيه: عليكم كتاب

(1) الطبراني، التفسير: 219/4.

(2) مريم: 69.

(3) الطبراني، التفسير: 219/4.

(4) السيوطي، الهمع: 294/1.

(5) الأنباري، الإنصاف: 712/2.

(6) ابن هشام، مغني اللبيب: 99/1.

(7) الإنصاف: 711/2.

(8) النساء: 24.

(9) الطبراني، التفسير: 217/2.

(10) النساء: 24.

الله، أي إلزموا كتابَ الله، فنصبَ كتابَ الله بعليكم، وهذا دليلٌ على جواز تقديمه⁽¹⁾،
ومنه قول الشاعر⁽²⁾:
[الرجز]

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونِكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

فالشاهد فيه: دُونِكَ دلوي، في موضع نصب بدونك، فدل على جواز تقديمه،
حملاً على الفعل . لأن اسم الفعل إنما عمل لكونه تضمن معنى الفعل، والفعل يجوز
تقديم معموله عليه، ومن تمام حمل اسم الفعل على الفعل أن يجوز في اسم الـ فعل ما
جاز في الفعل خصوصاً أنه ورد عن العرب شواهد بذلك كالبيت السابق.

أما الطبراني فلم يرتضِ ذلك وفاقاً للبرصيين، فذهب إلى أن (كتاب) في قوله
تعالى: "كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ" نُصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ عَلَى تَقْدِيرِ فَعَلٍ مَحْذُوفٍ، أَي كَتَبَ اللَّهُ
عَلَيْكُمْ كِتَابَ اللَّهِ، أَوْ بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِعْرَاءِ أَي الزَّمُوا كِتَابَ اللَّهِ وَاتَّبَعُوا كِتَابَ اللَّهِ⁽³⁾.
وتابعه في ذلك الأزهرى بقوله: "ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصور
درجته عن الفعل لكونه فرعه في العمل"⁽⁴⁾.

3. 2 ما وافق فيه الكوفيين

1- جواز دخول الفاء على الخبر⁽⁵⁾

أجاز الطبراني والكوفيون دخولَ (الفاء) على الخبر، كقوله تعالى: "الَّذِينَ
يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ

(1) الأنباري، الإنصاف: 228/1، وابن هشام، شرح قطر الندى: 335، والأزهرى، التصريح:
291/2.

(2) البيت لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، ونسبه الأزهرى إلى جارية من بني
مازن انظر: الأنباري، الإنصاف: 228/1، وابن هشام، أوضح المسالك: 88/4، وابن مالك،
شرح التسهيل: 372، وابن هشام، مغني اللبيب: 265/2، والسيوطي، الهمع: 12/3.

(3) الطبراني، التفسير: 217/2.

(4) الأزهرى، التصريح: 291/2.

(5) الطبراني، التفسير: 493/1، 451/5.

وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ⁽¹⁾ فَجُعِلَ الْخَبْرُ بِالْفَاءِ لِتَضْمَنِ الْمَبْتَدَأِ مَعْنَى الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: "وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ"⁽²⁾، فَالْفَاءُ دَخَلَتْ هُنَا لِشَبْهِ الْمَبْتَدَأِ بِالشَّرْطِ، وَقَدْ تَدَخَّلَ فِي غَيْرِ الشَّرْطِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: "الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ"⁽³⁾ وَ"السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا"⁽⁴⁾، فَدَخَلَتْ الْفَاءُ فِي الْخَبْرِ لِارْتِبَاطِ الْمَبْتَدَأِ بِمُسْتَقْبَلِ عَامٍ، وَهَذَا مَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ⁽⁵⁾.

وَذَهَبَ سَيَبُويَه وَجَمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ إِلَى مَنَعِ دُخُولِ الْفَاءِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَعَدُّوا ذَلِكَ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْخَبْرِ⁽⁶⁾.

2- عامل النصب في خبر ما النافية⁽⁷⁾

ذَهَبَ الطَّبْرَانِيُّ إِلَى أَنَّ مَا الْحَاجِزِيَّةَ لَا تَعْمَلُ فِي الْخَبْرِ، كَقِرَاءَةِ عَاصِمٍ "مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ"⁽⁸⁾ بِالرَّفْعِ مَحْتَجًّا بِمَا وَرَدَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ قَوْلِهِمْ "مَا زَيْدٌ عَالِمٌ"، إِذْ بَقِيَ الْخَبْرُ عَلَى حَالَةِ الرَّفْعِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا قَبْلَ دُخُولِ (مَا)، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى إِهْمَالِ عَمَلِ (مَا) إِذْ لَمْ يَقَعْ أَثَرُهَا عَلَى الْخَبْرِ.

وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ، فَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ (مَا) لَا تَعْمَلُ شَيْئًا فِي لُغَةِ الْحَاجِزِيِّينَ، وَأَنَّ الْمَرْفُوعَ بَعْدَهَا بَاقٍ عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ دُخُولِهَا، أَمَّا نَصْبُ الثَّانِي، فَعَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ، لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَكَادُ تَتَنَقَّ بِهَا إِلَّا بِالْبَاءِ، فَإِذَا حَذَفُوهَا عَوَّضُوا فِيهَا النَّصْبَ⁽⁹⁾. وَحُجَّتُهُمْ فِي عَدَمِ إِعْمَالِهَا أَنَّهَا حَرْفٌ غَيْرٌ مُخْتَصٌّ، إِذْ تَدَخَّلَ عَلَى

(1) البقرة: 274.

(2) الشورى: 30.

(3) النور: 2.

(4) المائدة: 38.

(5) السيوطي، همع الهوامع: 348/1.

(6) السيوطي، الهمع: 348/1.

(7) الطبراني، التفسير: 220/6.

(8) المجادلة: 2.

(9) الأزهرى، التصريح: 261/1، والسيوطي، الهمع: 389/1.

الاسم نحو: (ما زيدٌ قائمٌ)، وتدخل -كذلك- على الفعل نحو: (ما يقوم زيدٌ)، فلما كانت مشتركةً بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل⁽¹⁾.

وخلافاً لذلك المذهب البصري، فهم يرون أن (ما) عاملة تشبيهاً لها بليس، فهي تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر، وتفيد نفي ما في الحال كما أن ليس تنفي ما في الحال⁽²⁾.

فالطبراني ينحى في هذه المسألة منحى الكوفيين.

3- وقوع الفعل الماضي حالاً⁽³⁾:

أجاز الطبراني مجيء الفعل الماضي حالاً معتداً بالسَّماع كقوله تعالى: "أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ"⁽⁴⁾، فقد جاء الفعل (حَصِرَتْ) حالاً من الواو في (جَاؤُوكُمْ) على تقدير: حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ، ويؤكد ما ذهب إليه الطبراني قراءة الحسن البصري (حَصِرَتْ)⁽⁵⁾، وإليه ذهب الكوفيون والأخفش من البصريين، محتجين بالأدلة النقلية نحو ما جاء في الآية السابقة، وقول أبي صخر الهذلي⁽⁶⁾:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ نَفْضَةً
كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

فـ(بِلَلَّةِ الْقَطْرِ)، جملة فعلية فعلها ماضٍ، وقعت في موضع الحال، كما استندوا إلى القياس في إثبات رأيهم، فكل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة، "والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَعَدَ، وَغُلَامٍ قَفِيظٍ) نَحْوِ أَنْ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ حَالاً لِلْمَعْرِفَةِ نَحْوِ (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ قَعَدَ، وَبِالْغُلَامِ

(1) الأنباري، الإنصاف: 165/1.

(2) الأنباري، الإنصاف: 166/1.

(3) الطبراني، التفسير: 273/2.

(4) النساء: 90.

(5) القراءة من الشواذ

(6) انظر: الأنباري، الإنصاف: 253/1، وابن هشام، أوضح المسالك: 227/2.

قام) وما أشبه ذلك⁽¹⁾، ومنع البصريون وقوع الفعل الماضي حالاً ما لم سبقه (قد) أو كان وصفاً لمحذوف⁽²⁾.

4- جواز نصب الفعل المضارع بعد الرجاء⁽³⁾:

أجاز الطبراني والكوفيون نصب الفعل المضارع بعد الرجاء، كقوله تعالى: "لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلِهِ مُوسَى"⁽⁴⁾، فقرأ الأعرج (فاطَّلِع) بالنصب على جواب (لعلّي) بالفاء، ومعناه إنّي إذا بلغتُ أطلعتُ، ومنه قوله تعالى: "وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي، أَوْ كَيِّزٌ فَتَنْفَعَهُ الذُّكْرَى"⁽⁵⁾، فقرأ عاصم (فَتَنْفَعَهُ) بالنصب على جواب (لعل) بالفاء.

وذهب البصريون إلى أنّ الترجي ليس له جوابٌ منصوب، وتأولوا قراءة النصب بأنّ (لعل) أُشْرِبَتْ معنى (لَيْتَ)، لكثرة استعمالها في توقع المرجو، وتوقع المرجو ملازمٌ للتمني⁽⁶⁾.

5- تعاقب (على) و (من)

ذهب الطبراني والكوفيون إلى جواز تناوب حروف الجر بـ بعضها عن بعض، كقوله تعالى: "الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ"⁽⁷⁾، يعني إذا اکتالوا من الناس، فـ(على) و (من) يتعاقبان⁽⁸⁾. ومنع ذلك البصريون بقولهم: "إنّ أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس"⁽⁹⁾.

(1) الأنباري، الإنصاف: 253/1.

(2) الأنباري، الإنصاف: 252/1.

(3) الطبراني، التفسير: 414/5 و 415، 440/6.

(4) غافر: 36-37.

(5) عبس: 3-4.

(6) انظر، الأزهرى، التصريح: 386/2 والسيوطي، الهمع: 309/2.

(7) المطففين: 4.

(8) الطبراني، التفسير: 458/6.

(9) ابن هشام، مغني اللبيب: 132/1.

6- (اللام) في قوله تعالى: "إِيلَافٍ قُرَيْشٍ" (1) (2)

ذهب الطبراني والكوفيون إلى أن اللام تفيد التعليل ، كقوله تعالى: "إِيلَافٍ قُرَيْشٍ" على معنَى لِيُؤَلِّفَ قُرَيْشًا، ومنه قوله تعالى : "وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَكُمْ" (3)، وقوله: "وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ" (4) (5).

7- جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه (6):

اعتدَّ الطبراني على جواز هذه المسألة بقراءة ابن عامر : "وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ" (7). على نصب (أَوْلَادَهُمْ) و كسر (شُرَكَائِهِمْ)، فيكون بذلك فصلٌ بين المضاف (قَتَلَ) و المضاف إليه (شُرَكَائِهِمْ) بالمفعول (أَوْلَادَهُمْ)، وذلك على التقديم والتأخير، والتقدير فيه قَتَلَ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ، وهو مذهب الكوفيين.

أما البصريون، فقد ذهبوا إلى أنه لا يجوز الفصل بين المتضامفين إلا بالظرف وحرَفِ الجر في الضرورة (8).

8- إضافة الاسم إلى اسم يوافق في المعنى (9):

أجاز الطبراني هذه المسألة تباعاً للمذهب الكوفي، نحو قوله تعالى : "فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ" (10)، فأضاف (الْحَبَّ) إلى (الْحَصِيدِ) وهما واحدٌ لاختلاف اللفظين، ومثله قوله تعالى : "وَلِدَارُ الْأَخْرَةِ خَيْرٌ" ، فأضاف (دارُ) إلى (الْأَخْرَةِ) على

(1) قریش: 1.

(2) الطبراني، التفسير: 564/6.

(3) آل عمران: 81.

(4) العاديات: 8.

(5) السيوطي، الهمع: 368/2.

(6) الطبراني، التفسير: 90/3.

(7) الأنعام: 137.

(8) الأنباري، الإنصاف: 437/2.

(9) الطبراني، التفسير: 450/2، 512/3، 6/5، 95/6.

(10) ق: 9.

سبيل إضافة الشيء إلى نفسه كما يُقال مسجدُ الجامع، وربيعُ الأول، وخفُّ البعير، وحبلُ الوريد، ويومُ الجمعة ونحوها.

وحمل البصريون هذه المسألة على حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه، على أن التقدير في قوله تعالى: "وَحَبَّ الحَصِيد"، أي حبَّ الزرع الحصيد، وتقدير قوله تعالى: "وَلِدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ" هو: "وَلِدَارُ السَّاعَةِ الآخِرَةِ" (1). وهذا ضربٌ من التكلف لا حاجة له، فالأفضل أخذ النص على ظاهره.

9- العطف على الضمير المخفوض (2):

اعتدَّ الطبراني في إجازة هذه المسألة بالسَّماع، نحو ما جاء في قراءة النخعي وقَتادة، والأعمش وحمزة (3): "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ" (4)، بخفض (الأرحام)، على معنى تساءلون بالله وبالأرحام، فعطف الاسم الظاهر (الأرحام)، على الضمير المخفوض (به) إعادة الخافض، كما ورد عن العراب، فهم لا يقولون: مررتُ به وزيد، ويقولون: به وبزيد.

وما جاء في الشعر (5):

قَدْ كُنْتُ مِنْ قَبْلُ تَهْجُونَا وَتَسْتَمِنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ

فعطف (الأيام) على الضمير (بك)، والتقدير: بك وبالأيام، وهو ما ذهب إليه الكوفيون خلافاً للبصريين، فقد ردّوا هذا الرأي، وقالوا بعدم جوازه، فحملوا الشواهد السابقة على أنها من باب حذف حرف الجر الثاني فـ(الأرحام) مجرورة بباء مقدّرة

(1) الأنباري، الإنصاف: 438/2.

(2) الطبراني، التفسير: 183/2، 308/2، 101/5.

(3) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 226، والجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي

(ت833هـ)، النشر في القراءات العشر، قنم له: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية،

بيروت-لبنان، ط1 1998م: 186/1.

(4) النساء: 1.

(5) البيت مجهول القائل: انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 240/2، الأنباري، الإنصاف:

.214/2

غير الملفوظ بها، أي و (بالأرحام) (1). وتابعهم في ذلك ابن جني في دفاعه عن هذه القراءة (2).

ويؤكد ما ذهبوا إليه قراءة ابن مسعود (وبالأرحام) (3)؛ بإعادة الجار . وقول مكي: (وإثبات الحرف هو الأصل إلا أنه ترك استعماله في أكثر القرآن والكلام استخفافاً) (4)، وأنا أميل لمذهب الكوفيين لما فيه بعد عن التكلف والتأويل.

10- جواز مجيء واو العطف زائدة (5):

أجاز الطبراني هذه المسألة وفاقاً للكوفيين، كقوله تعالى: "حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا" (6) فالواو زائدة، لأن التقدير فيه فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا، لأنه جواب ل قوله: " حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا "، ومنها قوله تعالى: "إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ" (7)، والتقدير فيه: أذنت؛ لأنه جواب (إذا).

فالواو عند الطبراني والكوفيين زائدة، وهذا خطأ عند البصريين، فالواو في الأصل حرفٌ وُضِعَ لمعنى، وهو إفادة العطف، فلا يجوز أن يُحکم بزيادته مهما أمكن (8).

11- الواو بمعنى (أو) وبمعنى (بل) (9):

أجاز الطبراني هذه المسألة وفاقاً للكوفيين، كقوله تعالى: "وَأَرْسَلْنَا إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ" (10)، و (أو) هنا بمعنى (بل) على تقدير: بل يزيدون، وتأتي بمعنى

(1) الأنباري، الإنصاف: 467/2.

(2) ابن جني، الخصائص: 285/1.

(3) الزمخشري، الكشاف: 493/1 وأبو حيان، البحر المحيط: 157/3.

(4) مكي، الكشف: 370/1.

(5) الطبراني، التفسير: 388/5.

(6) الزمر: 73.

(7) الانشقاق: 4-1.

(8) انظر: الأنباري، الإنصاف: 459/2، والنحاس، إعراب القرآن: 17/4.

(9) الطبراني، التفسير: 1، 213، 338، 186/2، 364، 365.

(10) الصافات: 147.

(الواو) على معنى فيزيديون، ومثله قوله تعالى: "وإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ"⁽¹⁾، فـ(أو) هنا بمعنى (الواو)، كما أجاز مجيء (الواو) بمعنى أو كما في قوله تعالى: "مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ"⁽²⁾، فالواو بمعنى (أو) على تقدير: مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ أَوْ مَلَائِكَتِهِ أَوْ كَتَبَهُ، ويُقال أن (الواو) جاء في القرآن بمعنى (أو) التي للتخيير⁽³⁾ كما في قوله تعالى: "فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ"⁽⁴⁾، إذ لا يجوز الجمع بينهما.

أما البصريون فلم يجيزوا هذه المسألة، واحتجوا بأن الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام بخلاف الواو وبل، لأن الواو معناها الجمع بين شيئين، وبل معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى أو، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وُضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر⁽⁵⁾.

12- الفاء لا توجب الترتيب مطلقاً⁽⁶⁾:

ذهب الطبراني والفرّاء إلى أن الفاء لا توجب الترتيب محتجاً بقوله تعالى: "فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ، فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رَسُولَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ"⁽⁷⁾؛ فالفاء في قوله: "فتولى عنهم" للتعقيب والإخبار لا لترادف الحال، فكيف تكون الصيحة بعد هلاكهم⁽⁸⁾، وهو مذهب الكوفيين، فقد زعموا أن الترتيب لا يلزم الفاء مستدلين بقوله تعالى: "وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ" الكوفيين، فقد زعموا أن الترتيب لا يلزم الفاء مستدلين بقوله تعالى: "وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ"

(1) المائدة: 6.

(2) البقرة: 98.

(3) الطبراني، التفسير: 338/1.

(4) النساء: 3.

(5) الأنباري، الإنصاف: 480/2-481 وانظر: النحاس، إعراب القرآن: 298/3.

(6) الطبراني، التفسير: 164/3.

(7) الأعراف: 78-79.

(8) الطبراني، التفسير: 164/3.

أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنًا⁽¹⁾ فمجيء البأس سابق للإهلاك⁽²⁾، في حين ذهب الجمهور إلى أن الفاء تفيد الترتيب مطلقاً، على أن الفاء في الآية السابقة أفادت الترتيب الذكري لا المعنوي⁽³⁾.

وقال الجرملي: تفقد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الأمصار⁽⁴⁾ (بدليل قوله⁽⁵⁾):

قفا نبك من ذكري حبيبٍ ومَنْزِلٍ بسقط اللوى بين الدخولِ فحوملٍ

3. 3 مما انفرد به الطبراني أو شاركه فيه عددٌ قليلٌ من النحاة

1- مفعول (يريد) محذوف في قوله تعالى: "يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ"⁽⁶⁾ (7).

ذهب الطبراني في مثل هذا التركيب إلى أن المفعول به محذوف، تقديره: يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُبَيِّنَ لَكُمْ ما تحتاجون إلى معرفته من الحلال والحرام، لأجل التبیین لكم، فاللام في (لِيُبَيِّنَ) للتعليل بخلاف مَنْ عَدَّهَا زائدة⁽⁸⁾، ومثله قول الشاعر:

أريدُ لأنسى ذكراها، فكأنما تمثّل لي ليلي بكلّ سبيل
أي أريدُ إرادتي.

وذهب الخليل وسيبويه⁽⁹⁾ وَمَنْ تَابَعَهُمَا⁽¹⁰⁾ إلى أن الفعل في ذلك كله مُقَدَّرٌ بِمَصْدَرٍ مرفوع بالابتداء، واللام وما بَعْدَهَا خبرٌ على أن تقديره في الآية: أَرَادَهُ اللَّهُ

(1) الأعراف: 4.

(2) انظر: الأزهرى، التصريح: 161/2، والسيوطي، الهمع: 162/3.

(3) السيوطي، الهمع: 162/3.

(4) الأزهرى، التصريح: 161/2، وابن هشام، مغني اللبيب: 180/1.

(5) البيت لامرئ القيس، الديوان: 8، المغني: 181/1، السيوطي، الهمع: 162/3.

(6) النساء: 26.

(7) الطبراني، التفسير: 222/2.

(8) ابن هشام، مغني اللبيب: 233/1.

(9) سيبويه، الكتاب: 52/3.

(10) ابن هشام، مغني اللبيب: 233/1.

للتبيين، وفي البيت إرادتي للنسيان، وعلى هذا فالفعول للفعل، وهذا التأويل بعيدٌ عن ظاهر النص وطبيعة اللغة.

2- تقدّم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور⁽¹⁾:

أجاز الطبراني هذه المسألة معتداً بقراءة بعضهم⁽²⁾: "وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا"⁽³⁾، بنصب (خالصةً) على الحال من الضمير الم متصل في الجار والمجرور، وهو (لذُكُورِنَا)، والتقدير: ما في بطون هذه الأنعام لذُكُورِنَا خالصةً. وهو قول الفراء⁽⁴⁾، وتبعه في ذلك الأخفش⁽⁵⁾، ومنعه جمهور البصريين⁽⁶⁾.

3- جَمْعُ تَمْيِيزِ الْعَدَدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا"⁽⁷⁾ (8):

فقد أجاز الطبراني جمع تمييز العدد المركب (اثْنَتَيْ عَشْرَةَ) وفقاً للفراء في قوله تعالى: "وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا" "على أن (أَسْبَاطًا) تمييز من العدد (اثْنَتَيْ عَشْرَةَ) هو ما ذهب إليه الفراء⁽⁹⁾، نحو مجندي أحد عشر رجلاً، وقام ثلاثون رجلاً، وتبعه في ذلك ابن الناظم.

(1) الطبراني، التفسير: 91/3.

(2) قراءة ابن عباس والأعرج وقتادة وابن جبیر: انظر: ابوحیان، البحر المحيط: 231/4، وابن جني، المحتسب: 232/1، والفراء، معاني القرآن: 358/1.

(3) الأنعام: 139.

(4) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 356/2.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل: 346/2، و أبو حيان، الارتشاف: 35/2 وابن الناظم، شرح ابن الناظم: 240.

(6) الأزهری، التصريح: 600/1.

(7) الأعراف: 160.

(8) الطبراني، التفسير: 203/3-204.

(9) السيوطي، الهمع: 272/2.

أمّا جمهور النحاة، فقد منعوا ذلك، وخرّجوا الآية على أن (أسباطاً) ليس بتمييز لأنه جمع، وإنما هـ و بدل (كل من كل) من اثنتي عشرة، والتمييز محذوف تقديره: اثنتي عشرة فرقة⁽¹⁾.

4- العامل في التمييز⁽²⁾:

ذهب الطبراني إلى أن العامل في التمييز النصب هو خلوه من العامل فلما خلا من العامل نصب، واختيا النصب دون غيره يرجع إلى أنه أخذ ف الحركات، فيقول: "... ونصبت التفسير وإنما نصبت له لأنه ليس له ما يخفضه ولا يرفعه، فلما خلا من هذين نصب لأن النصب أخف الحركات فجعل لكل ما لا عامل له"⁽³⁾.

وقد ذهب جمهور النحاة خلاف ذلك، فناصر التمييز عندهم هو الاسم المبهم (المميز)؛ وذلك تشبيهه باسم الفاعل لأنه طالب له في المعنى كـ (عشرين درهماً)، فهو شبه (ضاربين زيدا) و (رطل زينا) إذ يشبه (ضارباً عمراً)، أو تشبهه بأفعل التفضيل (أفعل من)⁽⁴⁾.

والنصب لمبين النسبة عند سيبويه والمازني والمبرد ومتابعيهم هو المسند من الفعل أو شبهه، فالفعل كـ (طلب زيدا نفساً) فـ(نفساً) منصوب بـ(طاب)، وشبه الفعل نحو: (هو طيب أبوة) فـ(أبوة) منصوب بـ(طيب) وهو صفة مشبهة⁽⁵⁾.
وذهب قوم منهم إلى أن الناصب له هو الجملة التي انتصب التمييز عن تمامها، وليس الفعل ولا ما أشبه الفعل، وهذا الرأي الذي اختاره ابن عصفور⁽⁶⁾.
ومما سبق نجد الطبراني ينفرد برأيه عما ذهب إليه النحاة.

(1) الأزهرى، التصريح: 461/2.

(2) الطبراني، التفسير: 86/2-87.

(3) الطبراني، التفسير: 86/2-87.

(4) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك: 363/2، والأزهرى، التصريح: 617/1، والسيوطي، الهمع: 263/2.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك: 364/2، وأبو حيان، الارتشاف: 377/2.

(6) الأزهرى، التصريح: 617/1، أبو حيان، الارتشاف: 377/2.

5- عاملُ النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية⁽¹⁾:

ذهب الطبراني إلى أنّ الفعل المضارع الواقع بعد الفاء، الواقعة في جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض، ينتصبُ بالفاء نفسها وفاقاً لأبي عمّر الجرمي⁽²⁾؛ كقوله تعالى: "وَنُقُفُوا مِنْ مَّاءٍ رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ، فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنُ مِنَ الصَّالِحِينَ"⁽³⁾، فانتصب قوله (فَأَصَّدَّقَ) لأنه جواب التمني "ولولا الفاء لكان فَأَصَّدَّقَ"⁽⁴⁾؛ ومنه قوله تعالى: "مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ الْفَرُّضَ حَسَنًا فَيُضِدَّ اعْفَافَهُ لَهُ"⁽⁵⁾، فنصب (فَيُضَاعِفُهُ) على جواب الاستفهام بالفاء⁽⁶⁾، فالطبراني هنا يبتعد عن التأويل ويأخذ النص على ظاهره.

وقد ذهب البصريون والكوفيون خلاف ذلك، فيرى الكوفيون أنه منصوبٌ على الخلاف، وذهب البصريون إلى أنه ينتصبُ بإضمار (أَنْ)⁽⁷⁾، محتجين بأن الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف، وحروف العطف لا تعمل لأنها تدخل تارة على الأسماء وتارة على الأفعال، فهي حرف غير مختص فوجب أن لا تعمل. وردّ الأنباري على مقال بأن الناصب هي الفاء نفسها بقوله: "فإنها لو كانت هي الناصبة بنفسها، وأنها قد خرجت عن بابها، لكان ينبغي أن يجوز دخول حرف العطف عليها نحو (أَيُّنِي وَأَكْرَمَكَ وَأَعْطَيْكَ)، وفي امتناع دخول حرف العطف عليها دليلٌ على أنّ الناصب غيرها"⁽⁸⁾.

(1) الطبراني، التفسير: 234/1، 443، 50/2، 147/3، 337/4، 367/5، 207/6، 287.

(2) الأنباري، الإنصاف: 557/1.

(3) المنافقون: 10.

(4) الطبراني، التفسير: 287/6.

(5) الحديد: 11.

(6) الطبراني، التفسير: 207/6.

(7) الأنباري، الإنصاف: 557/2، وابن هشام، أوضح المسالك: 177/4.

(8) الأنباري، الإنصاف: 559/2.

6- عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية

فقد ذهب الطبراني إلى أنّ الفعل المضارع بعد واو المعية ينتصب بالواو نفسها، كقوله تعالى: "يَا لَيْتَنِّي لَوْلَا نُكُذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ"⁽¹⁾، فقد قرأ حمزة ويعقوب وحفص: (نُكُذِّبُ) و(نكون) بالنصب على جواب التمني، "والعرب تنصبُ جواب التمني بالواو، كما تنصبه بالفاء، كما يُقال يَا لَيْتَكَ تَصِيرُ إِ لَيْنَا وَنُكْرِمَكَ، أَوْ فَنُكْرِمَكَ فَكِلَاهُمَا بِالنَّصْبِ"⁽²⁾، وهو مذهب الجرمي.

7- الفصل بين الجار والمجرور⁽³⁾:

أجاز الطبراني هذه المسألة، كقوله تعالى: "فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ"⁽⁴⁾ ف(يعقوب) نصب على نزع الخافض على تقدير: وبشرناها من وراء إسحاق ويعقوب، فلما حذفت الباء نصب على الفصل بين الجار والمجرور، وهو ما ذهب إليه الكسائي والأخفش وأبو حاتم، فيقدرون (يعقوب) في موضع الخفض⁽⁵⁾، وعلى مذهب سيبويه والفرّاء يكون موضعه النصب، فقال الفرّاء: "ولا يجوز الخفض إلا بإعادة الخافض، وقال سيبويه: ولو قلت: مررتُ بزیدِ أول من أمسِ وأمس عمرو، كان قبيحاً خبيثاً لأنك فرقت بين المجرور وما يشركه وهو الواو، كما تفرّق بين الجار والمجرور..."⁽⁶⁾ فهما لا يجيزان الفصل بين الجار والمجرور.

والزجاج -كذلك لا يُجيز الفصل بينهما، فيقول: "لا يجوز أن يكون ذلك في موضع الخفض على ذلك، لأنه لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وبينهما واو

(1) الأنعام: 27.

(2) الطبراني، التفسير: 20، 21/3.

(3) الطبراني، التفسير: 445/3.

(4) هود: 71.

(5) النحاس: إعراب القرآن: 176/2.

(6) النحاس، إعراب القرآن: 176/2.

العطف، إلا بإعادة حرف الجر، لأنه لا يجوز أن يُقال: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فِي الدَّارِ وَالبَيْتِ
وعمر و حتى يقول: بَعَمْرٍ (1).

8- إبدال الجملة من المفرد (2):

أجاز الطبراني هذه المسألة نحو قوله تعالى: "قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ
فِيهِ" (3).

فجملة لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ (بدل من المفرد (الرحمة)، وإليه
ذهب ابن جني (4)، والزمخشري (5)، وابن مالك (6)، ومنه قول الشاعر (7):

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أُخري كيف يلتقيان

فجملة (كيف يلتقيان) بدل من (حاجةً) و (أخري) على تقدير: أشكو هاتين
الحاجتين تعذر التقائهما، خلافاً لمذهب الجمهور (8).

9- إبدال الاسم المنصوب من موضع الاسم المجرور على البديل (9):

أجاز الطبراني هذه المسألة وفاقاً للزجاج، كقراءة الأعمش: "إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا
بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ" (10) بنصب (الكواكب)، فـ(الكواكب) بدل من (زينة) على الموضع،

(1) الطبراني، التفسير: 445/3.

(2) الطبراني، التفسير: 12/3.

(3) الأنعام: 12.

(4) انظر: الصبان، محمد علي (ت 1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية

ابن مالك، القاهرة دار إحياء الكتب العربية: 132/3.

(5) الصبان: حاشية الصبان: 132/3.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل: 339/3.

(7) البيت للفرزدق لكنه غير موجود في الديوان. انظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 224/1،

والسيوطي، الهمع: 154/3.

(8) السيوطي، الهمع: 153/3.

(9) الطبراني، التفسير: 297-296/5.

(10) الصافات: 6 "الكواكب".

وهو ما ذهب إليه الزجاج⁽¹⁾، ويُخرِّج ابن جني هذه القراءة على حذف البدل المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، "فالكواكبُ في الحقيقة ليست زينة لكنها ذات الزينة"⁽²⁾ على حذف (الذات) وإقامة (الزينة) مقامها، ويرى النحاس أن نصب الكواكب على الاختصاص، والتقدير: أعني الكواكب⁽³⁾.

10- (بل) للاستدراك بعد النفي⁽⁴⁾:

ذهب الطبراني إلى أن (بئأي) للاستدراك بعد النفي، محتجاً بقوله تعالى: "بل إياه تدعون فكشفت ما تدعون إليه..."⁽⁵⁾، وهو في ذلك يوافق المبرد، حيث زعم أن (بل) تضرب عن الأول إثباتاً وتثبته، وتضرب عن الأول نفياً وتثبته أي تثبت النفي للثاني، فإذا قلنا القام زيد بل عمرو، فالقائم عمرو لا غير، وإذا قلنا ما قام زيد بل عمرو، فنفي القيام عن عمرو، والإضراب عن النفي للأول⁽⁶⁾.

11- العطف على محل اسم إن قبل مجيء الخبر⁽⁷⁾:

أجاز الطبراني هذه المسألة معتداً بقراءة ابن عباس: "وَمَلَأْتِكُنَّ" بالرفع⁽⁸⁾، في قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ"⁽⁹⁾، عطفاً على محل قوله تعالى قبل دخول (إن)، ومثله قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ"⁽¹⁰⁾، بعطف (الصَّابِقُونَ) على (الَّذِينَ) قبل دخول (إن) لأنه لا يحدث معنى. كما تقول: زيد قائم، وإن زيدا قائم معناهما واحد⁽¹¹⁾.

(1) النحاس، إعراب القرآن: 278/3.

(2) ابن جني، المحتسب: 332/2-333.

(3) النحاس، إعراب القرآن: 278/3.

(4) الطبراني، التفسير: 27/3.

(5) الأنعام: 41.

(6) المالقي، رصف المباني: 231.

(7) الطبراني، التفسير: 425/2، 213/5.

(8) ابن خالويه، مختصر...: 120.

(9) الأحزاب: 56.

(10) المائدة: 69.

(11) الطبراني، التفسير: 425/2.

فالطبراني في ذلك يوافقُ الكسائي الذي أجاز قراءة ابن عباس⁽¹⁾،
وتابعه في ذلك ثعلب⁽²⁾، ومنع هذا جميع النحويين غيرهم⁽³⁾.
12 مجيء كان زائدة في قوله تعالى : "فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي
الْمَهْدِ صَبِيًّا"⁽⁴⁾ (5):
ذهب الطبراني إلى جواز مجيء كان زائدة نحو ما مر في الآية السابقة، فيقول :
"كان ههنا زائدة لا معنى لها"⁽⁶⁾، وعلى هذا ينصبُ (صَبِيًّا) على الحال على تقدير
كيف نُكَلِّمُ مَنْ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا، أي في هذه الحالة.
وقد حكى سيبويه زيادة كان فقال : "وقال الخليل: إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا عَلَى
إِلْغَاءِ كَانٍ"⁽⁷⁾ وأنشد قول الشاعر⁽⁸⁾:
[الوافر]
فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتَ دِيَارَ قَوْمٍ وجيران لنا كانوا كرم
والشاهد فيه قوله : "وجيران لنا كانوا كرام" على زيادة (كانوا) بين الصفة
وهو قوله (كرام) والموصوف وهو قوله (جيران)⁽⁹⁾.
وذهب ابن هشام إلى جواز زيادتها بشرطين⁽¹⁰⁾:
أحدهما: كونها بلفظ الماضي
والثانيها: بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، نحو : "ما كان أحسنَ
زيداً".

(1) النحاس، إعراب القرآن: 222/3.

(2) ثعلب، مجلس ثعلب: 262/1.

(3) النحاس، إعراب القرآن: 222/3.

(4) مريم: 29.

(5) الطبراني، التفسير: 208/4.

(6) الطبراني، التفسير: 208/4.

(7) سيبويه، الكتاب: 153 / 2.

(8) الشاهد للفرزدق، الديوان: 390، والهروي، الأزهية: 188، وسيبويه، الكتاب: 153/2،

والأزهري، التصريح: 252/1.

(9) ابن هشام، أوضح المسالك: 259/1.

(10) ابن هشام، أوضح المسالك: 259/1.

أما بقية النحاة فقد منعوا زيادة (كان) في البيت السابق لرفعها الواو، لأن الزائد لا يعمل شيئاً عند الجمهور، وهو مذهب أبي العباس والمبرد وأكثر النحويين، فزعم أن (كان) إنما تُزاد مجردة لا اسم لها ولا خبر، وخرَّج البيت على أنه قوله (لنا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مُقدّم عليها، والواو المتصلة بها اسمها⁽¹⁾. وأرى أن مذهب إليه الطبراني وسيبويه صوابٌ ، لأن اتصالها باسمها لا يمنع زيادتها.

(1) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك: 259/1، والأزهري، التصريح: 252/1.

الفصل الرابع العلة النحوية

4 . 1 مفهوما

العلة في اللغة:

العلة: المرض، وهي حدثٌ يَشْتَغِلُ صاحبه عن وجهه، كأن تلك العلة صارت شُغلاً ثانياً منعه من شُغله الأول⁽¹⁾.

وقال ابن منظور هذه علة لهذا؛ أي سبب⁽²⁾، وذهب الجرجاني في التعريفات⁽³⁾: إلى أن "العلة: عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يُسمى المرض علة، لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف".

وبإمعان النظر في التعريفات السابقة نجدها تُقضي إلى معنى مشترك وهو وقوع أمر بعد أمر يشغل عن الثاني، فيتغير معه الحال من شأن إلى آخر، فيصبح كالمؤثر فيه، وهذا المعنى المشترك يوحى بالتعريف الاصطلاحي للعلة.

العلة النحوية اصطلاحاً:

ذكر الزجاجي أنَّ علَّ النحو هي العلل⁽⁴⁾ "المستتبطة أوضاعاً ومقاييس"، ويفسره الكفوي بتعريف أوضح؛ حيث العلة النحوية عنده هي المؤثر؛ وهي ما يثبت الحكم بها⁽⁵⁾ ويمكن تعريفها بأنها "تفسير اقتراني يُبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله

(1) الرازي، محمد بن أبي بكر عبد القادر، 1967م، مختار الصحاح، بيروت - لبنان، دار الكتب العربي، ط1: 450.

(2) ابن منظور، لسان العرب مادة (علل)

(3) الجرجاني، التعريفات: 201.

(4) الزجاجي، كتاب الإيضاح في علل النحو: 64.

(5) الكفوي، الكليات: 221/3.

العامّة⁽¹⁾، وهي ثبوت المؤثر لإثبات الأثر؛ أي انتقال الذهن من المؤثر إلى الأثر، كانتقال الذهن من النار إلى الدخان⁽²⁾.

وذهبت خديجة حديثي إلى أنها "الصفة أو الميزة التي من أجلها أُعطيَ المقيسُ الحكمَ الذي فيه المقيس عليه، مثال ذلك أنّ للفاعلِ وَضْعاً خا صاً في الجملة، فإذا تحقّق هذا الوضع في أي كلمة صارت فاعلاً، واستحقت الرّفْع، ففي قولنا : (سافرَ زيدٌ) مثلاً، فإن كلمة (زيدٌ) فاعل هنا في وقوع الفعل منه، لذلك حكمنا له بالحكم النَّحويّ الذي هو الفاعليّة، ثم نقول : إنّ كلمة (زيد) مرفوعة؛ لأنّ كلّ فاعلٍ مرفوع، فقولنا: (لِل فاعل مرفوعٌ) هي العلة في رفع (زيد). لذلك حكمنا لزيد بالحكم الذي هو الرفع⁽³⁾.

وهذا يعني أنّ اقتترانَ الحكم النحوي بالعلة، كاقتران الأثر بالمؤثر فالعلة خلية من خلايا منظومة النحو العربي، نشأت معه وتطوّرت بتطوره لأن "من طبيعة الإنسان أن يسأل عن السبب، ويستقصي العلة، ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكماً عاماً فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلميّة، ولذلك فليس غريباً أن يكون السؤال عن العلة قديماً، وأن يكون التعليل مرافقاً للحكم النحوي منذُ وُجد، وغرض التعليل هو أن يُظهر خضوع الظاهرات لقواعد العلم وأحكامه..."⁽⁴⁾.

أمّا عن نشأة العلة، فقد بدأت العلة بتأثر مباشر بالعلوم الفقهيّة والكلاميّة، من هنا جاء حديث العلماء عن العلل الثلاث : العلل النحويّة والفقهيّة والكلاميّة، وحاولوا توضيح مدى تأثر العلل النحويّة بالعلل الفقهيّة والكلاميّة ، فابن جنّي يقول بشأن ذلك: "اعلم أنّ عِللَ النحويّين -وَأعنى بذلك حدّاقهم المُتقنين، لا أ لفافهم المُستضعفين- أقربُ إلى عِلل المتكلمين، منها إلى عِلل المُتفقيين، وذلك أنهم يُحيلون على الحسّ

(1) الملح، حسن خميس (2000)، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين،

عمان - الأردن، دار الشروق، ط1: 29.

(2) الجرجاني، التعريفات: 86.

(3) حديثي، الشاهد وأصول النحو: 317.

(4) مازن مبارك، النحو العربي، العلة النحوية: 51.

وَيَحْتَجُونَ فِيهِ بِثِقَلِ الْحَالِ أَوْ خَفَّتْهَا عَلَى النَّفْسِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ حَدِيثُ عِلَلِ الْفَقْهِ، وَذَلِكَ أَنَّهَا إِنَّمَا هِيَ أَعْلَامٌ وَأَمَارَاتٌ لَوْ قَوَّعَ الْأَحْكَامَ، وَوَجُوهُ الْحِكْمَةِ فِيهَا خَفِيَّةٌ عَنَّا⁽¹⁾، فابن جني يقف على الفروق بين العلل النحوية والعلل الفقهيّة، وهو ما ذهب إليه الشاوي بقوله: "وعلل الفقه أمارات فيصَحُّ تخلفها، وعلل النحو أقرب منها للعلل العقليّة؛ فهي غيرُ مدخولةٍ وحيثُ لا تظهرُ العلةُ، فيُقَالُ في النحو مَسْمُوعٌ وفي الفقه تعبّد"⁽²⁾.

وَعَمَلُ مَنْ تَأَثَّرَ الْعِلَّةُ النَّحْوِيَّةُ بِالْعِلَلِ الْفَقْهِيَّةِ، إِلَّا أَنَّهُ تَبَدَّلَ وَأَقْرَبُ مِنَ الْعِلَلِ الْكَلَامِيَّةِ الْعَقْلِيَّةِ، الْأَمْرُ الَّذِي دَفَعَ عِدَّةً مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى رَفْضِهَا مُسْتَنْدِينَ بِرَفْضِهِمْ هَذَا عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي التَّأْوِيلِ وَالْمَنْطِقِ.

والعلة كمصطلح بدأ بسيطاً ساداً، ثم تطوروا واكتمل مفهومه ليتدا وله العلماء في مصنفاتهم، ويبدوا آراءهم فيه، فقد ارتبطت بالحكم النحوي ارتباطاً وثيقاً، وعاصرت نشأته⁽³⁾، لذا قيل أن البداية الحقيقية للتعليل كانت بعبد الله بن زيد المعروف بابن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة (117هـ) وهو أول من بَعَجَ النَّحْوَ وَمَدَّ الْقِيَاسَ وَشَرَحَ الْعِلَلَ⁽⁴⁾.

أما ابن جني فيرى أنّ أبا عمرو بن العلاء هو أول من نقل استعمال التعليل عن العرب⁽⁵⁾، ذكر في الخصائص نصاً يدل على ذلك فيقول: "سمعت رجلاً من اليمن يقولان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ قال: نعم أليس بصحيفة؟ أتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدرّبوا، وقاسوا، وتصرفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غفلاً، يُعَلَّلُ هَذَا الْمَوْضُوعَ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ،

(1) ابن جني، الخصائص: 100/1.

(2) الشاوي، ارتقاء السيادة: 69.

(3) نحلة، أصول النحو: 124.

(4) الجمحي، طبقات فحول الشعراء / 14/1، القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف 1986م، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت - لبنان، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1: 105/2، والطنطاوي، محمد دت، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة وتعليق: عبد العظيم النساوي، ومحمد عبد الرحمن الكردي: 58-61.

(5) حديثي، الشاهد: 317.

وَيَحْتَجُّ لِتَأْنِيثِ الْمَذْكَرِ بِمَا ذَكَرَهُ، فَلَا يَهْتَاكُمُ لِمَثَلِهِ، وَلَا يَسْلُكُوا فِيهِ طَرِيقَتَهُ، فَيَقُولُوا :
 وَاهُكُنَّا لِكَذَا، وَقَدْ شَرَعَ لَهُمُ الْعَرَبِيُّ ذَلِكَ، وَوَقَفَهُمْ عَلَى سَمْتِهِ وَأَمِّهِ (1). وَيُشِيرُ
 السِّيَوطِيُّ فِي كِتَابِهِ (الْاِقْتِرَاحِيُّ) طَبِيعَةَ التَّعْلِيلِ وَبَدَايَتِهِ فِي الرَّوَايَةِ، فَيَقُولُ : "وَذَكَرَ
 بَعْضُ شَيْلُونِ خَلِّلِ بْنِ أَحْمَدَ سُئِلَ عَنِ الْعِلْلِ الَّتِي يُعْتَلُّ بِهَا فِي النُّحُو، فَقِيلَ لَهُ :
 عَنِ الْعَرَبِ أَخْتَهَا أَمْ اخْتَرَعَتْهَا مِنْ نَفْسِكَ؟، فَقَالَ : إِنَّ الْعَرَبَ نَطَقَتْ عَلَى سَجِيَّتِهَا
 وَطَبَاعِهَا، وَعَرَفَتْ مَوَاقِعَ كَلَامِهَا، وَقَامَتْ فِي عَقُولِهَا عِلَالٌ ه، وَإِنْ لَمْ يَنْقَلْ ذَلِكَ عَنْهَا،
 وَعَلَّتْ أَنَا بِمَا عِنْدِي أَنَّهُ عِلَّةٌ لَمَّا عَلَّتْهُ مِنْهُ، فَإِنْ أَكُنْ أَصَبْتُ الْعِلَّةَ فَهُوَ الَّذِي التَّمَسَّتْ،
 وَإِنْ يَكُنْ هُنَاكَ عِلَّةٌ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ، فَالَّذِي ذَكَرْتَهُ مُحْتَمَلٌ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً (2).

وَيَتَضَحُّ مِنَ النَّصِّ السَّابِقِ أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ يَتَحَدَّثُوا عَنِ الْعِلْلِ وَلَمْ يَذْكُرُواهَا،
 وَلَكِنَّهُمْ نَطَقُوا بِاللُّغَةِ كَمَا أَرْتَدَّتْهُمْ سَجٌّ يَتُّهُمْ، وَكَمَا أَسَاغَتْهَا طَبِيعَتُهُمْ، فَلَمَّا جَاءَ الْعُلَمَاءُ
 يَبْحَثُونَ فِي اللُّغَةِ بُغْيَةَ الْوَقُوفِ عَلَى أَسْرَارِهَا وَرَغْبَةً فِي تَيْسِيرِ دِرَاسَتِهَا، حَتَّى
 يَسْتَطِيعَ الْخَلْفُ أَنْ يَنْهَجَ نَهْجَ السَّلَفِ، وَقَامُوا بِمَحَاوَلَاتٍ لِحَبْطِ اللُّغَةِ وَقَوَاعِدِهَا،
 فَحَاوَلُوا أَنْ يَلْتَمِسُوا ضَوَابِطَ وَقَوَاعِدَ، وَحَاوَلُوا أَنْ يَجِدُوا عِلَالًا وَأَسْبَابًا، فَعَقَدُوا
 الْمَوَازِنَاتِ، وَنَظَرُوا فِي الْمَتَشَابِهَاتِ... (3).

فَالْعِلَّةُ فِي بَدَايَتِهَا كَانَتْ مَ ظُنُونَةً فَرْدِيَّةً لَا تَقُومُ عَلَى أُسُسٍ كَامِلَةٍ وَسَلِيمَةٍ، غَيْرِ
 أَنَّ الْخَلِيلَ أَكْثَرَ مِنْهَا، فَبَدَتْ مَكْتَمَلَةٌ فِي زَمَانِهِ عَلَى حَدِّ تَعْبِيرِ السَّيِّدِ بِقَوْلِهِ : "إِنَّ الْعِلَّةَ
 زَمَنَ الْخَلِيلِ قَدْ اكْتَمَلَتْ أَسْبَابُهَا وَأَنَّ النِّحَاةَ قَدْ أَشْرَفُوا بِهَا عَلَى الْغَايَةِ، وَأَنَّهَا قَدْ
 وَصَلَتْ فِي مَرَاكِلِ النُّمُوِّ إِلَى دَرَجَةِ النُّضْجِ، فَقَدْ اتَّضَحَتْ مَعَالِمُهَا وَأَصْبَحَتْ أَدَاةً
 فَعَّالَةً بَيْنَ حَالَاتِ الْكَلِمَةِ الْمَخْتَلَفَةِ" (4).

وَذَكَرْتُ الْحَدِيثِي أَنَّ الْخَلِيلَ وَأَسَاتِذَتَهُ كَانُوا أَوَّلَ مَنْ بَسَطَ الْقَوْلَ فِي الْعِلْلِ
 النَّحْوِيَّةِ الْأَمْرِ الَّذِي أَذْهَلَ مَعَاصِرِيهِ، وَأَثَارَ اسْتِ فَسَارَاتِهِمْ (5)، وَلَمَّا جَاءَ تَلْمِيذُهُ سَيِّبِيُّهُ

(1) ابن جني، الخصائص: 262/1، 263.

(2) السيوطي، الاقتراح: 81.

(3) السيد، مدرسة البصرة: 262.

(4) السيد، مدرسة البصرة: 269.

(5) الحديثي، الشاهد وأصول النحو: 356.

اعتمد كثيراً على العلل، لذا كثرت التلالت في كتابه كثرةً مفرطةً سواء للقواعد المطردة أو للأمثلة الشاذة، فلا يقتصرُ تعليله لما كثر في ألسنتهم واستتبقت على أساسه القواعد، بل يُعلل أيضاً لما يخرج على تلك القواعد، وكأ نما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة⁽¹⁾.

وفي القرنين الثالث والرابع بدأت العلة تتبلور شيئاً فشيئاً على أيدي عدد من النحاة، اعتمدوا العلة في أحكامهم النحويّة من أمثال المبرد والمازني وأبي علي الفارسي وابن جني وغيرهم كما كاد القرن الثالث ينتهي حتى اس تقرّت علل النحو واتسع البحث فيها، وأصبح ممّا يفخرُ النحاة بمعرفته والاهتداء إليه، يكتبون فيها ويناقشون ويجادلون، ولما جاء القرن الرابع، غرّزت النزعة المنطقيّة الفكر الإسلامي، فتأثرت بها العلوم المختلفة ومنها علم النحو الذي اعتمد على القياس والتعليل اعتماداً تاماً⁽²⁾.

فقد ألف النحاة في العلل، وخصصوا لها كتباً وأبواباً في مصنفاتهم، فابن جني أفرد لها أبواباً في الخصائص، وألف الزجاجي كتاب الإيضاح في علل النحو، وابن الوراق كتاب نرح علل النحو، وألف الأنباري كتابي (لمع الأدلة في أصول النحو) و (الإعراب في جدل الإعراب) وغيرها من الكتب والمصنفات⁽³⁾.

4 . 2 أنواع العلل وأقسامها

لقد تحدّث العلماء في أنواع العلل مفصّلين القول فيها، معتمدين على اعتبارات معينة، فمنهم من قسمها باعتبار أسلوبها أو باعتبار حكمها أو باعتبار طبيعتها. الفسيوطي يقول في الاقتراح : «اعتلالات النحويين صنفان : علة تُطرّد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تُظهِرُ حِكْمَتَهُمْ، وتكشف عن صحّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتها، وهُم للأولى أكثر استعمالاً وأشدُّ تداولاً، وهي واسعة الشعب، إلا أنّ مدار المشهور فيها على أربعة وعشرين نوعاً، وهي علة

(1) ضيف، المدارس النحوية: 82.

(2) حديثي، الشاهد النحوي: 320.

(3) حديثي، الشاهد النحوي: 320-322.

سماح، وعلّة تشبيه، وعلّة تعويض، وعلّة استتقال، وعلّة فرق، وعلّة توكيد، وعلّة استغناء، وعلّة نظير، وعلّة نقيض، وعلّة حمل على معنى، وعلّة مُشاكلَة، وعلّة مُعادلة، وعلّة قُرب ومجاورة، وعلّة وجوب، وعلّة جواز، وعلّة تغليب، وعلّة اختصار، وعلّة تخفيف، وعلّة دلالة حال، وعلّة أصل، وعلّة تحليل، وعلّة إشعار، وعلّة تضاد، وعلّة أولى⁽¹⁾.

أما النوع الثاني وهو العلة التي تُظهرُ حكمَ تهم - فقد سماها بعضهم علة العلة، وبعضهم: مُتمم العلة، أي، بإظهار حكمتها فهي شرح لها، ويصح الاستغناء بها، كأن يُقال في العلة: رُفِعَ (زيدٌ) لأنه فاعل، فيقال في حكمه ذلك: إنّما ارتفع الفاعل، لأنه أُسند إليه، فلو بدأت بهذا لأعنى، وقد تكون الحكمة سالحةً لتتميم العلة والحكمة، كتعليل رفع الفاعل بالفرق بينه وبين المفعول⁽²⁾.

وقد قسم الزجاجي العلل باعتبار أسلوبها إلى ثلاثة أقسام⁽³⁾:

أ- العلة التعليمية: "وهي التي يُتوصلُ بها إلى تعليم كلام العرب، لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أننا لمّا سمعنا (قام زيدٌ فهو قائمٌ) و (ركبَ عمرو فهو راكبٌ)، فعرفنا اسم الفاعل، قلنا (ذهبَ فهو ذاهبٌ) و (كُلَ فهو آكلٌ) ومن هذا النوع من العلل قولنا: (إنَّ زيدا قائمٌ) إن قيليمَ نصبتُم زيدا؟ قلنا بـ (إن)؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر..".

ب- العلة القياسية: كأن يُسأل: لم وجب أن تنصب (إن) الاسم؟ فيكون الجواب: لأنها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُمِلت عليه، فأعملت إعماله لمّا ضارعتُه، فالمنصوب بها مُشَبَّهٌ بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مُشَبَّهٌ بالفاعل لفظاً، فهي تُشَبَّه من الأفعال ما قُدِّمَ مفعوله على فاعله، ند وضربَ أخاك محمداً...، وتكون هذه العلة من قبيل الفرضيات.

(1) السيوطي، الاقتراح: 71، 72 وانظر: الأفغاني، في أصول النحو العربي: 88، والشاوي:

ارتقاء السيادة: 69، 70، 71.

(2) الشاوي، ارتقاء السيادة: 69.

(3) الزجاجي، كتاب الإيضاح في علل النحو: 65، 64، والسيوطي، الاقتراح: 81.

ج- العلة الجدلية النظرية : كأن يُسأل عن الجهة التي تشابه بها (إن) الأفعال، وبأي الأفعال شُبّهت؟ أبالماضية أم المستقبلية أم الحادثة في الحال؟ .. وتجري هذه العلة على ما يُشبهه التخيل، ويسهل عليك أن تردّه على صاحبه. "ومجز ما ذكره الزجاجي في الإيضاح أن العلة الثلاث لكل منها حكمها، فالتعليمية يُتوصّلُ بها إلى معرفة كلام العرب، فهي ضرورة لتحقيق غاية النحو التعليمية، والقياسية: نستطيع بها مجارة العرب فنقيسُ على كلامهم، في حين أن العلة الثالثة وهي الجدلية ليس فيها فائدة لا للنحو ولا للغة، وإنما هي علة تدخلُ في باب المجادلة والمناقشة والنظر"⁽¹⁾.

ويُقسمها ابن جني باعتبار حكمها إلى قسمين⁽²⁾:

1- علة موجبة: وهي علة مبناهما على الإيجاب بها، كنصب الفضة وجر المضاف إليه.

2- علة مجوّهية: في الحقيقة السبب، فهي تُفضي إلى الكم ولا يثبتُ بها . وقسمتها عزيزة فوّال باعتبار طبيعتها إلى ثلاثة أقسام⁽³⁾:

أ- العلة البسيطة.

ب- العلة المركبة

ت- العلة القاصرة: هي العلة لم تبعد حيث لا يجوز إقامتها على حكم غير الحكم الذي أُقيمت عليه أصلاً⁽⁴⁾. لخصها ابن السراج في نوعين من العلة⁽⁵⁾: العلة

(1) حديثي، الشاهد وأصول النحو: 326.

(2) ابن جني، الخصائص: 192/1.

(3) فوّال، عزيزة، 1992، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1: 678/2.

(4) ابن جني، الخصائص: 196/1.

(5) السيوطي، الاقتراح: 73.

وعلة العلة، ومصطلح علة العلة هذا يُقابل العلة القياسية⁽¹⁾ وعند ابن مضاء علل أول وثوانٍ وثالث⁽²⁾.

4. 3. العلة عند الطبراني

والطبراني كغيره من النحاة الذين اعتدوا بعلم النحو، ودافعوا عنها واتخذوها سبيلاً للاستدلال والإتباع للوصول إلى الغاية المنشودة، فالمتصفح لكتابه (التفسير الكبير) لا يدخله أدنى شك من أنه أخذ بالعلة واستدل بها في بناء قواعده النحوية واللغوية وإثباتها، غير أن اللافت للنظر أن الطبراني لم يُصرح بلفظ التعليل أو مشتقاتها، بل اكتفى بلفظه (لأن) إلى أن ذلك علة، ويلجأ أدنا إلى استخدام لام التعليل. وانطلاقاً من هدف البحث والذي يتمثل في بيان اعتداد الطبراني بالعلة وليس حصر تلك العلة، سأحاول جاهدة عرض نماذج من هذه العلة النحوية والكشف عن بعض الأمثلة التي تبين مدى إدراك الطبراني لهذه العلة. ومن أهم العلة التي اعتمد عليها الطبراني في إثبات قواعد النحو ما يلي:

1- علة الخفة:

وهي علة تتصل بإحدى طبائع العرب في القول، فقد كانوا يميلون إلى اختصار الألف، إذ لم يكن ذلك مخالفاً بكلامهم⁽³⁾، وهي من أكثر العلة دوراناً في كتب النحو، لأن العرب يبتعدون عن الثقيل من الألفاظ ويتجهون إلى الخفيف⁽⁴⁾.

ومن أمثلة هذه العلة قول ابن جني في القصة التي نقلها عن أبي حاتم السجستاني: قرأ عليّ أعرابي بالحرَم (طبيبي لهم وحسن مآب) فقلت: (طوبى)، فقال: (طبيبي) فأعدت فقلت: (طوبى)، فقال: (طبيبي)، فلما طال عليّ قلت: (طوبى)،

(1) عبابنة، يحيى، المصطلح.

(2) ابن مضاء، الرد على النحاة: 130.

(3) ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (د. ت)، علل النحو، تحقيق ودراسة: محمود جاسم الدرويش: 66.

(4) الحجوج، محمد عبد الرحمن حسن: 2002م، الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحاً واستعمالاً رسالة ماجستير، جامعة مؤتة: 147.

فقال: (طي طي)، يقول: أفلا ترى إلى هذا الأعرابي، وأنت تعتقده جافياً كزاً، لا دأماً ولا طيباً، كيف نبأ طبعه عن ثقل الواو إلى الياء، فلم يؤثر فيه التلقين، ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هزاً ولا تمرين، وما ظنك به إذا خلى مع سومه، وتساند إلى سليقته ونجره"⁽¹⁾.

والخفة تتبع من طبيعة اللغة، وتناولها النحاة العرب على وفق أذواقهم وقرائنهم وطبائعهم من خلال الشواهد التي حرصوا على استقراءها، وتبين ما فيها من ثقل⁽²⁾.

فالخفة ظاهرة تجسدت في الواقع العملي للغة نطقاً واستخداماً، وظاهرة في السلوك اللغوي للناطقين بالعربية، إذ هي قائمة على رفض الثقل، لذلك لجؤوا إلى النقيض وهو الخفة⁽³⁾.

ومن المسائل التي تتدرج تحت هذه العلة عند الطبراني ما يلي:

1- إسكان لام الأمر:

تأتي لام الأمر على ثلاثة أحوال: متحرك لا يجوز إسكانه، ومتحرك يجوز إسكانه، وساكن يجوز تحريكه⁽⁴⁾. وذهب الطبراني إلى أن العرب تميل إلى إسكانها إذا سبقها حرف من حروف العطف، وذلك هرباً من الثقل للخفة، فيقول: "وإذا كان قبلها (واو) أو (فاء) أو (ثم)، فأكثر العرب على تسكينها طلباً للخفة..."⁽⁵⁾.

2- حذف إحدى لامي ظل وكسر الظاء:

ومنه حذف إحدى لامي (ظل) عند فك الإدغام، كقوله تعالى: "وانظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا"⁽⁶⁾، وقوله: "فَطَلْتُمْ

(1) ابن جني، الخصائص: 120/1.

(2) الحموز، الكوفيون في النحو: 143.

(3) عفيفي، أحمد 1996م، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1: 9، 15.

(4) الزجاجي، كتاب معاني الحروف: 40.

(5) الطبراني، التفسير: 502/1.

(6) طه: 97.

تَفَكَّهُونَ" (1)، تقول العربُ ظَلَّتْ أَفْعَلُ كذا بمعنى ظَلَّتْ (2)، كما قد يلجؤون إلى كسر الظاء في (ظل)، فيُقَالُ (ظَلَّتْ) وذلك طلباً للتخفيف.

وقد عدّه ابن يعيش ضرباً من الإعلال، للتخلص من اجتماع المتجانسين: و«علم أنّ النحويين قد نظموا هذا النوع من التغيير في سلك الإدغام وسمّوه به وإن لم يكن فيه إدغام، إنّما هو ضربٌ من الإعلال للتخفيف كراهية اجتماع المتجانسين؛ وذلك قولهم ظَلَّتْ في ظَلَّتْ...» (3).

3- حذف حروف الجر:

إن ظاهرة حذف حروف الجر من الظواهر الشائعة في الكلام العربي، التي لاقت اهتماماً من الدارسين منذ بداية النحو وتبعيده فقد أشار النحويون القدامى إلى هذه الظاهرة، وإلى كثرة هذا الحذف، فاعترفوا بصحة التركيب مع وجود هذا الحذف، فأجازوا حذف بعض الحروف وبقاء عملها قياساً مثل رُبِّ، وأجازوا النصب على نزع الخافض، نحو قولك ذهبت إلى الشام ، والذي دعا إلى هذا الحذف؛ أن العرب يتجهون إلى التخفيف (4)، "لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج" (5).

فالقدامى يعللون حذف حروف الجر بعلّة الخفة، وهي العلة التي اعتمدها الطبراني في تفسيره لحذف حروف الجر، نحو ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : "وَلَا تَعَزِّمُوا عُقَدَةَ النَّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ" (6)، بقوله: "أي لا تعزّموا على عقدة النكاح، حُدْف (على) للتخفيف، كما يُقالُ : ضربتُ فلاناً ظهره وبطنه، أي على ظهره وعلى بطنه" (7).

(1) الواقعة: 95.

(2) الطبراني، التفسير: 260/4.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل: 153/10.

(4) انظر: عفيفي ظاهرة التخفيف: 324.

(5) سيبويه، الكتاب: 163/2.

(6) البقرة: 235

(7) الطبراني، التفسير: 426/1.

2- حذف نون جمع المذكر السالم في الإضافة:

عدّ الطبراني حذف نون جمع الـ مذكر السالم في الإضافة من باب التخفيف، وذلك نحوما جاء في قوله تعالى: "والمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ"⁽¹⁾؛ فـ "حُذِفَتِ النُّونُ لَطَوِيلِ الأَسْمِ"⁽²⁾.

3- إضافة اسم الفاعل لمعموله:

ومن ذلك قوله تعالى: "ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدِ الْكَافِرِينَ"⁽³⁾، حيث أضاف اسم الفاعل (مُوهِنٌ) لمفعوله (كَيْدِ) طلباً للخفة⁽⁴⁾ ومثله قوله تعالى: "إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةَ"⁽⁵⁾، وقوله تعالى: "إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابِ"⁽⁶⁾.

ومن خلال ما سبق نجد أن الطبراني يُعَلِّلُ إسكان لام الأمر، وحذف إحدى لامي ظل، وكسر الظاء، وحذف حروف الجر ونون جمع المذكر السالم في الإضافة بعلّة الخفة، كما وجدنا أن هناك ارتباطاً بين الحذف والخفة.

2- علة التشبيه:

وهي "عِلَّةٌ تَقُومُ عَلَى إِكْسَابِ الْمُتَشَابِهِينَ حِكْمًا وَاحِدًا"⁽⁷⁾، "وتعني أن تُقَابِلَ قَضِيَّةَ لُغَوِيَّةَ بِقَضِيَّةٍ لُغَوِيَّةٍ أُخْرَى، وَتُعْطِيهَا حِكْمَهَا لِقَرِينَةِ الْمُشَابِهَةِ"⁽⁸⁾، وهي مُقَابِلَةٌ لِعِلَّةِ الْفَرْقِ"⁽⁹⁾.

وقد اعتمد الطبراني هذه العلة، في حكمه على بعض من المسائل النحوية التي تم مناقشتها تحت القياس النحوي ومنها:

(1) الحج: 35.

(2) الطبراني، التفسير: 341/4.

(3) الأنفال: 18.

(4) انظر: الطبراني، التفسير: 247/3.

(5) القمر: 27.

(6) الدخان: 15.

(7) ابن الوراق، علل النحو: 67.

(8) الحجوج، الأصول اللغوية: 149.

(9) حسان، الأصول: 189.

1- بناء المضاف إلى ياء المتكلم على الفتح في المنادى المضاف:

ذهب الطبراني إلى أن بناء المنادى المضاف إلى مضاف ل ياء المتكلم على الفتح هو تشبيه لها بالأعداد المركبة المبنية، فيوجه قراءة من قرأ "يا ابن أم" بفتح الميم، بقوله: "مَنْ قرأ بفتح الميم جعله بمنزلة اسم واحد يصل الثاني بالأول مثل خمسة عشرة..." (1).

2- توكيد الفعل المضارع بالنون بعد (لا) النافية:

الأصل في توكيد الفعل المضارع بالنون أن يكون بعد (لا) النافية، غير أن الطبراني أجاز توكيد الفعل المضارع بعد لا النافية تشبيهاً لها بالناهية من حيث الصورة الكتابية، ومن ذلك قوله تعالى: "وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً" (2) (3).

وهناك الكثير من المسائل التي اعتمد فيها الطبراني علة التشبيه لا مجال لذكرها تجنباً للتكرار.

3- علة الفرق:

"وهي علة تتصل بقصد الإبانة، إذ يُعطى لل حكمين المتشابهين مظهران مختلفان، توخياً لدقة الدلالة" (4).

وتتبع هذه العلة من طبيعة الإنسان الذي يُحب أن يُميز بين الأشياء المتشابهة حتى لا تلتبس عليه (5)، وحرصه على أن يكون كلامه مفهوماً بلياً لا غموض فيه من غير إفصاح (6).

ومما يندرج تحت هذه العلة عند الطبراني ما يلي:

(1) الطبراني، التفسير: 258/3.

(2) الأنفال: 25.

(3) الطبراني، التفسير: 251/3.

(4) ابن الوراق، علل النحو: 67.

(5) انظر الحجوج، الأصول: 167.

(6) انظر: الحموز، الكوفيون: 146.

حذف الألف من (لما)

ففي قوله تعالى: قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ⁽¹⁾، يرى الطبراني أن (لم) أصلها (لما) و إنما "حذفت الألف فرقا بين الخبر والاستفهام؛ كقوله (فِيم) و (بِم) و (مِم) و (عَلَام) و (حَتَام)"⁽²⁾.

3- علة كثرة الاستعمال:

"وهي هَلَنْتَلُ بها في الغالب لبيان بضعة أحكام منها الحذف"⁽³⁾ و "لكثرة الاستعمال أثرٌ بيِّنٌ في التجاء العرب إلى تخفيف ما يكثر استعماله ويشيع، والتَّصْرُفُ فيه ليصير سهلاً في النطق، وهي علةٌ تتبع من النظر في الشواهد اللغوية، وهي بعيدة عن المنطق، والافتراض، والتَّخمين، والتَّخيل"⁽⁴⁾.
ومن الأمثلة على هذه العلة في كتاب الطبراني ما يلي:

1- حذف الهمزة في (نبي)

ذهب الطبراني إلى أن الأصل في (نبي) هو (نبيء)، إلا أنه تم حذف الهمزة طلباً للخفة ولكثرة استعمالها، حيث وجّه قراءة نافع لقوله تعالى: "وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ"⁽⁵⁾، بهمز (النبيين)، بقوله: فَمَنْ هَمَزَ فَمَعْنَاهُ: الْمُخْبِرُ، من قول العرب، أَنبَأُ يُنْبِئُ إِنْبَاءً، ومن حذف الهمزة، فإنه أرادُه، لكن حذف الهمزة طلباً للخفة، لكثرة استعمالها⁽⁶⁾.

فالطبراني يرى أن اللفظين (نبي) و (نبيء) تحملان المعنى نفسه، إلا أن العرب لما استقلّت الهمز ومالت إلى تخفيفه بحذفه، وكثُرَ ذلك في كلامهم، استعملوا لفظة (نبي) على الصورة هذه.

(1) البقرة: 91.

(2) الطبراني، التفسير: 208/1.

(3) ابن الوراق، علل النحو: 68.

(4) الحموز، الكوفيون: 140.

(5) البقرة: 61.

(6) الطبراني، التفسير: 178/1.

2- حذف ياء الإضافة في النداء:

ومن ذلك قراءة ابن عباس والكوفيين (يا ابن أم) (1)، بكسر الميم، فحذفوا ياء الإضافة، لأنّ مبنى النداء على الحذف، وبقيت الكسرة على الميم دليلاً على الإضافة، ومنه قوله "يا عباد" و "يا قوم..." (2).

4- علة الحذف:

والمقصود بعلّة الحذف؛ إسقاط كلمة وجعلُ أخرى تقومُ مقامها (3). وهي من خصائص العربية وطبائعها، إذ تميلُ اللغة إلى التعبير عن المعنى بأقصر الطرق والألفاظ، إذا توافر أمن اللبس (4).

ومما يندرج تحت هذه العلة عند الطبراني ما يلي:

1- تقدير الفعل:

ومما علّله بهذه العلة جواز حذف الفعل بعد أداة الشرط كقوله تعالى: "وإن امرأة خافت" (5) على تقدير فعلٍ مضمّر، أي وإن خافت امرأة خافت، وكذلك قوله تعالى: "إن امرؤ هلك" (6) و "إن أحد من المشركين استجارك" (7) (8).

2- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

ومنه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كقوله تعالى: "ولا تجعلوا الله عرضةً لأيمانكم أن تبرؤا" (9)، فمعناه "لا تجعلوا الله عرضةً لأيمانكم كراهة أن

(1) الأعراف: 150 وفي طه

(2) الطبراني، التفسير: 198/3.

(3) الرماني، رسالتان في اللغة: 70

(4) الحموز، عبد الفتاح، ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها في المسائل، دار عمان ط: 49/2.

(5) النساء: 128.

(6) النساء: 176.

(7) التوبة: 6.

(8) الطبراني، التفسير: 309/2.

(9) البقرة: 224.

تَبْرُوا، فَحُذِفَ الْمِضَافُ وَأُقِيمَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ⁽¹⁾، ونظيره قوله تعالى: "مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ" ⁽²⁾. فقد عدّ ذلك من "باب حذف المضاف ومعناه (أي ما كنت تدري ما الكتاب، ولا أهل الإيمان)"، أي من الذي يُؤمن، ومن الذي لا يؤمن" ⁽³⁾.

3- حذف حرف النداء

أجاز الطبراني حذف أداة النداء، إذا ورد في السياق ما يدل عليها، نحو قوله تعالى: "ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ" ⁽⁴⁾، فيفسرها بقوله: "أي ثم أنتم يا هؤلاء، فحذف حرف النداء، بدلالة الكلام عليه" ⁽⁵⁾ ونظيره قوله تعالى: "ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ" ⁽⁶⁾، أي يا ذرية من حملنا مع نوح.

5- علة التضمين

والتضمين عند علماء العربية له معان منها: إيقاع لفظ موقع غيره، ومعاملته معاملته لتضمينه معناه، واشتماله عليه ⁽⁷⁾ وتعدّ علة التضمين فرعاً على علة التشبيه ⁽⁸⁾. وتكون في الحروف أو الأفعال بأن تضمّن حرفاً معنى حرف أو فعلاً معنى فعل ⁽⁹⁾.

وقد عبر عنها الجمهور بمصطلح الإحلال فيقول: الإحلال يكمن في وضع عنصرٍ مَوْضِعَ آخَرَ في التركيب اللغوي على أن يتضمّن معنى ذلك العنصر

(1) الطبراني، التفسير: 395/1.

(2) الشورى: 52.

(3) الطبراني، التفسير: 458/5.

(4) البقرة: 85.

(5) الطبراني، التفسير: 96/4.

(6) الإسراء: 3.

(7) مصطفى، وآخرون، معجم الوسيط: 544/1.

(8) الحجوج، الأصول اللغوية: 150.

(9) التهانوي، محمد علي 1996م، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي

دحروج، مكتبة لبنان، بيروت - لبنان، ط1: 469/1.

المحذوف ومعنى آخر جديداً، كما في إقامة الصفة مقام الموصوف⁽¹⁾.

ومما أورده الطبراني بخصوص هذه العلة ما يلي:

1- وقوع المصدر موقع النعت:

وقد يقع المصدرُ موقعَ النعت، يقول الطبراني في قوله تعالى: "إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ"⁽²⁾ "خبثٌ والنجسُ بدر أقيم مقام الاسم لا يثنى ولا يُجمع، يُقال: رجلٌ نجسٌ وامرأةٌ نجسٌ، ورجالٌ ونساءٌ نجسٌ، ولا يؤنث ولا يُجمع..."⁽³⁾.

2- وقوع (لو) موقع (أن):

قد يقع (لو) موقع (أل) كان معنى الكلام التمني، كقوله تعالى: "يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ"⁽⁴⁾، فتكون لو بمعنى (أن) على تقدير (أن يُعَمَّرَ)⁽⁵⁾.

3- وقوع (إن) بمعنى ما:

قد تأتي (إن) بمعنى (ما) النافية نحو ما جاء في قوله تعالى: "لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا لَاتَّخَذْنَا مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ"⁽⁶⁾، فـ(إن) هنا بمعنى (ما)، أي ما كنا فاعلين⁽⁷⁾.

4- تعاقب حروف الجر

ذهب الطبراني إلى إمكانية تعاقب حروف الجر، بأن يقوم حرف جر مقام آخر، فيقول: "وقد تُقام (على) مقام (في) كما في قوله تعالى: "وَأَصْلَابَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ"⁽⁸⁾ (9).

(1) الحموز، الكوفيون: 196.

(2) التوبة: 28.

(3) الطبراني، التفسير: 302/3.

(4) البقرة: 96.

(5) انظر: الطبراني، التفسير: 210/1.

(6) الأنبياء: 17.

(7) الطبراني، التفسير: 278/4.

(8) طه 71.

(9) الطبراني، التفسير: 462/2.

وقال ابن يعيش في شرح المفصل: "وأما قوله تعالى: "وَأَصْلَبَكُمْ فِي جُنُوعِ النَّخْلِ" فليست (في) (على) ما يظنه من لا تحقيق عنده، ولما كان الصلب بمعنى الاستقرار والتمكن عُدِّي بـ (في) كما يعدى الاستقرار. فكما يُقال: تمكن في الشجرة كذلك ما هو ي معناه" (1)

ومما يُعدّ من باب التعاقب أيضاً، مجيء (من) بمعنى (على) في قوله تعالى: "بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ" (2) أي على كل أمر، والذي يؤكد ذلك قراءة ابن عباس: "مِنْ كُلِّ أَمْرٍ بِسَلَامٍ" بمعنى: من كل ملكٍ سلامٍ على المؤمنين في هذه الليلة فـ"على هذه القراءة... (من) بمعنى (على)، تقديره: على كل امرئ من المسلمين سلامٌ من الملائكة ونظيره قوله تعالى: "وَنَصَرْنَا مِنْ الْقَوْمِ" (3) أي على القوم (4)، وقد تكون على إقامة (من) مقام (الباء) كما في قوله تعالى: "لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ" (5)، أي بأمر الله "فكذلك معنى (مِنْ كُلِّ أَمْرٍ) أي، بكل أمرٍ قدره الله تعالى في تلك الليلة" (6).

6- علة التغليب

التغليب في اللغة: إثارة أحد اللفظين على الآخر في الأحكام العربية إذ كانت بين مدلوليها عُلقة أو اختلاط، كما في الأبوين: الأبُّ والأمُّ، والمشرقين: المشرقُ والمغربُ، العُمَرَيْن: أبي بكر وعمر" (7).

وتعدُّ علة التغليب توسعاً في الكلام شائعاً في كلام العرب، مداره على جعل بعض المفهومات تابعاً لبعضٍ داخلٍ تحت حكمه في التعبير عنهما بعبارة

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: 21/8

(2) القدر: 4.

(3) الأنبياء: 77.

(4) الطبراني، التفسير: 6:335.

(5) الرعد: 11.

(6) الطبراني، التفسير: 535/6.

(7) مصطفى، المعجم الوسيط: 658/2.

مَخْصُوصَةٌ لِلْمُغْلَبِ، بحسب الوضع الشخصي أو النوعي، ولا عبارة للوحدة، والتعدد، لا في جانب الغالب، ولا في جانب المغلوب⁽¹⁾.

ويمكن أن نعرفها بأنها تغليب لفظة أو د كم، أو حركة بنائية أو صرفية أو غيرها على آخر، مع الإيماء إلى ما غلب عليه⁽²⁾.

ومنه تغليبُ المذكر على المؤنث، كقوله تعالى: "وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا"⁽³⁾، ف"قال (وبالوالدين) وأحدهما والدة، لأن المذكر والمؤنث إذا اقترنا غلب المذكر لخفته وقوته"⁽⁴⁾.

ومما علّله الطبراني بعلّة التغليب استخدام (مَنْ) للعاقل وغير العاقل، كقوله تعالى: "أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْيُسُفْحَ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ"⁽⁵⁾، فيقول "مَنْ للعقلاء وغيرهم، وكنتي عن الجميع بكلمة (مَنْ) تغليباً للعقلاء على غيرهم"⁽⁶⁾. ومن علة التغليب ما جاء في قوله تعالى: "ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ"⁽⁷⁾، فلم يقل عرضها رده إلى الشخوص المسميات، لأن الأعراض لا تعرض، وإن شئت قلت؛ لأنّ فيهم مَنْ يعقل فغلبهم"⁽⁸⁾.

7- علة المجاورة:

المجاورة في اللغة مأخوذة من: (جَاوَرَةٌ) مُجَاوِرَةٌ وَجَوْرًا: سَاكِنَةٌ وَلاصِقَةٌ فِي الْمَسْكَنِ⁽⁹⁾. ويمكن توضيح المقصود (بالخ) على الجوار كمصطلح نحوي: ب"أن

(1) ابن كمال باشا، 1999م، رسالة في تحقيق التغليب ضمن (رسالتان في لغة القرآن تقديم

وتحقيق: صاحب جعفر أبو جناح، عمان، دار الفكر، ط1: 105.

(2) الحموز، ظاهرة التغليب في العربية، ظاهرة لغوية اجتماعية ط1: 182.

(3) البقرة: 82.

(4) الطبراني، التفسير: 200/1.

(5) النور: 41.

(6) الطبراني، التفسير: 441/4.

(7) البقرة: 31.

(8) الطبراني، التفسير: 147/1.

(9) مصطفى، المعجم الوسيط: 146/1.

يَخْرَجُ الاسمُ التابِعُ في حركته الإعرابية عن متبوعة الحقيقي، ويأخذ حركة الاسم الذي تبعه بالمجاورة، وقد ورد لفظ "الجوار" في لسان العرب بمعنى المجاورة⁽¹⁾. وقد اختلف النحاة في موقفهم من مسألة (الحمل على الجوار)، فمنهم من قبلها وأجازها كالأخفش وأبي البقاء العكبري، والفرّاء وحجتهم في ذلك السّماعُ من العرب وشيوعُه في فصيح كلا مهمومينهم مَنْ أنكرها كابن جني وأبي سعيد السيرافيّ والزجاج، وتألّوا شواهدا على حذف المضاف، واستتار ضميره، وذهب فريقٌ ثالثٌ إلى إجازتها بشروط كالخليل بن أحمد، وأبي حيّان الأندلسي، وابن هشام الأنصاري، والبغدادي وغيرهم⁽²⁾.

ومن خلال بحثنا نجد أن الطبراني يجيز "الحمل على الجوار" واعتلّ بهذه العلة في تفسيره بعض الظواهر النحويّة في تفسيره ومن ذلك:

1- جر النعت على الجوار:

ذهب الطبراني إلى أن الجوار يقع في النعت، نحو ما جاء في قول العرب "هذا حُجْرٌ ضَبٌّ خَرَبٌ" فجُرَّ (خَرَبٌ) على أَنَّهُ نعتٌ لـ(ضَبٌّ)، وكان ينبغي أن يُقال: خَرَبٌ لأنَّهُ نعتٌ لِحُجْرٍ، وإنما خُفِضَ للمجاورة⁽³⁾.

2- العطف على الجوار:

ذهب الطبراني إلى أن قراءة أنس وعلقمة والشد عبيّ "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ"⁽⁴⁾، بخفض (أرجلكم) عطفاً على الرأس أو الابتداء والجوار لفظاً لا معنى⁽⁵⁾ ومثله قوله تعالى " وَحُورٌ عِينٌ"⁽⁶⁾، فقرأ أبو جعفر وحمزة والكسائي

(1) ابن منظور، لسان العرب (جور): 153/4.

(2) صالح، قاسم محمد، (2007م) ظاهرة الحمل على الحوار المنفصل في النحو، المجلة

الأردنية في اللغة العربية وآدابها المجلد (3) العدد (2).

(3) الطبراني، التفسير: 362/2.

(4) المائة: 6.

(5) الطبراني، التفسير: 362/2.

(6) الواقعة: 22.

(وَحُورٍ) بالخفض، على معنى وَيُنَعَّمُونَ بحورٍ عين، ويجوز أن يكون خفضاً على المجاورة، لأنه معطوفٌ على قوله "وفاكهةٍ ولحمٍ طيرٍ"⁽¹⁾.
وبهذا فقد أولى الطبراني العلة النحويّة عنايةً كبيرة، لتوضيح الظواهر النحويّة الواردة في كتابه، وقد مال في تعليقه للبصريين الذين اهتموا بالتعليل والتأويل.

(1) الطبراني، التفسير: 188/6.

الفصل الخامس

مذهبه النحوي

5 . 1 مفهوم المذهب النحوي

المذهب لغةً هو المُعتقَدُ الذي يُذهَبُ إليه، وذهَبَ فلانٌ لذهبه أي لمذهبه الذي يذهب فيه. ويُقال: ذَهَبَ فلانٌ مذهباً حسناً⁽¹⁾.

وهو اصطلاحاً: مجموعة من الآراء، والنظريات العلميّة والفلسفيّة، ارتبط بعضها ببعض ارتباطاً مُعيّناً يجعلها وحدةً منسقة⁽²⁾.

والمذهب في النحو؛ هو المنهجُ والطريقةُ التي يتبّعها العالمُ أثناء إثباته للقواعد النحوية، وهو ما اتفق عليه جماعة من النحويين تشابهت آراؤهم النحوية في كثيرٍ من القضايا.

فكلمة (مذهب) وردت في الكلام على الخلافِ النحويِّ، فقالوا : مذهب البصريين، كما قالوا : مذهب الكوفيين، ومذهب البغداديين ومذهب غيرهم، وقد تكون كلمة (مذهب) أطلقت على الطريقة التي سار عليها أحدُ النحاة كما قالوا مثلاً : ومذهب سيبويه أو كقولهم: ومذهب الأخفش والفرّاء⁽³⁾.

وقد قيدت كلمة (مذهب) في النص السابق بالمذهبيين : البصريّ والكوفيّ، وهما المذهبان المشهوران في النحو العربي، فنقول مثلاً سيبويه والمبرد بصريّان، والكسائي والفرّاء كوفيّان، إذ أن كلاً منهما اتبّع منهجاً مُعيّناً ومذهباً عُرِف في النحو العربي، ولكن تجرُّ الإشارة هنا إلى أن المذهب البصري هو الأسبق، لأنّ العلماء الذين أرسوا القواعد وأثبتوها وَضَعُوا الأصول كانوا في البصرة قبل نشوء المذهب الكوفيّ، فنشأ النحو العربيّ على أيدي شيوخ البصرة من أمثال أبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب والخليل والأخفش الأكبر وسيبويه والمازني وغيرهم⁽⁴⁾.

(1) ابن منظور، لسان العرب 0 (ذهب): 66/5.

(2) مصطفى، المعجم الوسيط، (ذهب): 317/1.

(3) السامرائي، إبراهيم 1987م، المدارس النحوية أسطورة وواقع، عمان دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1: 13.

(4) السيد، مدرسة البصرة: 575، 576.

وعندما نشأ المذهب الكوفي، واستقلت الكوفة ببعض الآراء النحوية التي تخالف المذهب البصري، دبَّ الخلاف بينهما وكان عنيفاً قوياً، ولكن الخلاف بين المذهبين لم يكن في أساسيات النحو العربي، أي لم يكن لكل مذهب نحو يختلف عن نحو المذهب الآخر، ولكن كان الخلاف في مسائل فرعية مُعَيَّنة حُصِرَتْ تقريباً في كتاب الإنصاف للأنباري، والذي يدلُّ على أنَّ الخلاف كان محدوداً أن كثيراً من نحاة الكوفة كانوا على تواصلٍ مع نحاة البصرة، فالكسائي رحلَ إلى البصرة وأخذ من شيوخها، والفراء كذلك رحلَ إليها وسمع من يونس بن حبيب شيخ البصرة⁽¹⁾. وقد أطلق بروكلمان⁽²⁾ على المذهب كلمة (مدرسة)، والتي انتقلت فيما بعد إلى العرب المحدثين، وداولها العلماء في مصنفاتهم، كما عنونوا بها مؤلفاتهم من مثل : المدارس النحوية للسامرائي، والمدارس النحوية للحديثي، والمدارس النحوية لشوقي ضيف، ومدرسة البصرة للسيد ومدرسة الكوفة للمخزومي.

على أنَّ من المحدثين مَنْ رَفَضَ إطلاق مصطلح (مدرسة) على المذهب النحوي، فالسامرائي مثلاً يرفضُ هذا المصطلح بقوله : "حينَ ننظرُ في التراث النحوي، وهو مادّة البحث، لا نجدُ أنَّ جَمَهَرَةَ النَّحَاةِ بصريين وكوفيين وغيرهم قد اختلفوا في مسائلٍ فرعيةٍ تتصل بالتعليل والتأويل، فكان لهؤلاء طريقة أو مذهب، ولأولئك طريقة أو مذهب آخر"⁽³⁾.

ونخلص مما سبق أنه مهما تعددت المصطلحات والتسميات سواء أكانت مذهباً أو مدرسة فإنّها لا تُغيّر شيئاً في عُرْفِ النحاة، فهو الطريقة التي ينتهجها النحوي في تحليل مسأله وإثبات قواعده.

(1) حديثي، خديجة، المدارس النحوية، اربد - الأردن، دار الأمل، ط3: 129.

(2) بروكلمان، كارل (1961م) تاريخ الأدب العربي، ترجمة: عبد الحليم النجار، مصر دار المعارف: 124/2 و 125.

(3) السامرائي، المدارس النحوية: 12-13.

5. 2 مذهب الطبراني

والطبراني كغيره من النحاة اتبع في تفسيره منهجاً ومذهباً نحويّاً معيّناً، ومن الأمور التي يمكننا من خلالها التعرف على مذهبه النحوي ما يلي (1):

1- التصريح المباشر بأنه من أنصار هذا المذهب أو ذلك، ويُعدُّ هذا الدليل من أقوى الأدلة التي يمكن من خلالها الحكم بأن المؤلف بصريٌّ أو كوفيٌّ.

2- اختيار المؤلف لآراء البصريين أو لآراء الكوفيين، ولكن ليس في كلِّ الحالات، يُمكن الاستدلالُ بهذا الدليل.

3- مصادرُ المؤلف ومراجعُهُ التي تُظهرُ ميله للبصريين أو الكوفيين، كأنْ يُكثر أخذهُ من كتب البصريين أو الكوفيين، غير أنَّ هذا الدليل لا يصلُّ إلى الدليل الأول، وذلك أننا نجدُ غالبية الكوفيين اعتمدوا كتاب سيبويه وكان المصدر الرَّئيس لدراساتهم.

4- مصطلحاتُ الفريقين، إذ يوجد لكل فريقٍ مصطلحاتٌ خاصةٌ به، فمن خلال إكثار المؤلف من استخدام مصطلحات فريق ما، يمكن الحكم بأنه بصريٌّ أو كوفيٌّ، وهذا الدليل أيضاً ليس كافياً لمعرفة انتماء المؤلف إلى هذا المذهب أو ذلك.

فالأمر السابق الذكر كلها دلائل نستطيع من خلالها التعرف إلى مذهب الطبراني، والتي سنتناولها بشيء من التفصيل وبخاصة المصطلح النحوي:
التصريح بالمذهب:

بعد دراسة تفسير الطبراني وإمعان النظر فيه، لم يقع نظرنا على ما يكشف عن تصريح الطبراني بمذهبه النحوي، أو ميله لمذهب من المذاهب النحوية، فكما أنه لم يصرح بمذهبه الفقهي فكذلك لم يصرح بمذهبه النحوي.

فقد كان يورد المسألة النحوية ويُناقشها ذكراً أقوال النحاة فيها من بصريين أو كوفيين، غير مظهرٍ له لأيٍّ منهم، ومن ذلك حديثه عن ناصبٍ (خيراً) في قوله

(1) الحجاج، أحياء عادل (2003م) رضي الدين الاسترلاباني نحويًا، رسالة ماجستير جامعة

تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ"⁽¹⁾، فيقول: قَالَ الْخَلِيلُ وَالْبَصْرِيُّونَ : "انْتَصَبَ قَوْلُهُ تَعَالَى (خَيْرًا) لِأَنَّكَ إِذَا أَمَرْتَ بِفِعْلٍ دَخَلَ فِي مَعْنَاهُ تَقْدِيرُهُ: ائْتُوا خَيْرًا لَكُمْ ... وَقَالَ الْفَرَّاءُ: "انْتَصَبَ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِالْأَمْرِ وَهُوَ مِنْ خَيْفَتِهِ، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ: "انْتَصَبَ لَخُرُوجِهِ مِنَ الْكَلَامِ"⁽²⁾.

مصادره:

إنَّ ميل النحويِّ لمؤلفات البصريين أو الكوفيين والإكثار منها، يدلُّ على مذهبه ، وأيضاً اعتماده على آراء البصريين أو الكوفيين، ولكن هذا ليس دليلاً قاطعاً؛ لأنَّ معظم النَّحاة من الكوفيين اعتمدوا على كتاب سيبويه وأخذوا بآرائه وهو من البصريين.

أمَّا عن مصادر الطبراني، فهو في تفسيره يعتمدُ كثيراً على كتاب سيبويه، كما أنه يوردُ آراءً نحويَّةً لكثير من البصريين من أمثال : الخليل والأخفش الأوسط، والجرمي، والمازني، وأبي علي الفارسي، والزجاجي وابن عصفور، والمبرد، الأمر الذي يذهب بنا إلى عدّه من أنصار المذهب البصري، على الرّغم من ذكره لأقوال الكوفيين أمثال الفرّاء والكسائي، وأحياناً يجمع بين قول البصريِّ والكوفيِّ في، نحو قوله في نصب (الصَّابِرِينَ) في قوله تعالى: "وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ"⁽³⁾ فيقول: "قَالَ الْخَلِيلُ وَالْفَرَّاءُ: "نُصِبَ عَلَى الْمَدْحِ وَالْعَرَبُ تَنْصِبُ عَلَى الْمَدْحِ وَالذَّمِّ، فَالْمَدْحُ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : "وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ"⁽⁴⁾، والذَّمُّ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : "ملعونين"⁽⁵⁾"⁽⁶⁾

(1) النساء: 170.

(2) الطبراني، التفسير: 335/2.

(3) البقرة: 177.

(4) النساء: 162.

(5) الأحزاب: 61.

(6) الطبراني، التفسير: 292/1.

المصطلح النحوي

المصطلح لغةً: الصُّلْحُ تصالَحَ القومُ بينهم، والصَّلَاحُ نقيضُ الفساد . والإصلاح نقيضُ الإفساد، وتصالَحَ القوم، واصَّالَحوا بمعنى واحد⁽¹⁾. وهو اصطلاحاً اتفاقُ جماعةٍ على أمرٍ مخصوص⁽²⁾. فالاصطلاح يعني الاتفاق، والمصطلح النحوي -وفقاً لذلك- هو اتفاقٌ بين النحاة على استعمالِ ألفاظٍ فنيَّةٍ معيَّنةٍ في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية⁽³⁾. ويُعدُّ المصطلح النحوي من القضايا الهامة التي شغلت النحويين بصريين وكوفيين، إذ أُطلق كلُّ فريقٍ منهما مصطلحاتٍ خاصةً به على المسميات النحوية المختلفة، فعلى الرِّغم من اعتماد النحويين الكوفيين على البصريين في أخذهم المسائل النحوية واللغويَّة، إلا أنَّهم مالوا إلى الاختلاف في تسمية هذه المصطلحات عن البصريين في عددٍ من المسائل النحوية واللغوية، وخاصةً الفراء الذي كان كثير الميل إلى تغيير مصطلحات البصريين التي بدأ بها النحو العربي، وكتبَ لها الرُّقيُّ والسيادة وتسميتها بمصطلحاتٍ أخرى خاصة بهم⁽⁴⁾. فالمصطلحات النحوية ظهرت على أيدي النحاة الأوائل من البصريين والكوفيين، إلا أنَّ الأسبقية كانت للبصريين الذين سبقوا الكوفيين بفترةٍ زمنيةٍ ليست قليلة، ولمَّا جاء الكوفيون، أُصدحت مصطلحها النحوية الخاصة بهم، ثم نُقِلت هذه المصطلحات إلى عصرنا الحاضر نستخدمها وتداولها كما ورثناها ولم نُضِفْ عليها شيئاً جديداً⁽⁵⁾.

(1) الأزهرى، تهذيب اللغة (صلح): 243/4

(2) رضا، معجم متن اللغة، 478/3

(3) القوزي، عوض أحمد، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث

الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط1: 22-23

(4) الحجاج، رضي الدين الاستربادي نحويًا: 137.

(5) السامرائي، المدارس النحوية: 97.

وفي مجال المصطلح النحويّ كان الخلاف كبيراً بين الفريقين حتى شاع بين الدارسين المتأخرين أنّ هذا مصطلحٌ بصريٌّ، وذلك من صطلحٍ كوفيٍّ، ولقد أفاد المصطلحُ النحويُّ منْ خُصومةِ الفريقين فائدةً كبيرةً . إذ نظرَ كلُّ فريقٍ إلى مصطلحات كتاب سيبويه نظرة الناقد، ثمَّ شرَعَ في تهذيبها وتطويرها، حتى وصلوا بها جميعاً إلى الاستقرار الذي لم يكن من اليسير على سيبويه أن يصلَ بالمصطلحات النحوية إليه، فالاستقرار مرحلةٌ تاليةٌ لمرحلةٍ شهدتْ مدارساً وخصوماتٍ شديدةً ومناظراتٍ في هذا العلم لم تهدأ حتى استقرَّ النحو، ورست حدوده ومصطلحاته بالشكل الذي وصل إلينا⁽¹⁾.

ونتيجة ذلك الخلاف أصبح لكلِّ مدرسة مصطلحات خاصة بها، فلمدرسة البصرة مصطلحات وكذلك مدرسة الكوفة، ويُقسم المخزومي المصطلحات النحوية عند الفريقين على النحو الآتي⁽²⁾:

طائفةٌ كوفيةٌ خالصةٌ، لم يَعْرِفها البصريون.

طائفةٌ بصريةٌ خالصةٌ، لم يَعْرِفها الكوفيون.

وطائفةٌ كوفيةٌ بصريةٌ، إلا أنّ لها عند الكوفيين اسماً، وعند البصريين اسماً آخر، فمنَ الأوّلِ أحرفُ الصّرف، ومن الثانية لام الابتداء، ومن الثالثة الجحدُ أو النَّفي.

أما بالنسبة لموقف الطبراني من المصطلحين النحوي البصري والنحوي الكوفي، فقد استعمل كلا المصطلحين، إلا أنه أكثر من استعمال المصطلح البصري، لأنّه الأكثر شيوعاً وانتشاراً، وهذا لا يعني أنّه بصري المذهب، فقد كان يُعارض الكثير من آراء البصريين، ويأخذ بآراء الكوفيين، فلم يكن بصرياً بحتاً ولا كوفياً بحتاً. وللتعرف على المصطلحات التي استخدمها الطبراني في كتابه، أحببت عرض نماذج من المصطلحات التي استخدمها وهي على النحو الآتي:

أولاً- المصطلح البصري

1- الحال.

(1) القوزي، المصطلح:156.

(2) المخزومي، مدرسة الكوفة: 305-309.

الحال مصطلحٌ بصريّ ويقابله الكوفيّون بمصطلح (القطع)⁽¹⁾، وأطلق عليه سيبويه والمبرد "مفعولا فيه"⁽²⁾.

وقد استخدمه الطبراني غير مرة في كتابه، نحو ما جاء في تفسيره لقوله تعالى :
"فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ"⁽³⁾، وذلك بقوله: "ونصب (قليلًا) على الحال..."⁽⁴⁾، وما جاء في إعرابه لقوله تعالى : "مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا"⁽⁵⁾ و"قوله (حنيفًا)، أي مائلًا عن الشرك وجميع الأديان الباطلة ميلاً لا رجوع فيه، هو نصبٌ على الحال . كأنه قال: عرّفني دينَ إبراهيم في حال حنيفيته"⁽⁶⁾.

2- البديل

البديل مصطلح بصري يُقابلة عند الكوفيين الترجمة والتبيين⁽⁷⁾.

وقد ذكر الطبراني هذا المصطلح بكثرة في كتابه، ولم يذكر مصطلح الترجمة أو التبيين للدلالة على البديل، ومن ذلك قوله فيمن قرأ : "إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءَ الدُّدِيًّا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ"⁽⁸⁾، فقال : "وخُض (الكواكب) على البديل، أي بزينة بالكواكب " ⁽⁹⁾ ومنه "قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ.." ⁽¹⁰⁾، فقوله: " لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ "، بديلٌ من الرحمة و تفسيرٌ لها...".⁽¹⁾

(1) القوزي، المصطلح: 170.

(2) القوزي، المصطلح: 171.

(3) البقرة: 88.

(4) الطبراني، التفسير: 206/1.

(5) الأنعام: 161.

(6) الطبراني، التفسير: 112/3.

(7) انظر: السامرائي، المدارس النحوية: 135، والمخزومي: مدرسة الكوفة: 311، والجبالي،

حمدي محمود حمد (1982م)، مصطلح النحو الكوفي تصنيفاً واختلافاً واستعمالاً، رسالة

ماجستير: 78-79.

(8) الصافات: 6.

(9) الطبراني، التفسير: 297/5.

(10) الأنعام: 12.

3- التمييز

التمييز مصطلحٌ بصري⁽²⁾، يقابله التفسير عند الكوفيين⁽³⁾، وقد أطلقه الفراء على ما عُرف عند البصريين باسم (المفعول لأجله)⁽⁴⁾، كما أطلقه على (المفعول به)⁽⁵⁾.

وقد تناول الطبراني مصطلح التمييز كثيراً في كتابه، فمنه ما قاله عند الكلام على قوله تعالى كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ⁽⁶⁾، يقول: "وانتصب قوله (مَقْتًا) على التمييز"⁽⁷⁾؛ ومنه قوله تعالى: "سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ"⁽⁸⁾، يقول: "(مثلاً) منصوبٌ على التمييز؛ أي ساء المثل مثلاً"⁽⁹⁾.

وفي مواضع أخرى من كتاب الطبراني، نجده يستخدم مصطلح التفسير للدلالة على التمييز ومن ذلك قوله ومعنى التفسير أن يكون الكلام تاماً وهو مبهم، كقوله: عندي عشرون، فالعدد معلوم والمعدود مبهم، فإذا قلت: عشرون درهماً، فسرت العدد..."⁽¹⁰⁾ وما جاء في إعرابه لقوله تعالى: "ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى

(1) الطبراني، التفسير: 12/3.

(2) عبابنة، يحيى / 2006م، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، جدارا للكتاب العالمي عمان- الأردن، عالم الكتب الحديث، اربد- الأردن، ط1: 145.

(3) القوزي، المصطلح: 164، عبابنة، تطور المصطلح: 146.

(4) القوزي: المصطلح: 164.

(5) السامرائي، المدارس النحوية: 125.

(6) الصف: 3.

(7) الطبراني، التفسير: 266/6.

(8) الأعراف: 177.

(9) الطبراني، التفسير: 219/3.

(10) الطبراني، التفسير: 86/2.

الَّذِي أَحْسَنَ"⁽¹⁾، فيقول: "وتملماً نُصبَ على القطع، وقيلَ على التفسير"⁽²⁾.

مما سبق يتوقع أن الطبراني استخدم المصطلح الكوفي (التفسير)، ولكن بالعودة لجذور هذا المصطلح نجد مصطلحاً بصرياً، فقد استخدم البصريون مصطلحاتٍ عديدة للدلالة على التمييز، ومن بينها التفسير وهي : التَّمْيِيزُ، التَّبْيِينُ، التَّفْسِيرُ، المفسِّرُ، البيان، ما ينتصبُ على أنه ليس من اسم الأول ولا هُوَ هُوَ، وما ينتصبُ لأنه قبيحٌ أن يكون صفةً، والمفعول فيه ⁽³⁾، إلا أن مصطلح (التفسير) لاقى شهرةً واسعةً عند الكوفيين.

4- اسم الفاعل

وهو ما يطلق عليه الكوفيون مصطلح (الدائم)، وكثيراً ما يسميه الكوفيون فعلاً إذا كان عاملاً، فهو عندهم ثالث أقسام الفعل، إذ رفضوا فعل الأمر وجعلوه مقتطعاً من الفعل المضارع، وأحلّوا مصطلح الفعل الدائم محله⁽⁴⁾.

ومثاله عند الطبراني ما ورد في توجيهه لقراءة (مرحاً) بكسر الراء في قوله تعالى: "وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا"⁽⁵⁾، فيقول: "مَنْ قرأ (مرحاً) بنصب الراء فهو المصدر، ومَنْ قرأ بكسر الراء، فهو اسم الفاعل"⁽⁶⁾.

5- المفعول له:

وهو مصطلحٌ بصريٌّ يقابله شبه المفعول عند الكوفيين ⁽⁷⁾، وقد استخدمه الطبراني في عدة مواضع من كتابه، منها ما قاله في قوله تعالى: "وَالسَّارِقُ

(11) الأنعام: 154.

(12) الطبراني، التفسير: 105/3.

(1) عباينة، تطور المصطلح: 147-148.

(2) القوزي، المصطلح: 185.

(3) الإسراء: 37.

(4) الطبراني، التفسير: 112/4.

(5) القوزي، المصطلح: 162.

وَالسَّارِقَةَ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءَ بِمَا كَسَبْنَاكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ⁽¹⁾، يقول :
"وانتصبَ جَزَاءً لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: فاقطعوها لجزاءِ فعلتهما⁽²⁾ .

6- الظرف:

الظرفُ مصطلحٌ بصري يُقابله المحل عند الكوفيين⁽³⁾، وقد أطلق عليه الكسائي
الصفة⁽⁴⁾ .

ويستخدم الطبراني مصطلح الظرف في مواضع عديدة من كتابه، منها ما قاله
في قوله تعالى : «عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ»⁽⁵⁾، يقول : "وقرأ الباكون
(عَالِيَهُمْ) صب الياء على الظرف؛ أي فوقهم⁽⁶⁾؛ ومنه قوله تعالى : «يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ
جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ»⁽⁷⁾، فقال: "قوله
تعالى «يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا " انتصب على الظرفية من قوله "أولئك أصحابُ
النار"⁽⁸⁾ .

7- التوكيد:

التوكيدُ مصطلحٌ بصري، ويطلقوا عليه -أيضاً- التكرير⁽⁹⁾، ويُقابله (التشديد)
عند الكوفيين⁽¹⁰⁾ .

وقد استخدم الطبراني مصطلح التأكيد أو التوكيد أكثر من مرة في كتابه، ومن
ذلك قوله على الآية الكريمة : "وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ

(6) المائة: 38.

(7) الطبراني، التفسير: 92/2.

(1) انظر: القوزي، المصطلح: 163، وعبابنة، تطور المصطلح: 114.

(2) الأزهرى، شرح التصريح: 515/1.

(3) الإنسان: 21.

(4) الطبراني، التفسير: 410/6.

(5) المجادلة: 18.

(6) الطبراني، التفسير: 230/6.

(7) القوزي، المصطلح: 170، وعبابنة تطور المصطلح: 179.

(8) القوزي، المصطلح: 170.

ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ" (1) فقال ثم جاءكم رسولٌ " أي ثم إن جاءكم رسولٌ مصدقٌ لما معكم لتؤمنن به ، اللام لأم القسم، تقديره : والله لتؤمنن به، فوكده في أول الكلام بلام التوكيد وفي أجزاء الكلام بلام القسم، كأنه استخلفهم: والله لتؤمنن به " (2) ومنه قوله تعالى : "وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ" (3)، فيقول: " (من) هنا دخلت للتوكيد وتخصيص المخاطبين من سائر الأجناس" (4).

8- النفي:

وهو مصطلح بصري، فقد استخدموا مصطلحي (النفي والإثبات) (5)، ويقابله (الجد والإقرار) عند الكوفيين (6)، وقد اقتبس من ألفاظ المتكلمين وكلامهم في الثبوت والثابت، والنفي والمنفي (7).

وقد أورده الطبراني في ح ديته عن نصب الاسم الواقع بعد (لا) في قوله تعالى: "ذَلِكَ الْكِتَابُ لَرَيْبٍ فِيهِ" (8)، فقال: "وُنُصِبَ (رَيْبٌ) لتعميم النفي، ألا ترى أنك تقولان: رجلٌ في الدار، بالنصب، فيكون نفيًا عامًا . وإذا قلت: لا رجلٌ في الدار؛ بالرفع، جاز أن يكون في الدار رجلان أو ثلاثة" (9).

9- منصرف وغير منصرف:

وهو مصطلح بصري يقابله عند الكوفيين مصطلح (ما يُجرى وما لا يُجرى) (10). وقد استخدمه الطبراني في حديثه عن إشكال عدم تنوين لفظ (طوى) في قوله

(9) آل عمران: 81.

(1) الطبراني، التفسير: 79/2

(2) آل عمران: 104

(3) الطبراني، التفسير: 108/2

(4) المخزومي، مدرسة الكوفة/ 309، وانظر: القوزي، المصطلح: 171.

(5) القوزي، المصطلح: 171.

(6) المخزومي: مدرسة الكوفة: 309.

(7) البقرة: 1.

(8) الطبراني، التفسير: 123/1.

(9) القوزي، المصطلح: 166.

تعالى: "إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى"⁽¹⁾ وفي ذلك يقول: "واسم ذلك الوادي (طوى) وهذا يُقرأ بالتثوين وغيره، فمن نوّته وصرّفه، فلأنه مذكّرٌ سُمّي به مذكّرٌ، ومن لم يصرّفه جعل له اسم البقعة التي هي مشتمةٌ على ذلك الوادي"⁽²⁾.

ثانياً - المصطلح الكوفي

1- الصلة

وهو مصطلحٌ استخدمه الفراء لما يُسميه البصريون بالزُّيادة والحشو⁽³⁾، ويسميه البصريون بالإلغاء أيضاً⁽⁴⁾، إلا أنّ الفراء اختار مصطلح (الصلة) ليطلقه على الزيادة في القرآن الكريم، تادباً وتورعاً من أن يُنسب الزيادة إلى كتاب الله تعالى، لأنّ مفهوم الزيادة أن يكون دخولها كخروجها⁽⁵⁾.

ومثاله عند الطبراني ط جاء في تفسيره لقوله تعالى: "فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ"⁽⁶⁾ يقول "و (مثل) هنا صلةٌ، وهكذا كانوا يقرأونها كما يقرأها ابن عباس ويقول: إقرأوا فإن آمنوا بما آمنتم به " فليس الله مثل... "⁽⁷⁾.

ومنه إعرابه لقوله تعالى: "وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ"⁽⁸⁾، فيقول: "قرأ الباقون بالرفع على الابتداء، وخبره (خيرٌ)، وجعلوا (ذلك) صلة في الكلام"⁽⁹⁾.

(10) النزاعات: 16.

(1) الطبراني، التفسير: 434/6.

(2) القوزي، المصطلح: 178.

(3) انظر ابن يعيش، شرح المفصل: 128/8.

(4) القوزي، المصطلح: 179.

(5) البقرة: 137.

(6) الطبراني، التفسير: 253/1.

(7) الأعراف: 26.

(8) الطبراني، التفسير: 130/3.

وبذلك فالطبراني يستخدم مصطلحاً كوفياً وهو (الصلة) إلا أنه في مواضع أخرى من كتابه، يستخدم المصطلح البصري (زائدة)، ومن ذلك حديثه عن (لا) في قوله تعالى: "قَلَّا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ"⁽¹⁾، "(ولا) في هذا الموضع مؤكدة زائدة"⁽²⁾.

2- القطع:

وهو مصطلحٌ كوفي⁽³⁾ أطلقه الفراء على ما عُرف بالحال، نحو قوله تعالى: "هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ"⁽⁴⁾، فتنصب (هُدًى) على القطع لأنَّ النكرة لا تكون دليلاً على المعرفة، ويقابله عند البصريين ما ينتصب على التعظيم والمدح أو على الشتم⁽⁵⁾. وقد ذكره الطبراني في مواضع عديدة من كتابه، فقال في إعرابه لقوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا"⁽⁶⁾، "قوله (مثلاً) نُصِبَ على القطع عند الكوفيين، غير أنه ق طع الإضافة أي بهذا المثل وعند البصريين على الحال، أي ما أراد الله بالمثل في هذه الحالة"⁽⁷⁾، ومنه قوله تعالى: "وَلَهُ الدِّينُ وَأَصْبَابًا فَأَغْيَرَ اللَّهُ تَتَّقُونَ"⁽⁸⁾، فقوله: "(واصباً) انتصب على القطع وإن كان فيه الوصف"⁽⁹⁾.

ونلاحظ مما سبق أن الطبراني يستخدم مصطلح (القطع) الكوفي بمفهوم البصريين، ودليل ذلك أنه فسّر نصب (حَمَّالَةٌ) من قوله تعالى: "وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ" بقوله: "ومن نصب (حَمَّالَةٌ) فعلى الذمِّ والشتم"⁽¹⁰⁾ كما أنه جمع بين المصطلحين في موضع آخر من كتابه، فوجه قراءة الجمهور لقوله تعالى: "قُلْ هِيَ

(9) التكوير: 15.

(10) الطبراني، التفسير: 450/6.

(1) القوزي، المصطلح: 170.

(2) البقرة: 2.

(3) سيبويه، الكتاب: 62/2، 150، 153.

(4) البقرة: 26.

(5) الطبراني، التفسير، 144/1.

(6) النحل: 52.

(7) الطبراني، التفسير، 69/4. المسد: 4.

(8) الطبراني، التفسير: 577/6.

لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ"⁽¹⁾، بقوله "قرأ الباقون بالنصب على الحال والقطع، لأنّ الكلام قد تمّ دونه"⁽²⁾.

3- ما لم يُسمَّ فاعله:

ويمثله عند البصريين عدد من المصطلحات مثل : المفعول الذي لم يتعدّه فعله، ولم يتعدّ إليه فعلُ فاعل، والمفعول الذي لا يذكر فاعله، والفعل الذي يُبنى للمفعول، ولم يُذكر من فعل به⁽³⁾، أي الفعل المبني للمجهول.

وقد استخدمه الطبراني عند توجيهه لقراءات الفراء، ومن ذلك قوله تعالى : "مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ"⁽⁴⁾، فقال: "وقرأ السلمي: (يُهْدِ قَلْبَهُ) على ما لم يُسمَّ فاعله"⁽⁵⁾؛ ومنه قوله تعالى : "مَنْ يُصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ"⁽⁶⁾، فقرأ الجمهور " (يُصْرِفُ) على ما لم يُسمَّ فاعله؛ أي مَنْ يُصْرِفُ عَنْهُ الْعَذَابُ بِأَمْرِ اللَّهِ"⁽⁷⁾.

4- الخفض

الخفض من عبارات الكوفيين، ويقابله الجر عند البصريين⁽⁸⁾، وذهب المخزومي إلى أن الخفض ليس من وضع الكوفيين، وأنّ الجر -كذلك- ليس من وضع البصريين، وإنّما هما مصطلحان مقتبسان من أوضاع الخليل بن أحمد ومصطلحاته، غير أنّ الكوفيين توسعوا في الخفض، فاستعملوه في الكلمات المنوثة وغير المنوثة،

(9) الأعراف: 32.

(10) الطبراني، التفسير: 135/3.

(1) السامرائي، المدارس النحوية: 121-122، وانظر عباينة، تطور المصطلح: 82-83.

(2) التغابن: 11.

(3) الطبراني، التفسير: 290/1.

(4) الأنعام: 16.

(5) الطبراني، التفسير: 15/3.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل: 117/2.

بعد أن كان الخليل لا يستعمله إلا في المنون، وأن البصريين ذ قلوا (الجر) من كونه حركة يُستعان بها على التخلص من الساكنين⁽¹⁾.

وقد أورده الطبراني في حديثه عن جواز الجر، نحو قوله تعالى : "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ"⁽²⁾، فقال: "وقرأ الباقون (وأرجلكم) بالخفض وهي قراءة أنس وعلمة والشعبي، فمن نصب فمعناه : واغسلوا أرجلكم عطفاً على الوجه واليدين، ومن خفض فعلى العطف على الرأس أو الابتداء والجوار لفظاً لا معنى⁽³⁾، ومنه إعرابه لقوله تعالى : "الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا"⁽⁴⁾، فيقول "موضع (الَّذِينَ) الخفض؛ لأنه نعت الأنبياء عليهم السلام الذين خلوا من قبل..."⁽⁵⁾.

ثالثاً- الجمع بين المصطلح البصري والكوفي

لقد جمع الطبراني بين المصطلحين البصري والكوفي، فذكر الاثنين معاً في بعض المواضع، ولكن ذكره للمصطلح البصري كان كثيراً مقارنة مع استخدامه للمصطلح الكوفي ومن ذلك.

1- العطف والنسق: استخدم الطبراني هذين المصطلحين للدلالة على لفظ يكون فيه الثاني تابعاً للأول في إعرابه بتوسط أحد حروف العطف، حيث جاء مصطلح العطف في مواضع كثيرة من تفسيره، ومنها ما قاله في إعراب قوله تعالى : "سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا.." ⁽⁶⁾، فقوله: "(وَلَا آبَاؤُنَا) عطفٌ على المضمَرِ المتصل..."⁽⁷⁾.

(7) انظر: المخزومي، مدرسة الكوفة: 311.

(1) المائة: 6.

(2) الطبراني، التفسير: 362/2.

(3) الأحزاب: 39.

(4) الطبراني، التفسير: 201/5.

(5) الأنعام: 148.

(6) الطبراني، التفسير: 101/3.

ومنه قوله تعالى: "وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا"⁽¹⁾. يقول: "ومن قرأ "والسَّاعَةَ" بالنصب، فهو عطفٌ على "وَعْدَ"⁽²⁾.

ومما استخدم فيه مصطلح النسق إعرابه لقوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ..."⁽³⁾، قوله: "وَالصَّابِئُونَ" قال الكسائي: هو نسقٌ على المضمرة في (هادوا) تقديره هادوهم الصابئون⁽⁴⁾ ومنه قوله تعالى: "وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ"⁽⁵⁾، فقال: قرأ أهل الكوفة " (وَأُحِلَّ) على ما لم يُسمَّ فاعله، نسقاً على قوله (حُرِّمَتْ)"⁽⁶⁾ فيكون بذلك قد استخدم مصطلحاً بصرياً وهو العطف، ومصطلحاً كوفياً وهو النسق.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح (النسق) من مصطلحات الخليل أستاذ البصريين والكوفيين على السواء، وما نسبة هذا المصطلح للكوفيين إلا من قبيل كثرة استعمالهم له⁽⁷⁾.

2- الصفة والنعته:

الصفة مصطلحٌ يقابله النعت عند الكوفيين⁽⁸⁾.

(7) الجاثية:32.

(8) الطبراني، التفسير: 503/5.

(1) المائة:69.

(2) الطبراني، التفسير: 425/2.

(3) النساء:24.

(4) الطبراني، التفسير: 217/2.

(5) القوزي، المصطلح: 169.

(6) عباينة، تطور المصطلح، 174، والسامرائي، المدارس النحوية، 127، والجبالي،

المصطلح: 173.

وقد ذكر الطبراني المصطلحين في كتابه، إلا أن مصطلح النعت تكرر في مواضع عديدة من كتابه، ومما استخدم فيه مصطلح النعت إعرابه لقوله تعالى :
 "وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ"⁽¹⁾، يقول :
 "عَالِمٍ" بالكسر نعت لقوله (وَرَبِّي)"⁽²⁾؛ ومنه قوله تعالى : "يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ
 الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ، الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ"⁽³⁾، فـ(قوله (الَّذِينَ)
 موضع نصب على النعت لَعِبَادِي، لأنَّ عِبَادِي مُنَادَى مضاف"⁽⁴⁾.

ومن ذكره للمصطلح البصري (الصفة) جاء في تفسيره لقوله تعالى : "اللَّهُ
 رَبُّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ"⁽⁵⁾، فيقول: "وَمَنْ قَرَأَ (رَبُّكُمْ) بِالنَّصْبِ فَعَلَى صِفَةٍ "أَحْسَنَ
 الْخَالِقِينَ"⁽⁶⁾" (7).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النعت ليس مصطلحاً كوفياً خالصاً، بل هو مشترك
 بين المدرستين، إذ استعمل البصريون ثلاثة مصطلحات للتعبير عن النعت ، وهي :
 الصفة والنعت والوصف وإن تميّز به الكوفيون⁽⁸⁾.

وبناءً على ذلك، فاستخدام الطبراني للمصطلح البصري بشكل كبير جداً في كتابه
 وقلة المصطلح الكوفي يدلُّ بشكل واضح على نزعه البصريّة.

الآراء النحوية

إن اتباع النحوي آراء البصريين أو الكوفيين وميله لطرف من الطرفين يُعدُّ دليلاً
 على هبته، ولكن هذا ليس دليلاً قاطعاً، إلا أنه يُشير إليه، فالطبراني -كما مرّ في
 فصل المسائل النحوية -، أورد آراء المذهبيين وأكثر منها، فتارةً يتبع رأي البصريين

(7) سبأ:3.

(8) الطبراني، التفسير: 225/5.

(1) الزخرف: 68-69.

(2) الطبراني، التفسير: 480/5.

(3) الصافات: 126.

(4) الصافات: 125.

(5) الطبراني، التفسير: 321/5.

(6) عبابنة، تطور المصطلح: 174.

وأخرى رأي الكوفيين، وثلاثة ينفرد برأيه وإن كان نادراً فطريقة ذكره للآراء النحوية تختلف من مسألة إلى أخرى، فقد يذكر الرأيين ويختار الذي يوافق فكره، وقد لا يذكر إلا الرأي الذي يريده.

ومن خلال تتبعي لآراء الطبراني وموازنتها بمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وجدته يُكثر من الآراء البصرية ويُعرض عن الآراء الكوفية في كثير من الأحيان، وإكثاره من الآراء البصرية ينم عن ميله للمذهب البصري. ومن ذلك.

1- جواز إعمال (كأن) المخففة⁽¹⁾:

اعتد الطبراني والبصريون على جواز هذه المسألة بقول الشاعر⁽²⁾:

مَصْدَرٌ مُشْرِقٌ النَّحْرِ كَأَنَّ تَدْيِيهَ حُقَّانٍ

فـ(تَدْيِيهٍ) اسم (كأن) المخففة، و(حُقَّانٍ) خبرها

2- جواز مجيء خبر كان مصدراً مؤولاً:

أجاز الطبراني والبصريون هذه المسألة معتدين بقراءة الأعمش : "وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا..."⁽³⁾ بالرفع على اسم كان والخبر ما بعد (إلا)، أي (أَنْ قَالُوا)...⁽⁴⁾

وغير ذلك من المسائل التي تم التنبيه عليها في موضعها، ولا مجال لذكرها تجنباً للتكرار.

وإضافة لما سبق، فإن الطبراني يميل إلى التأويل في كثير من مسائله الأمر الذي يحتم علينا وسم منهجه بالمنهج المعياري، فقد ربط النحو بالمعنى والبلاغة وذلك نحو ما جاء في تفسيره لقراءة عبد الله صمماً بكماً ع مياً بالنصب⁽⁵⁾، على

(1) الطبراني، التفسير: 459/3.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب: 135/2، وابن هشام، أوضح المسالك: 378/1، والأنباري،

الإنصاف: 197/1.

(3) آل عمران: 147

(4) الطبراني، التفسير: 142/2.

(5) البقرة: 18.

معنى وتركهم كذلك، وقيل على الذم، وقيل على الحال " (1)؛ وكقوله تعالى : "فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ" (2)، فقال: "ونصب (قليلًا) على الحال، وقيل : على معنى صاروا قليلًا يؤمنون. وقيل معناه: إيمانهم بالله قليلٌ لأنهم يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض، وانتصب (قليلًا) على هذا التأويل على معنى: إيمانًا قليلًا يؤمنون" (3).
 ما أنه يلجأ إلى قلب الكلام على ما يحتمله من أوجه ، فلا يكتفي بوجه واحد، وفي ذلك نغمة وسعة للغة وتوسيع للأفق، واستدعاء للمعاني المختلفة التي يحتملها التعبير ولا يحدّ الذهن في معنى واحد.

من ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ..." (4)، ف"قوله تعالى: "شُهَدَاءَ لِلَّهِ" نصب على أحد ثلاثة أوجه: أحدهما أنه خبر ثان، كما يُقال هذا حُلُوٌّ حامضٌ، والثاني : على الحال، كما يُقال: هذا زيدٌ راكبًا . والثالث: على أنه صفة القوَّامين، فإن قوَّامين نكرة، وشهداء نكرة، والنكرة تنعت بالنكرة ومعنى (شهداء لله) أي: شهدوا بالحق لله على ما كان من قريب أو بعيد" (5).

ومن الجوانب المعيارية والتحويلية التي ظهرت في منهجه ما يلي:
 أ- التقديم (الرتبة)

ومما يمكن عدّه من هذا الباب كما مرّ:
 جواز تقديم معمول اسم الفعل، كما في قوله تعالى : "كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ" (6)، فهو على تقدير: عليكم كتاب الله، أي: إلزموا كتاب الله (7).

(6) الطبراني، التفسير: 137/1.

(7) البقرة: 88.

(1) الطبراني، التفسير: 313/2.

(1) النساء: 135

(2) الطبراني، التفسير: 313/2

(3) النساء: 24

(4) الطبراني: التفسير: 217م2.

أجازة تقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور، كقوله تعالى: "وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا"⁽¹⁾، فخالصة، حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور، وهو (لِذُكُورِنَا)⁽²⁾.

3- تقديم نائب الفاعل على عامله. نحو قوله تعالى: "كِتَابٌ أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَلَا

يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ"⁽³⁾، فرُفِعَ (كِتَابٌ)، "على التقديم والتأخير يعني: أنزل إليك كتابٌ، وهو القرآن"⁽⁴⁾.

وتجدرُ الإشارة إلى أن إجازته للتقديم، إنما هو في باب حمل النص على ظاهره، واحترامه لروح النص وفي هذا نلمح وصفيّة الطبراني.

ب- الإحلال

ويُقصد بالإحلال: "وَضَعُ عُنْصُرٍ مَوْضِعَ آخَرَ فِي التَّرْكِيبِ اللُّغَوِيِّ، عَلَى أَنْ يَتَضَمَّنَ مَعْنَى ذَلِكَ الْعُنْصُرِ المَحْذُوفِ، وَمَعْنَى آخَرَ جَدِيداً"⁽⁵⁾.

ومما يُمكن عدّه من باب هذه المسألة ما يلي:

1- تضمين حرف معنى آخر:

ومنه مجيء (اللام) بمعنى (إلى)⁽⁶⁾، كما في قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَعَلَّمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ"⁽⁷⁾، فاللام في قوله (لِمَا) بمعنى (إلى)، وقوله: "وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ"⁽⁸⁾.

(5) الأنعام: 139.

(6) الطبراني، التفسير: 115/3.

(1) الأعراف: 2.

(2) الطبراني، التفسير، 115/3.

(3) الحموز، الكوفيون: 196.

(4) الطبراني، التفسير: 250/3.

(5) الأنفال: 24.

(6) الأنعام: 28.

ومنه مجيء (على) بمعنى (عند) ⁽¹⁾ كما في قوله تعالى : "إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ، فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا"⁽²⁾، فإنَّ (على) في قوله تعالى : (على الله) بمعنى (عند)، أي إنما التوبة عند الله.

من التضمين أيضاً قوله تعالى : "قَوْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ"⁽³⁾، على أن "من" بمعنى "عن"، فقوله (من ذكر الله) أي، عن ذكر الله"⁽⁴⁾.

ومنه قوله تعالى : "وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا"⁽⁵⁾، على أن " (من) بمعنى (الباء)، فـ(من) معناها، (الباء) كأنه قال بالمعصرات"⁽⁶⁾.

2- تضمين فعل معنى آخر:

منه قوله تعالى : "وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ"⁽⁷⁾، على أن (كَانَ) ضُمِّنَ معنى (صار)، والتقدير: "وصار من الكافرين"⁽⁸⁾. ومنه قوله تعالى: "فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ"⁽⁹⁾.

ج- الحذف

ومما يُمكن حَمَلُهُ من باب الحذف -كما مرَّ- ما يلي:

1- حذف مفعول (يُرِيدُ) في قوله تعالى : "يُرِيدُ اللَّهُ يُبَيِّنَ لَكُمْ" ⁽¹⁰⁾، وتقديره: يريدُ الله أن يُبين لكم ما تحتاجون إلى معرفته من الحلال والحرام ⁽¹⁾.

(7) الطبراني: 207/2.

(8) النساء: 17.

(1) الزمر: 22.

(2) الطبراني، التفسير: 370/5.

(3) النبأ: 14

(4) الطبراني، التفسير: 423/6.

(5) البقرة: 34.

(6) الطبراني، التفسير: 148م.

(7) هود: 43.

(8) النساء: 26.

2- الميم في (اللهم) عوض من حرف النداء المحذوف⁽²⁾.

3- إجازة حذف خبر (إن)⁽³⁾، كقوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ"⁽⁴⁾.

4- وقوع الجملة مفعولاً بقول مُقَدَّر، كما في قوله تعالى: "فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ

يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَى.." ⁽⁵⁾، فقرأ عامر (إنَّ الله يُبَشِّرُكَ

بكسر الهمزة على إضمار القول، لأن النداء قول⁽⁶⁾.

والمسائل السابقة تدل على وجود جوانب معيارية تحويلية لديه، لأن توهم

المحذوفات، ونيتها من الجوانب المعيارية التحويلية ⁽⁷⁾؛ وما لجوء الطبراني لهذه

المحذوفات إلا مسابرة للمذهب النحوي البصري.

د- العامل

يُعدُّ العامل الأساس الذي قام عليه النحو العربي، فما الرفعُ والنصب والجرُّ والجزمُ إلا مُسَبَّباتٌ لعواملٍ، فلرفع عامله وكذلك النصب والجر والجزم، فنقول مثلاً: رُفِعَ الفعل المضارع، لأنه تجرد من الرفع والنصب، وقد اعتد الطبراني كثيراً بالعامل في تفسيره.

ومما يمكن عدّه من باب العامل ما يلي:

1- نصب المصدر "سبحانك" بفعل مقوم من جنس المصدر، ند —

قوله تعالى: "قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا"⁽⁸⁾،

فـ "سبحانك" منصوبٌ على المصدر، أي نسب حُ

سبحاناً"⁽⁹⁾.

(9) الطبراني، التفسير، 2م122.

(10) الطبراني، التفسير: 32/2.

(11) انظر المسألة في مسائل النحو عند الطبراني .

(12) فصلت: 41.

(1) آل عمران: 39.

(2) الطبراني، التفسير: 43/2 و51.

(3) الحموز، الكوفيون: 179.

(4) البقرة: 32.

(5) الطبراني، التفسير: 147/1.

2- أثر الفعل يتعدى المفعول الأول، كقوله تعالى: "وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ"⁽¹⁾، فـ"قوله" (أَنْ يُذْكَرُ) موضع (أَنْ) نصبٌ على أنه مفعول ثانٍ، لأنَّ المنع يتعدى إلى مفعولين.."⁽²⁾.

3- تقديرُ فعلٍ على نيّة تكرار الفعل:

ومن ذلك قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ. ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ"⁽³⁾، فـ(انتصب) (ذريّة) على البدل وقيل على التكرار، أي واصطفى ذريّة بعضها من بعض.."⁽⁴⁾.

أن العامل في الاسم المنصوب على الاشتغال فعلٌ مُقدَّرٌ يفسره ما بعده، كقوله تعالى: "إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ"⁽⁵⁾، "انتصب (كل) بفعلٍ مضمّر يفسره الفعل الذي بعده نحو قولنا: زيدا ضربته"⁽⁶⁾.

عاملُ النصبِ في التمييز هو خلوه من العامل فلما خلا نصب⁽⁷⁾.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على الهادي الأمين ، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ، وبعد:

ففي ختام هذا البحث وبعد أن قضيت هذه الصفحات في دراسة الطبراني، واتجاهه النحوي في تفسيره، يُحسن أن أُسجَلَ هنا أهمّ النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

(1) البقرة: 114.

(2) الطبراني، التفسير: 230/1.

(3) آل عمران: 33-34.

(4) الطبراني، التفسير: 40/2.

(5) القمر: 49.

(6) الطبراني، التفسير: 392/4، 282/5، 162/6.

(7) الطبراني، التفسير: 86/2-87.

1- الطبراني يسيرُ على خطى أسلوب المحدثين ، حيث ينسب العلم لأهله ، فغالباً يُشيرُ إلى معتمده في الفهم الذي يتبناه من أقوال السلف؛ فيذكر مَنْ يرجعُ إليه في ذلك، فكان غالبُ رجوعه إلى الفراء وابن النحاس ، والزجاج والأخفش وغيرهم من أهل المعاني والعربية ، وغالباً ما يُجملُ القول ، فيقول (قال المفسرون) ، أو (قال بعضُ المفسرين) ، أو (قال أهل التفسير) ، هذا إذا لم يذكر العالم الذي أخذ منه أو رجع إليه .

2- للشواهد الشعرية أثرٌ واضحٌ في أسلوب الإمام الطبراني ، حيث أفاد إفادة واضحة منها في تقرير الوجهة النحوية أو البلاغية أو الدلالية التي تُعطي المعنى المراد على وجهه المقصود ، فيجده القارئ أنه كثيراً الاحتجاج بأشعار العرب ، بقصد توضيح الألفاظ القرآنية ، وأنه حين يتناول الإعراب يأتي بالشاهد الشعري حسب المناسبة ، وكذلك يفعل حين يتناول معنى غريب الألفاظ ، فيوضح لغتها ، وييسر معناها .

3- اعتدَّ الطبراني كبقية النحاة بالسماع أصلاً من أصول النحو العربي في جميع المستويات ؛ النحوية ، والصرفية ، والصوتية ، والدلالية ، وذلك بموارده المختلفة والمتمثلة التي أن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشريف وكلام العرب : نظمه ونثره ، غير أن القرآن الكريم والشعر العربي قد احتلا المرتبة الأولى في نسبة الاحتجاج بهما .

أما القراءات القرآنية ؛ فقد احتج بها في المستويات الصرفية والصوتية والنحوية ، إذ أخذ بها ج ميعها ، الصحيحة منها والشاذة ولم يرفض إلا القليل منها ، كما احترم الحديث النبوي الشريف ، واعتدَّ به ، إلا أن اعتداه به كان قليلاً موازنةً مع القرآن والقراءات القرآنية والشعر ، واعتد كذلك بالنثر العربي ، وأغلب نثره الذي أورده في تفسيره من الأمثال العربية والأقوال المأثورة .

5- اهتمَّ الطبراني بالقياس وبنى كثيراً من قواعده عليه ؛ ففاس على المسموع من الكلام العربي ، ثم أكثر من القياس النحوي .

6- اهتمَّ الطبراني بالعلل النحوية اهتماماً كبيراً إذ هو من أشد المدافعين عنها أكثر منها في تفسير الآراء النحوية وتوضيحها ، وكما ان يُصرح بأسمائها في

مواضع من كتابه ، نحو قوله في حذف همزة (نبيء) : " فمن همز فمعناه
:المُخْبِرُ ، من قول العرب ، أنبأ يُنبِئُ إنباءً ، ومن حذف الهمزة ، فإنه أرادهُ ،
لكن حذفتُ الهمزة طلباً للخفة ؛ لكثرة استعمالها"
7اعتدَّ الطبراني بالإجماع وكان م وقفهُ منه واضحاً ، وبنى قليلاً من قواعده
عليه.

8- لم يعبر الطبراني عن استصحاب الحال بهذا المصطلح . وإنما أسماه في كثير
من المواضع بالأصل ، فاعتمد الأصل وبنى كثيراً من قواعده النحويّة عليه.
لقد تبين لي من خلال هذه الدراسة أن الطبراني بصريّ النزعة ، فقد اتبع
منهج علماء البصرة في كثير من المواضع ، إذ أنّ أغلب مصادره ومصطلحاته
وآرائه النحويّة بصريّة ، أمّا عن استخدام بعض مصطلحات الكوفيين ، فهي
دليلٌ على علمه وسعة ثقافته.

10- أمّا عن شخصية الطبراني النحويّة ، فقد برزت من خلال مشاركته لبعض
النحاة في آرائهم ومصطلحاتهم ، وتطويعه النحو لتوضيح القضايا الفقهيّة الواردة
في القرآن الكريم

المراجع

- آل ياسين، محمد حسين (1980م)، **الدراسات اللغوية عند العرب في نهاية القرن الثالث الهجري**، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1.
- الأحوص، 1998م، **الديوان**، تحقيق وشرح: سعدي ضناوي، دار صادر - بيروت.
- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري (ت215هـ) (1981م)، **معاني القرآن**، تحقيق: فائز فارس، ط2.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت370هـ)، (د.ت.)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- الأزهري، خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ) (2006م)، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط2.
- الأشموني، (1998م)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد إسراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط1.
- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله (ت430هـ)، (د.ت.)، **كتاب ذكر أخبار أصبهان**، دار الكتاب الإسلامي.
- الأصفهاني، الرّاعب (1992م)، **مفردات ألفاظ القرآن**، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دمشق - دار القلم، بيروت - الدّار الشّامية، ط1.
- الأفغاني، سعيد، (1951م)، **في أصول النحو العربي**، دمشق.
- إلياس، منى (1985م)، **القياس في النحو ومعه تحقيق باب الشاذ من المسائل لأبي علي الفارسي**، دار الشروق، عمان، ط1.
- امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (2000م)، **الديوان** دار صادر - بيروت.

الأنباريو ألبركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (ت577هـ)، (1971م)،
الإغراب في جدل الإغراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، قدّم لهما وعني
بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثانية.
الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (ت577هـ)،
(1999م)، أسرار العربية تحقيق وتعليق بركات يوسف هبّود - دار الأرقم،
ط1.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (ت577هـ)، (د.ت)،
الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، تحقيق
محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (ت577هـ)، (د.ت)،
نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار النهضة
القاهرة.

أنيس، إبراهيم، (1975م)، من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو المصرية.
البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، (1987م)، صحيح
لبخاري، الجامع الصحيح المختصر، تحقيق: مصطفى ديب، دار ابن كثير
اليمامة بيروت ط3.

بروكلمان، كارل (1961م)، تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار،
مصر - دار المعارف.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (1979م)، خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب،
تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط2.
البغدادي، الحافظ أبو بكر أحمد بن علي (ت463هـ)، د.ت، تاريخ بغداد أو
مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة 463هـ دار الكتب العلمية بيروت -
لبنان.

التهانوي، محمد علي، (1996م) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم،
تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان - بيروت - لبنان ط1.

- التوحيدي، أبو حيان، د. ت، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، بيروت - لبنان، منشورات مكتبة الحياة.
- أبو جاد، صالح محمد علي، (2007م)، تعلم التفكير النظرية والتطبيق، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان. ط1.
- الجبوري، يحيى، شعر المتوكل الليثي، مكتبة الأندلس، بغداد.
- الجرجاني، علي بن محمد (1992م)، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الابياري، دار الكتاب العربي-بيروت، ط2.
- جروان، فتحي، (1994م)، الإبداع مفهومه معاييره مكوناته نظرياته خصائصه مراحل قياسه وتدريبه، دار الفكر، عمان - الأردن. ط1.
- الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، (ت833هـ)، (1998م)، النشر في القراءات العشر، قدّم له مجلي محمد الصباغ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط.
- الجُمحي، ابن سلام (ت231هـ)، (1952م)، طبقات فحول الشعراء، دار المعارف - مصر.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، (2003م)، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، منشورا بغلي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط2.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، (1979م)، اللمع في العربية، تحقيق: الدكتور حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب، ط1.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، (1985م)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط1.
- الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، د. ت، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق، أحمد عبد الغفور عطار، مطابع دار الكتاب العربي - مصر.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب، أمالي الحاجب، دراسة وتحقيق، فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار عمان - الأردن، دار الجيل بيروت - لبنان.

- حبيب، مجدي، (2003م)، اتجاهات حديثه في تعليم التفكير استراتيجيات مستقبلية للألفية الجديدة، دار الفكر العربي - القاهرة، ط1.
- الحجاج، إحياء عادل (2003م)، رضى الدين الاستربادي نحويًا، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.
- الحجوج، محمد عبد الرحمن حسن (2002م)، الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحاً واستعمالاً، رسالة ماجستير - جامعة مؤتة.
- حديثي، خديجة، (1974م) للشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت.
- حديثي، خديجة، المدارس النحوية، اربد-الأردن، دار الأمل، ط3.
- حسان، تمام، (1982م)الأصول دراسة أبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- حسانين، عفاف، (1996م)، في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية.
- الخطيئة، (1981م)، الديوان، شرح:أبي سعيد السكري، دار صادر-بيروت.
- الحموز، عبد الفتاح، (1997م)، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، عمان - الأردن، دار عمّار، ط1.
- الحموز، عبد الفتاح، د.ت، ظاهرة التعويض في العربية وما حُمّل عليها من المسائل، دار عمان، ط1.
- الحموز، عبد الفتاح ، (1993م)، ظاهرة التغليب في العربية ظاهرة لغوية اجتماعية، ط1.
- الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحيّ ابن العماد الحنبلي، (ت1089هـ)، د.ت، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- أبو حيان، تاج الدين أبو محمد أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي الحنفي النحوي، (ت749هـ)، (1990م)، البحر المحيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط2.
- أبن خالويه، د.ت، المختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عالم الكتب.

- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت681هـ)، د.ت، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.
- الخوارزمي، القاسم بن الحسين، (1990م)، شرح المفصل في صناعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار العربي الإسلامي، ط1.
- الداودي، الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد (ت945هـ)، (1983م)، طبقات المفسرين، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1.
- الدمياطي، أحمد عبد الغني الدميّاطي الشافعي الشهير بالبناء، (ت1117هـ)، د.ت، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، دار الندوة الجديدة، بيروت - لبنان.
- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد (ت748هـ)، د.ت، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان.
- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد (ت748هـ)، د.ت، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وأكرم البوشي، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد (ت748هـ)، د.ت، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- الرازي، محمد بن أبي بكر عبد القادر، (1967م)، مختار الصحاح، دار الكتب العربي، بيروت - لبنان، ط1.
- الراعي النميري، عبيد بن حصين (ت90هـ)، (1980م)، الديوان، جمعه وحققه راينهرت فاييرت - بيروت.
- الرقيات، عبيد الله بن قيس، 1958، الديوان، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار صادر - بيروت.
- الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى، د.ت، رسالتان في اللغة، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان - الأردن.
- الزبيدي، سعيد جاسم، (1997م)، القياس في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1.

الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، (1976م)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: محمود محمد الطناحي، دار الجيل، مطبعة حكومة الكويت.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ)، د.ت، كتاب الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك، تقديم شوقي ضيف، بيروت - لبنان، شركة الفجر العربي.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ)، د.ت، كتاب الجمل في النحو، حققه وقدم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ)، (1984م)، كتاب حروف المعاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط1.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ)، (1984م)، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، التراث العربي - الكويت.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، د.ت، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا-بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، (ت538هـ)، د.ت، الكشاف، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، د.ت، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة.

السامرائي، إبراهيم، (1987م)، المدارس النحوية أسطورة وواقع، عمان - دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1.

السامرائي، إبراهيم، (1994م)، من سعة العربية، دار الجيل - بيروت، ط1.

السلمي، خفافشعر خفاف بن ندبة السلمي، جمعه وحققه: نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف - بغداد.

السمعاني، أبو سعد عبد الكريم محمد بن منصور التميمي، (ت562هـ)، د.ت، الأنساب، تحقيق: محمد عوامة، بيروت - لبنان.

السويح، محمد عاشور، (1986م)، القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ط1.

- السمين الحلبي، احمد بن يوسف، 1994، **الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1.
- سيبويه، (ت180هـ-)، (1983م، 1991م)، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت، وعالم الكتب، ط1، ط3.
- سيبويه، (ت180هـ-)، (2004م)، **الكتاب**، تصنيف وتحقيق: محمد كاظم البكاء مؤسسة الرسالة، دار النشر، ط1.
- السيد، عبد الرحمن، د. **ت. مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها**، مصر، دار المعارف، ط1.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911م)، (1998م)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط1.
- السيوطي لاله الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911م)، (2006م)، **همع الهوامع في شرح الجوامع** ، إعداد: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط1.
- الشاعر، حسن موسى، (1980م)، **النحاة والحديث النبوي**، وزارة الثقافة والشباب، ط1.
- الشاوي، يحيى بن محمد أبي زكريا المغربي، د. **ت. إرتقاء السيادة لحضرة شاه زادة في أصول النحو**، تقديم وتحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعد علي. الشرجي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، (1978م)، **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب للطباعة والنشر، ط1.
- صافي، محمود، **الجدول في إعراب القرآن**، دار الرشيد مؤسسة الإيمان - مشق ط4. صالح، قاسم محمد، (2007م) **ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو**، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (3)، العدد (2).
- الصّبّان، محمد علي، (ت1206هـ-)، د. **ت. حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، القاهرة - دار إحياء الكتب العربية.

- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، (ت360هـ)، (2008م)، التفسير الكبير
تفسير القرآن العظيم، تحقيق: هشام بن عبد الكريم البدراني الموصلي، دار
الكتاب الثقافي، اربد -الأردن، ط1.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، (ت310هـ)، (1984م)، جامع
البيان عن تأويل أي القرآن، دار الفكر.
- الطعان، هاشم، د. ت، ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي، وزارة الثقافة
والإعلام - بغداد.
- ابن طفيل، عامر، 1982م، الديوان، دار بيروت-لبنان
- الطنطاوي، محمد (د.ت)مأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ،تعليق:عبد العظيم
النساوي ،ومحمد عبد الرحمن كردي.
- عبابنة، يحيى، 2006م، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى
الزمخشري جدارا للكتاب العالمي ،عمان للأردن، عالم الكتب الحديث، اربد -
الأردن ، ط1.
- أبو العتاهية، 1980م، الديوان، دار صادر -بيروت
- العجلوني، إسماعيل، (1983م)، كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من
الأحاديث على السنة الناس، أشرف على طبعه وتصحيحه : أحمد القلاش،
مؤسسة الرسالة، ط3.
- ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله ، د.ت، تهذيب تاريخ دمشق، رتبته
وصححه: الشيخ عبد القادر أفندي.
- العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،
(ت852هـ)، (1994م)، تهذيب التهذيب، تحقيق: عبد القادر عطا، دار
الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.
- عفيفي، أحمد، (1996م)، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، القاهرة الدار
المصرية اللبنانية، ط1.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني ا لمصري، (ت769هـ)،
د.ت، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء
التراث، بيروت - لبنان.

العُكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (ت 616 هـ)، (1987م)،
التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت -
لبنان.

العُكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (ت 616 هـ)، اللباب في علل
البناء والإعراب، تحقيق عبد الاله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان
، دار الفكر، دمشق - سورية ط1.

علي بن أبي طالب، د .ت، الديوان، تحقيق: محمد عبد المنعم الخفاجي، دار ابن
زيدون، بيروت - لبنان.

عمرو بن أبي ربيعة، (ت93هـ)، (1988م) شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ،
تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، ط4.

عنتره، (1995م)، شرح ديوان عنتره، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان.

عيد، محمد، (1978م) أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة.

ابن فارس، أبو الحسين بن أحمد 2007م لصاحبي في فقه اللغة ، تحقيق :أحمد
حسن، دار الكتب العلمية.

ابن فارس، أبو الحسين بن أحمد، (1991م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط:

عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، (1980م)، معاني القرآن،

تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة

للكتاب، ط2.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (1985م)، الجمل في النحو ، تحقيق: الدكتور فخر

الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1.

الفرزدق، (1960م)، الديوان، دار صادر، دار بيروت.

فوّال، عزيزة، 1992م، **المعجم المفصل في النحو العربي**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1.

الفيروز آبادي، (1978م)، **القاموس المحيط**، دار الفكر - بيروت.
الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المّقري (770هـ)، د.ت، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، المكتبة العلميّة، بيروت-لبنان.
القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، (1985م)، **الجامع لأحكام القرآن**، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

القرطبي، ابن مضاء، د.ت، **الردّ على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط2.

القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، 1986م، **إنباه الرواة على أنباء النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت - لبنان، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1.

القوزي، عوض أحمد، **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى آواخر القرن الثالث الهجري**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض - المملكة العربية السعودية.

القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت456هـ-)، (1988م)، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط5.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت437هـ-)، (1974م)، **الكشف عن وجود القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: محيي الدين رمضان.
ابن القيم الجوزيّة، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله (ت751هـ-)، (1996م)، **بدائع الفوائد**، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا وعادل عبد الحميد العدوي وأشرف أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط1.

كثير، عزة، **ديوان كثير عزة**، شرح: قدرى مايو، دار الجيل-بيروت، ط1.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، (1993م)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط3.

ابن كمال باشا، (1999م)، رسالة في تحقيق التغليب ضمن رسالتان في لغة القرآن، تقديم وتحقيق: صاحب جعفر أبو جناح، دار الفكر - عمان، ط1.
لبيد بن ربيعة، د. ت، الديوان، اعتنى به خمّو طماش، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

مارازانو وآخرون، (2004م)، أبعاد التفكير، ترجمة: يعقوب حسين نشوان ومحمد صالح خطاب، ط2.

مازن، مبارك، النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر-بيروت.
المالقي، أحمد بن عبد النور المالقي، (ت702هـ-)، (1985م) رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق، ط2.
ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجبالي الأندلسي، (ت672هـ-)، (2001م)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط1.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت672هـ-)، (2000م)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1.

ابن مجاهد، د. ت. كتاب السبعة في القراءات ، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط3.

المخزومي، مهدي، 1958م دوسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مصر مطبعة البابي الحلبي ط2

المرادي، الحسن بن قاسم، (1992م)، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط1.

مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية.

معمار، صلاح صالح، (2006م)، علم التفكير، دار ديونو للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

مغالسة، محمود حسني، (1979م)، احتجاج النحويين بالدِيث، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الثالثة العدد (3-4).

أبو المكارم، علي، د. ت، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية - كلية التربية.

مكرم، عبد العال، وأحمد مختار عمر، (1982م) معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، ط1.

الملخ، حسن خميس، (2000م)، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان - الأردن، ط1.

الملخ، حسن خميس، (2000م)، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان - الأردن، ط1.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، د. ت، لسان العرب، بيروت، دار صادر.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، (ت518هـ)، (1955م)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.

نحلة، محمود أحمد، (1987م)، أصول النحو العربي، بيروت - لبنان، ط1.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (ت338هـ)، (2001م)، إعراب القرآن، علّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.

الهروي، علي بن محمد النحوي الهروي، 1981م، كتاب الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام
الأنصاري المصري، (ت761هـ). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ،
تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت - لبنان.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام
الأنصاري المصري، (ت761هـ)، (1998م)، **شرح قطر الندى وبل
الصدى**، تحقيق: عرفان مطرّجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام
الأنصاري المصري، (ت761هـ)، د.ت، **مُغني اللبيب عن كتب الأعراب**،
تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع - القاهرة.

ابن الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، د.ت، **علل النحو**، تحقيق ودراسة محمود
جاسم الدرويش.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش النحوي، (ت643هـ)، د.ت، **شرح المفصل**، عالم
الكتب - بيروت.

المعلومات الشخصية

الاسم : رانية فرحان صالح السقرات

الكلية : الآداب

التخصص : دكتورة في اللغة العربية

السنة : 2010

العنوان البريدي :

الهاتف النقال : 0795935743

الهاتف الارضي : 032243649

الفاكس :

البريد الالكتروني : rania-s@maktoob.com